شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن الرماني

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

(الدراسة)

تأليف

الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة

جامعة الملك عبد العزيز

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م


مطبعة السعادة
ميدان احمد ماهر - شارع الجداوى نمرة ١٢
ت ٩٠٧٣٧٩ س ت ١١٩٩٧٠

الافتتاح

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ (١)

« الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحمنِ الرَّحِيمِ (٣)
مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ (٥) اهْـدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ (٦)
صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ (٧)

•••

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي
رَبِّ زِدْنِي عِلْماً

صدق الله العظيم



الإهداء

إلى الروح الطاهرة فى جنة الخلد ، وفى مستقر رحمته . . إلى أبى . .

إلى القلب الكبير ، والعين الساهرة ، واليد الحانية . . إلى أمّى . .

شفاها الله سبحانه وتعالى وأطال بقاءها

إلى ذكرى الباقى فى : محمد ، وأحمد ، ومحمود ، والزهراء ، ورندة . .

وفقهم الله سبحانه وتعالى لما فيه خير دينهم ودنياهم

إلى قسيم نفسى ، وتوأم روحى ، ورفيق عمرى . . إلى زوجى . .

رعاها الله سبحانه وتعالى

إلى كل مُحِبّ اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

أهدى إليهم جميعاً ثمرة فكرى . . . أهدى إليهم هذا الكتاب . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذى هدانا لهذا ، وما كُنّا لنهتدىَ لولا أن هدانا اللهُ . والصلاةُ والسلام على سيدنا محمّدٍ عبدِ الله ورسوله ، وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على هديهم إلى يوم الدِّين .

وبعدُ :

فلقد باتَ مِن المشهور أن (البصرة) هى التى شهدتْ ميلادَ عِلْمِ النَّحْو وغَرستْ غرْسَه الأول ، وظَلّتْ مُنفرِدةً بشَرَف الاشتغال بهذا العِلْم قرابةَ قَرْن من الزمان ، ثم شاركتْها (الكوفة) ، وسارت سفينةُ النحو يَحْدُوها التعاوُنُ والتراحُم بينهما أحيانا ، والتحاسُدُ والعَداء حينا . إلاّ أنّ كِلاَ الأمْرينِ : من الوِفاق والشِّقاق كانا لها رِيحاً طيِّبة دَفعتْ بها دَفْعاً فى طريق الكمال فسارتْ فيه بخُطىً فِساحٍ حتى بلغ (النحو) أشُدَّه واسْتوَى على سُوقه ، وغدَا دَوْحةً عظيمة ، وأشرفَ على الغاية ، وقارَب النِّهاية ، ووُضِعتْ أصولُه وفُروعه ، ووَضحتْ مَعالمه .

ثُمّ أدْلتْ (بغدادُ) بَدلْوِها فى الدِّلاء مُذْ كانت تجمع بين البصريّين والكوفيّين من حِين إلى آخر ، وأهلُها إذْ ذاك يستمعون إلى الفريقين ويأخذون عنهما ، وقد ظلّوا فترة على دِينِ شُيوخهم وإنْ كان قد وُجدتْ بينهم قِلّة

تجرّدتْ من الهوى ، وآثرتْ العِلم لذاته ، فشقّت لها وسط هذا المُهاب طريقاً يَبَسًا .

ثمّ أخذتْ تلك القِلّةُ في التكاثر كلّما أفلتَ العُلماء البغداديّون من رِبْقة التبعيّة للبصريين أو الكوفيين ، وتمكّنتْ منهم نزعــةُ التحرّر والاستقلال ، فراحوا ينظرون في المذهبين نظرة حَيْدة وموضوعية مُؤْثِرِينَ ما صَحّ عندهم ، ومُرَجِّحين ما قَوِيتْ حُجّتُه في نظارهم .

على أنه من الطّبَعِيّ أن مَنْ وُجِدتْ لديه آلةُ الاختيار والترجيح ، وتهيأتْ له وسائلُ النظر في أقوال الآخَرِينَ وآرائهم ، لابُدّ من أن تُوجَد عنده أيضاً مَلَكة الإضافة والابتكار ، فأخذوا يُضيفون « قواعدَ أخرى من تلقاء أنفسهم ، لا تَمُتّ بصِلةٍ إلى المذهبين ، تَوَلّدتْ من اجتهادهم قياسا وسماعا »[1] .

وهؤلاء هم الذين تَواضع الباحثون على أنْ يُسمُّوهم بـ (المَدْرسة البغداديّة) .

وعملهم — كما رأينا — يظهر في أمرين :

١ — المُفاضَلة بين المذهبين : (البصرى ، والكوفى) والاختيار منهما .

٢ — ابتكار بعض القواعد من تلقاء أنفسهم .

وعلى هــذا فالمسائلُ العِلميّة عندهم : إمّا بصريّة ، وإمّا كوفيّة ، وإمّا مبتكرة .

ولا يُرْجَى من (المذهب البغداديّ) أكثرُ من هذا ، إذْ كان

---

(١) نشأة النحو — للشيخ الطنطاوى — : ١٨٥ (ط : الخامسة — دار المعارف).

(النحو) قد وُضِعت أصولُه ووَضحت فروعُه على يد المتقدمين من البصريين والكوفيين .

فنحن إذا قُلنا بمدرسة بغدادية فلا نعني به أكثر ممّا ذكرتُ من أن عُلماءها قد وَضعوا أخيراً آراء المدرستين الكبيرتين على بساط البحث والنظر دُون أن يكون للتعصّب المذهبي أثرٌ في عملهم ، فهي مدرسة جديدة بمقياس مُعيّن لا على الإطلاق ، فالأمرُ نِسْبِيٌّ ، وهي مدرسة بحسب ظُروفها .

ولكني أرى : أننا مهما حاولنا أنْ نتلمّس (نحْوا) كُوفياً ، أو بغداديّا أو غير ذلك ؛ ومهما أعملنا الفكر في رَسْم مَعالمَ نحويّة لهؤلاء وأولئك ، وإثبات شخصيّة لمدرسة كوفيّة ، وأخرى بغداديّة ، وثالثة أندلسيّة وهكذا ..

أقول : مهما جاهَدْنا وجَهِدْنا في ذلك فستبقى (البصرةُ) مَعْلَما بارِزا في تاريخ هذا (النحو) ، وستظلّ الرايةُ خَفّاقةً في يدها ، واللّواء معقوداً بناصيتها ، وما عَداهُم جميعا عِيال عليها .

فمِثلها ومثلهم كمَنْ بَنَى داراً أعزّ بِناءها ، وأعلَى سَمْكها ، ثم شارَكه الآخرون في رَسْم وضوه ، أو صبغ صنعوه .

على أنه إذا كانت الغلبة في بغداد للمذهب الكوفي أول الأمر إذ الكوفيون هم أسْبَقُ من البصريين إليها ، وأقوى نفوذاً لدى السلطان ، إلاّ أنه قد شالت كفّتُه أخيراً ، ورجحتْ كفّةُ المذهب البصري وغَلب على عُقول البغداديين وساد عن اقتناع لا عن هَوى وتعصّب .

وممّا تجب الإشارة إليه هنا أن القرن الرابع الهجري ـ وهو القرن الذي اكتملتْ فيه شخصيّةُ بغداد النحوية ـ قد اتسعتْ فيه الثقافة وتنوّعتْ

إذ كانت علوم الأمم الأخرى : من الفُرس ، والهنود ، واليونان - قد عَبرتْ إلى العربية عن طريق الترجمة ، وما على العرب حينئذ إلاَّ أنْ يَفيدوا منها ، بجانب ما وَصلتْ إليه العلوم الإسلامية من النضج والكمال .

ومِنْ هنا رأينا علماء هذا العصر مُتنوِّعِى الثقافة مُتعدِّدِى المعارف ، ممّا كان له أثر بيِّن وصدًى واضح لدى نحاة ذلك العصر .

ومِنْ هؤلاء البغداديين الذين خلطوا بين المذهبين مع غلبة المذهب البصرىّ عليهم ، لا لأنّه بصرىّ ، بل لأنه حقّ فى نظره ، وكان مع ذلك أنموذجا لثقافة عصره فى القرن الرابع : (أبو الحَسَن علىّ بن عيسى الرُّمّانِىّ)[1] ، الذى هو موضوع هذه الدراسة وصاحب الكتاب الذى نحقِّقه ، وهو (شرح كتاب سيبويه) .

والحقُ أن أىّ عمل عِلمىّ يتّصل بكتاب سيبويه ليس بالأمر الهيِّن ، ذلك الكتاب الذى عُرِف لدى النحاة بأنه « قرآن النحو » ؛ وأنه المورد الذى نَهِلَ منه النحاة وعَلّوا ، وقد كثُرت حوله الدراسات وتنوّعت ومع ذلك لم تَلْتَقِ مواقف الدارسين فى كثير من أمره قديما وحديثا .

فإذا ما إنضاف إلى ذلك أن كان العمل هو تحقيق أحد شروحه ، وأن صاحب هذا الشرح هو (أبو الحسن الرمانى) الذى عُرِف عنه أنه كان يَمزج النحو بالمنطق ، كما أشِيعَ عنه أنه كان وعر الأسلوب معقّد النحو ، أقول : إن

---

(١) انظر : نشأة النحو : ١٦٧ ومابعدها ، ١٨٤ ومابعدها ؛ والمدارس النحوية - لشوقى ضيف - : ٢٤٥ وما بعدها ، وظهر الإسلام : ٢/١١٥ ، والرمانى النحوى - لمازن المبارك - : ٣٠٩ .
وانظر ما ذكرته فى بيان مذهب الرمانى النحوى .

أىّ عمل عِلمىّ تكون هذه حاله وتكتنفه هذه الأمور لا يكون بالأمر الهيِّن.
ومع ذلك سأمضى فى إنفاذ ما عزمت عليه مستعينا بالله سبحانه وتعالى ، ومدفوعا إلى ذلك بأمور ، هى :

١ — الرغبة الأكيدة فى أن يكون موضوع عملى متّصلا اتصالا وثيقا بأسّ النحو ومَوْرده ، وهو كتاب سيبويه .

٢ — على الرغم من كثرة الدراسات حول كتاب سيبويه وتنوّع المؤلفات بشأنه فى مختلف العصور : ما بين شرح أو تعليق أو تمهيد أو تهذيب ، أو شرح لشواهده ونسبتها ، أو توضيح غريب ، أو نقده والاستدراك عليه ، أو الدفاع عنه والانتصار له ، وما إلى ذلك[1] ...

أقول : على الرغم من ذلك كله فقد بقيتْ بين ثناياه أمورٌ بَدَتْ محيِّرة لبعض مَنْ تناولوه بالدراسة ، سواء كانت هذه الأمور متعلّقة بمادّته ، أم بعبارته أم بنَصّه ، أم بترتيب أبوابه ، أم بمسائله العلمية .

وظلّت هذه الأمور سِهاما مُصوَّبة ترمى بشررها نحوه حتى غاب الحق عن الكثيرين فى بعضه .

ورأيت أن للرُّمانىّ فى شرحه له نظراتٍ ثاقبةً وأفكاراً نيِّرة فى هذا المجال ، فرَغِبتُ فى صحبته ونشر شرحه لأرفع بلسانه إصْرَ تلك الأمور عن أقدم نَصّ نحوىّ نعتزّ به نحن أربابَ العربية ، حتى تنقشع الغيوم وتصفو سماء الحقيقة .

٣ — لقد أنبأتنا كتب التراجم عن (الرُّمانىّ) بأنه من العِلم فى مقام

---

(١) انظر المؤلفات حول الكتاب فى مقدمة محققه : ٣٥

(الإمامة والصدارة)[١] ، ومع ذلك فلم تتراءى أمامنا آراؤه وبخاصّة فى مجال النحو بما يتكافأ مع تلك المنزلة ، وأنبأتنا أيضاً عنه بأنه كان يُؤْثِر فى معالجته المسائل العلميّة صَوْتَ المنطق ، ويَمزج النحو به[٢] ، كما أنه قد أُشيعَ عنه كذلك بأنه وَعْر الأسلوب مُعقَّد النحو ، يكتنف كلامَه الغُموضُ فى البيان[٣].
ولا ريب فى أن خير ما يوضِّح الحقيقة ويجلو الأمر هو نشرُ شرحه لكتاب سيبويه وإخراجُه إلى الناس ، ذلك الشرح الذى يُعَدّ موسوعة علميّة كبيرة ، ويعتبر بحقّ مرآةً صادقة لشخصيّة الرجل وفكره فى المجال النحوى .

٤ — إن من أهم ما يَغرِى الباحث بنشر شرح الرمانى هذا ، ويُهوِّن من المشقات التى يتحملها فى سبيل إخراج كتاب كبير مثله[٤] — هو ذلك المنهج الذى اتبعه صاحبه فى تصنيفه[٥] ، من حيث إنه منهج فريد — فيما أعلم — يختلف عن جميع ما عرفت من كتب النحو وشروحها كما أن هذا المنهج فى كثير من أمره يتفق مع ما يتنادى به علماء التربية الحديثة فى كيفيّة إيصال المعلومات إلى الأذهان .

٥ — ولعلّ ممّا يَستحثّ الباحث على نشر هذا الشرح وسرعة إخراجه — فوق ما تقدم — أنه أوّل شرح يُنشَر لكتاب سيبويه ، ممّا يحقِّق لناشره هدفا دينيا ودنيويا معا .

---

(١) انظر هذا فى مراجع ترجمته المذكورة فى هـ ١ ص ٣٣
(٢) انظر من هذا الكتاب : تأثر الرمانى فى الشرح بالعلوم الأخرى .
(٣) انظر هذا فى مبحث (دور المنطق وفائدته فى شرح الرمانى) .
(٤) انظر الحديث عن وصف نسخ الشرح فى مقدمة التحقيق .
(٥) انظر هذا المنهج فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

عرض لمحتويات البحث فى هذا الكتاب

ينقسم البحث فى هذا الكتاب إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : الدِّراسة .

القسم الثانى : التحقيق .

أما عن القسم الأول (الدراسة) .

فقد جعلته فى ثلاثة فصول وخاتمة ، فالفصول هى :

الأول : عَصْر الرُّمّانىّ .

الثانى : حياة الرُّمّانىّ وثقافته .

الثالث : مَنْهج شَرْح الرمّانىّ لكِتاب سيبويه .

١ — تحدثت فى الفصل الأول (عَصْر الرُّمّانىّ) عن : الحياة السياسيّة ، والاجتماعيّة ، والاقتصاديّة ، والثقافية فى ذلك العصر .

ـ فعرضتُ للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاديّة بإيجاز كى تبدو لنا حال العصر الذى عاش فيه (الرُّمّانىّ) ما دام الإنسان هو ابنَ بيئته تأثُّرا وتأثيراً ، وأشرتُ فى حديثى عن ذلك إلى ما وصلت إليه الأمور من الخلل والاضطراب ، وذكرت أمثلة لذلك .

ـ ثم عرضتُ للحياة الثقافية وبينتُ أنها كانت على النقيض من أوجه الحياة الأخرى (السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية) ، وذكرتُ أسباب ذلك ، وأوردت بعض أسماء مَنْ تقدّموا فى هذا العصر فى عدّة فنون .

٢ — وتحدثتُ فى الفصل الثانى (حياة الرمانى وثقافته) عن أحد عشر أمراً ، هى :

ـ نَسَبُ الرُّمّانىّ ، وألقابُه المختلفة وسِرُّ تلقيبه بها ، وموطنُه ونشأته .

ـ شيوخ الرمانى :

وقد اعتمدتُ فى معرفتهم على مصدرين : المصدر التقليدى وهو كتب التراجم ، والمصدر الثانى وهو (شرح الرمانى لكتاب سيبويه) .

وكان من نتيجة الاعتماد على المصـــدر الثانى أن أضفتُ ـ زيادة على ما أنبأت به كتب التراجم ـ شيخين ممّن أخذ عنهم الرمانى ، وهما : ابن شُقَيْر ، وابن مُجاهِد .

ـ أقران الرمانى :

ـ تلامذة الرمانى :

وقد اعتمدتُ فى معرفتهم أيضاً على مصدرين : كتب التراجم ، وما جاء على ألسنة بعض هؤلاء التلاميذ أنفسهم على نحو ما جاء على لسان ابن القارِح ، والفارقىّ ، وأبى رِياش ، والبَدِيهىّ .

وقد ترجمتُ لكل من الشيوخ والأقران والتلاميذ بما تقضى به الحاجة .

ـ عقيدة الرمانى المذهبية .

ـ سيرته وأخلاقه .

ـ ثقافته وآثاره :

أشرت فى الحديث عن ذلك إلى السِّمات الثقافية للعصر الذى عاش فيه

الرمانى ، وإلى أوجه المعرفة التى شارك فيها ، وأوردتُ ثَبَتاً بمصنفاته فى كل وجه ، مبيِّنًا المفقود منها والموجود ، والمخطوط والمطبوع .

- أقوال العلماء فى الرمانى من الجانب العِلمىّ :

وعرضتُ فى أثناء ذلك لمـا قاله كلّ مِن (الفارسىّ ، والبَديهىّ ، والباقِلاّنىّ) فى حقّ الرمانى ، وذكرتُ ما رآه كلّ من الباحثين (د/مازن المبارك ، و د/عبد الفتاح شلبى) بشأن مقالة الفارسىّ والبَديهىّ ، وعقّبتُ أنا عليهما بما رأيته .

أمّا عن مقالة الباقِلاّنىّ : فقد فصّلتُ القول فيها وبيّنتُ وجه التحيُّف والتجنّى على الرمانى .

- شُركاء الرمانى فى اسمه واسم أبيه ولقبه .

- أفـكار طريفة للرمانى :

عرضتُ فى هـذا المبحث لبعض الأفـكار التى شاعت فى شرح الرمانى لـكتاب سيبويه وكانت للرمانى أشْبَهَ بنجوم قُطْبيّة يَسير على هُداها ويأخذ بمقتضاها ، وكان لها يدٌ قويّة فى توجيهه نحو هذه الوجهة أو تلك ، وبيّنتُ أن رائدى من وراء ذلك هو الـكشف عن شخصيّة الرجل العِلميّة ورَسْم صورة مُقارِبة لعقله وفـكره .

- هَناتٌ ومآخذ :

٣ — وفى الفصل الثالث (منهج شرح الرمانى لـكتاب سيبويه) ذكرت الأسباب والدواعى التى دعت إلى الحديث عن هذا المنهج ، ثم تحدثتُ بعدذلك عن هذا المنهج من وجهين : الأول :الوجه التصنيفى للشرح ، وهو القالَبُ الذى

صَبَّ الرمانى فيه مادّتَه العلمية وأفكارَه ، والشَّكْلُ الذى عرض من خلاله ما أراد والوجه الثانى : المَضْمُون ، وهو المادّة العِلْمِيّة التى تضمّنها الشرحّ ، والأفكار التى عرضها فيه .

وقد تكلمتُ عن الوجه الأول بالتفصيل ، فلم أقف عند الشكل العام الذى ارتآه الرمانى لخطة ذلك الشرح ، وإنما عرضتُ لمكوّنات هذه الخطة وخصائصها ومفاتيح هذه الخصائص ، ومدى تأثر الرمانى فى تلك الخطة وفى الشرح بوجه عام بثقافته فى العلوم الأخرى وبخاصة المنطق ، وبيّنتُ مظاهر هذا التأثر ، وأوضحت فى أثناء ذلك أن اصطناع الرمانى المنطق كان وسيلة إيضاح وتقريب المادة النحوية على عكس ما أشيعَ عنه .

كما نبّهتُ على أنه ينبغى عند الحكم على (الشرح) من هذه الجهة أن يُنظر إليه كما هو فى واقعه لا من وجهة أقوال الآخَرينَ ، مع الأخذ فى الاعتبار بأن المنهج المنطقى الفلسفى هو الذى سادَ فيما بعد الرمانى ، وكشفتُ فى أثناء ذلك عن السِّرّ فى غياب (نَحْو) الرمانى عن الناس وخُفوت اسمه فى كتب النحويين.

وأخيراً أجملتُ الحديث عن هذا الوجه الأول من المنهج (الوجه التصنيفى) وعن مميّزاته .

ثم انتقلتُ إلى الكلام عن الوجه الثانى (مَضْمُون الشرح) من بعض الجوانب كى تتّضح الصورة النحوية للرمانى وشرحه . وصَحِبتُه من هذا الوجه فى أمور أربعة ، هى :

١ ـ مَوْقِف الرمانى فى شرحه من أصول النحو .

٢ ـ موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخِلافيّة .

٣ ـ موقفه من المدرستين الكبيرتين : البصرة ، والكوفة .

٤ ـ موقفه من بعض الآراء التى نُسبتْ إليه وفى (الشرح) ما يعارضها .

ثم ذَيَّلْتُ هـذا الفصل الأخير بكلمة عن الـكتاب المشروح (كتاب سيبويه) .

أما الخاتمة : فقد أجملتُ فيها النتائج التي توصّلتُ إليها فى هذه الدراسة ، وبَيَّنتُ أن هذه النتائج تتنوع إلى ثلاث جهات :

منها ما يَتعلّق بالرمانى وشرحه للـكتاب ، ومنها ما يتعلق بسيبويه وكتابه ، ومنها ما يتعلق بالنحو بوجه عامٍّ .

وأما عن القسم الثانى من البحث فى هذا الـكتاب ، وهو (قسم التحقيق): فقد افتتحتُه بالحديث عن نسختى (الشرح) ثم وَصْف النسخة الثانية منهما تفصيلا ، ثم حققتُ النسبة بين (الشرح) وصاحبه ، ثم تحدثتُ عن اسم (الشرح) ، وأخيراً تحدثتُ عن منهجى لتحقيق .

ويجب أن أنبِّه هنا إلى أنّى فى كل ما كتبتُ ، وبخاصّة فيما خالفتُ فيه غيرى ، لم أكن أريد خُروجا على إجماع ، أو أن أجمل من (الرمانى) وشرحه شيئا بدُون سَنَدٍ مِنْ واقعٍ أو أثارة مِنْ عِلْم ، وإنما أردتُ فقط أن أعرض الواقع الحقّ من الأمر ، إنصافاً للرجُل ، ووَضْعاً للشىء فى نصابه الصحيح ، عسى أن يرتفع عن كاهله إصْرٌ لازَمَه قرونا مَديدة ، وأن يَتبدّل الرأىُ فيه .

هذا ، وقد بذلتُ فى إعداد هذا الـكتاب قُصارَى جهدى ، فإن أكن هُديتُ إلى سواء السبيل فالحمد لله على نعمة الله ، وإلاّ فالقُصور من سِمات البشر وحَسْبِى أنّى اجتهدتُ ، وفوق كلِّ ذى عِلْمٍ عليم ، والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كُنّا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

المدينة المنورة : فى غرّة رمضان سنة ١٤٠٧ هـ — أبريل سنة ١٩٨٧ م



القسم الأول

الدراسة



الفصل الأول

عصر الرماني(١)

أولا : الحياة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وُلد أبو الحَسَن عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ في (بغداد) سنة ٢٩٦ هـ ، ومات فيها أيضاً سنة ٣٨٤هـ(٢) . أي أن حياته امتدّت ٨٨ سنة .

ولقد اتّسمتْ تلك الفترةُ من عُمْر الدولة الإسلاميّة بالاضطراب وعدم الاستقرار ، إذْ بدأ الوَهَن يَدِبّ في أوصال الدولة العباسيّة ، وأخذتْ تجود بأنفاس قُوّتِها منذ أن استعان المُعتصِم(٣) (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) بالأتراك لمُواجَهة الفُرْس .. فازداد عَدَدُ هؤلاء الأتراك وقَوِيتْ شَوْكتهم ، وغَلَبوا على الخلفاء حتى صار الأمر في أيديهم ، وغَدَا الخُلفاء لا حَوْل لهم ولا قُوّة ، وقد انغَمَسُوا

---

(١) الغرض من هذا الفصل : هو إعطاء فكرة موجزة عن الفترة الزمنية التي عاش فيها الرماني مادام الإنسان هو ابن بيئته تأثراً وتأثيراً .

(٢) انظر الفهرست لابن النديم : ٩٤ ، ونزهة الألباء : ٣١٩ ، وشذرات الذهب : ٣/١٠٩ .

وفي البغية (٢ / ١٨٠) : أنه ولد سنة ٢٧٦ هـ ، ولكن آثرت ما عليه أكثر المترجمين .

(٣) المعتصم : هو أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد ، الخليفة العباسي المشهور مات سنة ٢٢٧ هـ ، الأعلام : ٧/٣٥١ .

فى اللذّات وشُغِلوا بها عن تدبير المُلك ، فسقطتْ هيبتهم ، وضاعت منزلتهم[١] .

ثُمّ بلغ الشرّ مَداه باستيلاء البُوَيْهِيِّين على (بغداد) سنة ٣٣٤ ه ، فضاعت البقيّة الباقية من سُلطة الخلفاء .

وحَسْبُنا لتصوُّر ما آلت إليه الأمور من فساد سياسىّ ، وضَعْف هيبة الخلفاء إبّانَ غَلَبة الأتراك (٢٢٠ ـ ٣٣٤ ه) ثم البُوَيْهِيِّين من بعدهم (٣٣٤ ـ ٤٤٧ ه) أنّه قد جلس على عرش الخلافة فى تلك الفترة التى عاشها الرمانى تسعةُ خلفاء ، كان مَصيرُ أكثرِهم إمّا القَتْلُ ، أو السَّمْل[٢] ، أو الخَلْع .

تَولَّى المُقْتَدِر بالله الخلافةَ سنة ٢٩٥ ه ، أى قبل ميلاد الرمانى بسنة واحدة ثم خُلِع وبُويِع ابن المُعتزّ سنة ٢٩٦ ه ، ولكنّه لم يَلبث أن خُلِع وقُبِض عليه وعلى أصحابه ، وعاد المُقتدِر بالله إلى الخلافة ثانية .

ثم بُويِع القاهر بالله سنة ٣١٧ ه ، ولكنّ المُقتدِر تَغلّب عليه وعاد إلى الخلافة حتى قُتِل سنة ٣٢٠ ه ، وبُويِع القاهر بالله ثانية ، ثم خُلِع سنة ٣٢٢ ه .

ثم بُويِع الراضى بالله (٣٢٢ ـ ٣٢٩ه) ، وبعد أن مات بُويِع المُتَّقِى لله ثم المُسْتكفِى بالله سنة ٣٣٣ ه ، فالمُطِيع لله سنة ٣٣٤ ه ، ثم الطائع سنة ٣٦٤ ه ، ثم القادر (٣٨١ ـ ٤٢٢ ه)[٣] .

---

(١) انظر ظهر الإسلام : ٣/١ وما بعدها .

(٢) السمل : فقء العين بحديدة محماة أو بغير ذلك ، اللسان .

(٣) انظر شذرات الذهب : ٢٢١/٢ ، حوادث سنة ٢٩٦ ه وما بعدها ، وظهر الإسلام ٣/٢ .

ولم يكن الأمر وَقْفاً عند حَدِّ عَزْل خليفة وتَوْلِية آخَر كما أشرتُ ، بل كان يُعتدَى عليهم فيُقتَلون ويُمثَّل بهم : قَتل الأتراكُ الخليفةَ المُقتدِر ومَثَّلوا به وقطعوا رأسه وتركوا جُثَّته على قارعة الطريق حتى واراها أحدُ المارّة حين حفر له فى مَوْضِعِه ودَفَنَه[١] .

وهَجَم الجند على القاهر وخَلَعوه وسَمَلوه حتى سالت عيناه إلى خَدَّيْه ، ثم حُبِس وأُفرِجَ عنه بعد ذلك ، وبَلغتْ به الحال أن وقف بجامع المنصور يطلب الصدقات[٢] .

هذه هى حال الخلافة فى تلك الفترة : ضَعفٌ مَهين ، وفَوْضَى ضارِبةٌ جُذورَها إلى مَدًى بعيد ، وأمرُ الدولة وشئونها يتنازعه الأقوياء من الأتراك ثم البُوَيْهِيِّين الفُرْس ، إلى حَدِّ أن مُعِزّ الدَّولة البُوَيْهِى[٣] الشِّيعىّ (٣٣٤ ـ ٣٥٦ هـ) فكَّر فى إزالة الخلافة العباسيّة وإقامة خلافة عَلَوِيّة[٤] .

ولم تكن تلك النَّكَبات من نصيب الخلفاء وحدهم ، بل جرَتْ أيضاً

---

(١) انظر ظهر الإسلام : ٣/٢ .

(٢) انظر ظهر الإسلام : ٤/٢ .

(٣) معز الدولة البويهى : هو أبو الحسن أحمد بن شجاع بويه بن فناخسرو ، ملك العراق سنة ٣٣٤ هـ .

ومات ببغداد سنة ٣٥٦هـ ، وفيات الأعيان : ١٧٤/١ ، ترجمة ٧٢ .

(٤) انظر ظهر الإسلام : ٤/٢ .

على بعض الوزراء ، كما حدث لابن الفُرات سنة ٢٩٩ هـ[١] حين عزله المقتدر وقبض عليه وأخذ أمواله[٢] .

وكثر الخارجون على الدولة ، وغلبوا على الأقاليم ، وتمزقت أوصال الخلافة ، و « أصيب العالم الإسلامي بانقسام كبير ، حتى كأنه عقد انفرط أو صخرة تفتتت »[٣] ، ونشأت دُوَيلات صغيرة تختلف في علاقاتها بالخلافة العباسيّة من إقليم إلى آخر حسب نفوذ الحاكمين في كل إقليم : فالبويهيّون في فارس والرّيّ وأصبهان ثم بغداد ، والحمدانيّون في المَوْصِل ، والفاطميون في المغرب وإفريقية ثم مصر وهكذا . .[٤] .

وحالٌ سياسيّة على هذا النحو من الخلل والاضطراب وعدم الاستقرار ، لا يُرجَى من ورائها حياةٌ اجتماعية أحسن منها حظّاً ؛ إذ هي صدًى للسياسة تسير معها حيثما سارت قوّةً وضعفاً ، حُسْناً وسوءاً .

ولذا فقد كثرت الفتنُ والاضطرابات ، وعمّ الفساد ، وانتشر اللصوص ، وأعملوا في الناس السّلب والنّهب ، واقتحموا البيوت على أصحابها ، وانتهبت دُورُ الخلافة[٥] .

---

(١) ابن الفرات : هو أبو الحسن علي بن محمد بن موسى ، وزير المقتدر بالله ، وزر له ثلاث مرات : من سنة ٢٩٦ – إلى سنة ٣١٢ هـ ، وقتل سنة ٣١٢ هـ . وفيات الأعيان : ٣/٤٢١ ترجمة ٤٨٧ .

(٢) انظر شذرات الذهب : ٢/٢٣١ ، حوادث سنة ٢٩٩ هـ .

(٣) ظهر الإسلام : ٢/١

(٤) انظر ظهر الإسلام : ٢/١

(٥) انظر شذرات الذهب : ٢/٢٢١ . حوادث سنة ٢٩٦ وما بعدها .

ولم تكن السياسة وحدها ، ونظام الحكم المضطرب ـ هما اللذين جرّا على الناس كلّ هـذا ، وإنما كان إلى جانب ذلك أمرٌ آخر لا يقلّ أثراً في حياة الناس ، وهو ما كان يحدث بين أصحاب المذاهب والعقائد المتصارعة ممّا قد يصل بهم إلى العنف الذى يزيد من اشتعاله تأييدُ الدولة لأحد الفريقين .

ومن هذه الأحداث ما كان بين الحنابلة والعامّة حين « عظُم أمرُ الحنابلة على الناس ، وصاروا يكبِسُون[1] دُورَ القوّاد والعامّة : فإن وَجَدوا نبيذاً أراقوه ، وإن وجدوا مُغنّية ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا في البيع والشراء ... »[2] .

ومن هذه الأحداث كذلك ما كان يحدث بين السُّنّة والشّيعة في أيام عاشوراء ، حين أمر مُعِز الدولة البُوَيْهِيّ سنة ٣٥٢ هـ بإغلاق الأسواق في هذا اليوم ، وإقامة المآتم على (الحُسَيْن)[3] .

وممّا تجدرُ الإشارةُ إليه هنا أن ليس معنى هذا التردّى الذى آلتْ إليه الأمور في الدولة ، أنْ صارت حالُ الجميع إلى فساد ، وإنّما كان إلى جانب ذلك أصواتٌ صالحة ونماذجُ خيّرة ، « وكان لكلّ موْجة من الهوى

---

(١) الكبس : الاقتحام على الشيء ، اللسان .

(٢) تاريخ أبى الفدا : ٨٧/١ .

(٣) انظر : شذرات الذهب : ٩/٣ ، حوادث سنة ٣٥٢ هـ ، وظهر الإسلام : ٤٣/٤ .

والحسين : هو أبو عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب ، الأعلام : ٢٦٣/٢ .

والمُجُون ما يُقابِلها من مَوْجات الهُدَى والصَّلاح ، وقد ظهر فى ذلك العصر زُهّادٌ ونُسّاكٌ ومُتَصوِّفة ووُعّاظ ومُتَعبِّدة »[١] .

وما أحْسِبُ الحياة الاقتصادية إلاّ على هذا الحَدّ من الخَلَل والاضطراب كذلك ، فما ظنُّك بخلفاء ليس لهم من الأمر شىء ، وأمَراء شَغَلَتْهم أطماعُهم ، ورَعِيّة غُلِبت على أمرها ، واستَبدّ بحُكمها دَخيلٌ ، وهى الاخرى قد زُجّ بها فى أتُون الفِتَن ومَزالق الهوَى .

أيكون مَنْ هذا شأنُه ساعياً فى تَثْمِير المال العامّ ، وداعيا إلى جَلْب مَصْلحة أو تحْسين مِرْفَق ؟ !

ومِنْ هُنا « اتّسعت الهُوّةُ بين الطبقات ، فلم يكن هناك تَوازُنٌ فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية : مُلوكٌ وأمَراء ووُزَراء ورُؤَساء أغنياء ، وإلى جانبهم جَمْهرةٌ من عامّة الشّعْب فُقَراء »[٢] ، وقَلّتْ الأرزاق ، وارتفعتْ الأسعار والضرائب ، وكثُر الاعتداء على الأموال[٣] .

وهكذا نرى أن هذا القَرْن ــ وهو القرن الرابع الهجرى الذى عاش فيه الرمانى ــ كان مَشْحوناً بالأحداث والفتن ، فقد فسدت الحياة فيه سياسيّا واجتماعيّا واقتصاديّا كما ألمحتُ إلى اليسير ، وأمْسِكُ عن ذِكْر الكثير لتَذهبَ فيه النفسُ كلَّ مَذهب ، فمهما تخيّل الإنسانُ مَدَى هذا الفساد وإلى أىّ حَدّ كان ، فلن يكون بَعيداً عمّا تَفيض به كُتُب التاريخ .

---

(١) مقدمة (معانى الحروف) لمحققه : ٧ .

(٢) مقدمة (معانى الحروف) لمحققه : ٧ .

(٣) انظر شذرات الذهب : ٣٢٤/٢ حوادث سنة ٣٣٠ هـ ، ٣٣١/٢ ، حوادث سنة ٣٣٣ هـ ، ٣٣٥/٢ ، حوادث سنة ٣٣٤ هـ ، ١٠٦/٣ ، حوادث سنة ٣٨٤ هـ .

هذه هي حالُ العصرِ الذي عاش فيه الرماني ، تتفتّحتْ عيناه على الحياة ليرَى تلك الأحداثَ التي غمرتْ المجتمعَ من كلّ أطرافه ، والتي لا شكّ أنّها كانت ذاتَ أثرٍ بعيد في الحياة الثقافية بعامّة وفي حياة الرماني بخاصّة .

ثانيا — الحياة الثقافيّة :

لعلّ التردِّي والفساد الذي وَصلتْ إليه الحياةُ السياسية في القرْن الرابع الهجري ، وما تَبِعه ذلك من اختِلال وسُوء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية - كما أشرتُ في المبحث السابق - لعلّ ذلك داعٍ إلى الظنّ بأنّ الحياة الثقافية كانت هي الأخرى على ذلك الحَدّ من الاختلال والضعف ، ولكنّ الواقع الذي كانَ ، لا يَدعُ لهذا الظنّ أن يَستمرّ طويلا ، فسَرْعانَ ما يَتبدّل الأَسَى إعجاباً ، والسُّخْرية تقديراً ، إذْ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية وما سادَها من الفوْضَى والانهيار قَيْداً على العقلُ تكبِّل حركتَه وتَحرِمه من الانطلاق والإبداع ، بل لعلّ ذلك كان دافِعا له على أن يُضاعِف من نشاطه ويُعزّز من قُدُراته ، بل بالتأكيد كان كذلك : فقد كان وُلاة الأمر في الدولة ، وفي الدُّوَيلات التي انفصلتْ عنها في كثير من الأحيان - يَصْطنِعون العقلَ والفكر سِلاحاً يُدافِعون به عن وجودهم ، ويستعينون به على تثبيت نفوذهم ، فعَمِلوا على تشجيع العلماء والأدباء والمفكِّرينَ ، وأجْزَلوا لهم العطاء ، ومَنَحوهم التقدير والتكريم ؛ إذْ وَجَدوا فيهم سبيلا إلى بُلوغ مآربهم وتحقيق أطماعهم .

كذلك نجد أنّ انفِراط عِقد الدولة الأمّ وتفرُّقها في دُوَيلات كثيرة كان من أهمّ الأسباب التي دفعتْ بالعقل والفكر إلى هذا الرُّقِيّ والتقدُّم ،

إذْ أصبح تَعدُّد العواصم السياسية واختلاف الأنظمة الحاكمة فيها دافعا لهؤلاء الحُكام على التنافس في ميدان العِلْم والثقافة ، إلى حَدّ أنْ كان بعض مَنْ لا يُحْسِن العربيةَ يَسعى لتَزْيِين مُلكه بأرْباب العِلْم والأدب .

يَحكى الصُّولى[1] عن أمير (واسِط)[2] حِينَ أَعْجَلَه بالطَّلَب عن دَرْسِه فسَخِرَ منه الناس لهذا الإعجال مع أنه لا يُحْسِن العربية ، فقال الأمير : « أنا إنسانٌ وإنْ كنتُ لا أُحْسِن العُلومَ والآداب ، أُحِبُّ أن لا يَكون في الأرض أديبٌ ولا عالِمٌ ولا رَأْسٌ في صناعة إلاّ كان في جَنْبي وتَحْتَ اصْطِناعِي وبين يَدَيّ لا يُفارِقُنِي »[3] .

ومِنْ هنا رأينا كيف تَعدَّدتْ المراكز العِلْمِيّة ، فبَعْدَ أنْ كانت السِّيادة للبصرة والكوفة وبغداد ، أخذتْ تُنافِسها في ذلك حَلَبُ ، وشِيراز ، وأَصْفهان وَدِينَوَر ، وَهَمَذان ، وبُخارَى ، وَجرجان ، والقاهرة ، وغير ذلك . ولا شَكّ أن التنافس بين هذه المراكز المُختلِفة ورِحْلَةَ العلماء إليها ، ممّا يَبعث على حَيَوِيّة الفِكر وتَفاعُل الثقافات .

أضِفْ إلى ذلك : أنّ بعض أولِي الأمر في هذه الدُّوَيلات كانت لهم مُشارَكة جَيِّدة في مجال الفِكر والأدب ، على نحو ما نَرَى عند عَضُد الدَّولة البُوَيْهى[4] ،

---

(١) الصولى : هو أبو بكر محمد بن يحيى بن العباس ، أديب ومؤرخ مات سنة ٣٣٠ هـ . الفهرست : ٢١٥ .

(٢) انظر في التعريف بها : هـ ٣ ص ٣٣ .

(٣) ظهر الإسلام : ١/٩٥ .

(٤) انظر ذلك في ترجمته في البغية ٢/٢٤٧ ، واسمه : فناخسرو بن الحسن بن بويه . مات سنة ٣٧٢ هـ .

والصاحب بن عبّاد[1] .

كما أنّ فريقا من العلماء ـ وبخاصّة المُعتزلة والشيعة ـ قد وَجدوا السبيل مُيَسّرة لنشر أفكارهم المذهبيّة ، فتقدّموا بخطى فِساح تُظلّهم فى هذا عَيْنُ السلطان من البُوَيْهِيين الشيعة والصاحب بن عبّاد المُعتزلىّ[2] .

ولهذا كلّه فقد اتّسعتْ الحركة العلمية ونَشِطتْ ، إذْ كان الذين يَتوحّوْن العِلم والمَعرفة يَجِدُون بُغيتَهم فى كلّ مكان ، والذين يَنْشُدون المالَ والشُّهرة يَجِدُونهما فى أكثر من مَوْطِن ، و « هذا جَعَلَ كثيراً من العلماء يَنعَمون فى ظِلّ هـذا الاستقلال أكثر ممّا كانوا يَنْعَمون فى ظِلّ الوحْدة »[3] . كما أننا لا نَنسَى ذلك الصّراع المُستَعِرّ بين الفِرَق المختلفة ، والمِلَل والنِّحَل المُتعدِّدة[4] .

ومِنْ أسباب تلك النهضة الفِكْريّة أيضاً : أنّ كثيراً من العلماء حين رأى سُوء السياسة واضطرابها وظُلْمها نفرُوا منها ولاذُوا بالعِلم يَنْعَمون فى ظِلّه بالأمان والاطمئنان[5] .

ولعلنا على ذِكْر ممّا أشرتُ إليه فى المُقدّمة : مِنْ أنّ الفِكْر الوافد من

---

(١) انظر ذلك فى ترجمته فى نزهة الألباء ٢٢٥ ، واسمه : أبو القاسم إسماعيل ابن عباد مات سنة ٣٨٥ هـ .

(٢) انظر فى ذلك ظهر الإسلام ٤ / ٤٢ وما بعدها ، ١١٩ ، والفرق بين الفرق : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) ظهر الإسلام ٢ / ٢ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ١ / ٨٧ – ٨٩ .

(٥) انظر ظهر الإسلام ١ / ٩٦ .

من عُلوم الفُرْس والهنود واليونان ، قد أغرقَ البلاد ، وامتلأتْ خزائن الكُتُب بما تُرْجِم منه ، وما على المسلمين بعد هذا إلاّ أنْ يَفهموا منه ، فحمَل علماء ذلك العصر جانبا عظيما من تلك المهمّة ، وتضافرتْ جُهود الجميع على اختلاف أجناسهم ومَشاربهم فى النُّهوض بهذا العمل[١] ، إذْ ليس أجْدَى على الثقافة ، وأعْوَن على رُقِيّها ، مِن اتّصال بعضها ببعض ، وتفاعُل العُقول والأفكار .

ولذا رأينا ما كان للمنطق والفلسفة من أثَرٍ بالِغٍ فى كثير من العلوم العربية والإسلامية .

وقد وَجد العلماء سُبُلَ التحصيل مُيَسّرة فيما كان يُعقَد فى المساجد من حَلَقات الدِّراسة ، وفى تلك المُناظَرات التى كانت تُقام فى مُختلِف فُروع المعرفة ، هذا بالإضافة إلى ذلك الحَشْد الهائل من المُصنَّفات التى كانت تحتفظ بها دُور الكُتُب العامّة والخاصّة[٢] .

ورُبّما يكون ذلك الصِّراعُ الذى كان يُطِلّ برأسِه بين النحويّين من جانب والمناطقة من جانب آخَر ، حوْلَ النَّحْو والمَنْطِق وأيُّهما ألْزَم ؟[٣] رُبّما كان ذلك دافعاً للنحويّين بوَجْهٍ خاصّ على إعمال الفِكر ومُواصلة النَّظَر .

ولعل من الأسباب لتلك النهضة الثقافية ، ما كان مِنْ أنّ بعض

---

(١) انظر فى هذا ظهر الإسلام ٢ / ١٢٧ وما بعدها ، وأصول النحو العربى — الدكتور محمد عيد ٧ — ٢١ .

(٢) انظر فى هذا : المقدسى ٤٤٩ ، وياقوت ٢ / ٣١٥ .

(٣) فى مناظرة السيرافى لمتى بن يونس صورة صادقة لهذا الصراع ، فانظرها فى (المقابسات) للتوحيدى ٦٨ فى مقابسة عنوانها : « المنطق اليونانى والنحو العربى » .

الحُكام لم يكونوا عربًا ، فأرادوا تقرُّبا لشعوبهم تشجيعَ العِلم والعلماء إذ هُمْ حَمَلة لِواء العربيّة والدّين[1] .

فلهذه الأسباب السابقة كان القرن الرابع الهجرى - وهو الذى عاش فيه الرمانى (٣٨٤ هـ) - عصرا ذَهَبيّا فى ميدان الفكر والثقافة .

ونظرة عَجْلَى إلى أسماء بعض نَوابِغ الفكر فى ذلك العصر ، تُرِينا بوُضوح كيف كانت الثقافة فى القِمّة على حين كانت السياسة وما يَتْبَعها فى الهاوية أو تكاد ، فكانا « كَفَّتَىْ مِيزان رَجَحتْ إحداها وهى كِفّة العِلم ، وشالَتْ الأُخرى وهى كِفّة السياسة »[2] .

وإليكَ كَوْكَبةً مِنْ أَبْرَز العلماء فى كلّ فَنّ :

ففى المنطق والفلسفة والكلام :

أبو هاشم الجُبّائى	٣٢١ هـ ،	وأبو زَيْد البَلْخى	٣٢٢ هـ
وأبو الحَسَن الأشعَرى	٣٣٤ هـ ،	وأبو نَصر الفارابى	٣٣٩ هـ
ويحيى بن عَدِى	٣٦٤ هـ ،	وأبو سُليمان المَنْطقى	٣٨٠ هـ
وأبو الحَسَن الرُّمّانى	٣٨٤ هـ ،	وأبو الطَّيِّب الباقِلاّنى	٤٠٣ هـ

وفى البلاغة والأدب :

أبو الطَّيِّب المُتنبّى	٣٥٤ هـ ،	وأبو علىّ القالِى	٣٥٦ هـ
وأبو الفَرَج الأَصفِهانى	٣٥٦ هـ ،	وأبو فِراس الحَمْدانى	٣٥٧ هـ
وأبو الفَضْل بن العَميد	٣٦٠ هـ ،	وأبو بكر الخُوارِزمى	٣٨٣ هـ

---

(١) قرأت هذه الفكرة لبعضهم منذ سنوات، ولكن عند كتابة هذه الصفحات لم أهتد إلى مصدرها .

(٢) ظهر الإسلام ٢ / ٢٥٩ .

وأبو الحسن الرمّانى ٣٨٤ هـ ، والصاحب بن عبّاد ٣٨٥ هـ
وأبو هلال العسكرى ٣٩٥ هـ ، وبديع الزّمان الهمذانى ٣٩٨ هـ
وأبو حيّان التّوحيدى ٤٠٠ هـ ، والشّريف الرّضى ٤٠٦ هـ

وفى اللغة والنحو :

أبو إسحاق الزّجّاج ٣١١ هـ ، علىّ بن سليمان الأخفش ٣١٥ هـ
الصّغير
وأبو بكر بن السّرّاج ٣١٦ هـ ، وأبو بكر بن شقير ٣١٧ هـ
وأبو بكر بن الخيّاط ٣٢٠ هـ ، وأبو بكر بن دريد ٣٢١ هـ
وأبو عبد الله نفطويه ٣٢٣ هـ ، وأبو بكر بن الأنبارى ٣٠٧ هـ
وأبو القاسم الزّجّاجى ٣٣٧ هـ ، وأبو جعفر بن النّحّاس ٣٣٨ هـ
وأبو بكر مبرمان ٣٤٥ هـ ، وأبو محمد بن درستويه ٣٤٧ هـ
وأبو سعيد السّيرافى ٣٦٨ هـ ، وأبو عبد الله بن خالويه ٣٧٠ هـ
وأبو منصور الأزهرى ٣٧٠ هـ ، وأبو علىّ الفارسى ٣٧٧ هـ
وأبو الحسن الرمانى ٣٨٤ هـ ، وأبو الفتح بن جنّى ٣٩٢ هـ
وأبو الحسين بن فارس ٣٩٥ هـ ، وأبو نصر الجوهرى ٣٩٨ هـ

وفى التاريخ والجغرافية :

أبو جعفر الطّبرى ٣١٠ هـ ، وأبو الحسن المسعودى ٣٤٦ هـ
وأبو عبد الله المقدسى نحو ٣٨٠ هـ ، وابن النديم ٣٨٥ هـ

الفصل الثاني

حياة الرُّمانيّ وثقافته

اسْمُه ، وكُنْيَتُه ، ولَقَبُهُ :

هو أبو الحَسَن عليّ بن عِيسَى بن عليّ بن عبد الله ،

ويُلَقَّب بالإخْشِيدِيّ ، وبالوَرَّاق ، وبالجامِع ، وبالواسِطيّ ، وهو بالرُّمّانيّ أشهر[1] .

فأمّا (الرُّمّانيّ) ـ بضَمّ الراء وتشديد الميم :

فقال ابنُ خلّكان[2] : « هذه النسبة يجوز أنْ تكون إلى (الرُّمّان) وبَيْعِه ، ويمكن أن تكون إلى (قَصْر الرُّمّان) ، وهو قَصْر بواسِط[3] معروف »[4] .

وهذه النسبة الأخيرة أقرَبُ ؛ إذْ عليها أكثر مَنْ عَرَضَ لتفسيره ، ولأنه كما نُسِب إلى هذا القَصْر نُسب أيضاً إلى (واسِط) نفسها فقيل : الرُّمّانيّ الواسِطيّ[5] .

---

(١) انظر فى ترجمته : الفهرست ٩٤ ، ٢٤٦ ، ونزهة الألباء ٣١٨ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، والبغية ٢ / ١٨٠ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٤١٩ ، والأعلام ٥ / ١٣٤ .

(٢) ابن خلكان : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم مات سنة ٦٨١ هـ ، الاعلام ١ / ٢١٢ .

(٣) واسط : اسم لعدة مواضع أحصاها ياقوت فى معجمه (٨/٣٧٨ - ٣٨٧) ، والمراد بها هنا تلك المدينة التى بين البصرة والكوفة .

(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، ترجمة رقم ٤٣٥ .

(٥) انظر الرمانى النحوى ٤٨ .

وأمّا (الإخْشِيدىّ) :

فنسبةٌ إلى شَيْخه المعْتَزِلىّ : أبى بكر أحمد بن علىّ بن الإخْشِيد (٣٢٦هـ) أحد كِبار المُعْتَزِلة فى بغداد ، فأخذ عنه الرمانى ولازَمَه حتى عُدّ من أصحابه ونُسِب إليه[١] .

وأمّا (الوَرّاق) :

فنسبةٌ إلى حِرْفة الوِراقة التى احْتَرَفها الرمانى[٢] .

وأمّا (الجامِـع) :

فوَصْفٌ عُرِف به الرمانى لجَمْعِه بين أصناف العُلوم[٣] ، إذ يذكر أصحابُ التراجم عنه أنّه كان مُتَفنّنًا فى عُلوم كثيرة : من القرآن ، والفقه ، واللُّغة ، والنحو ، والكلام[٤] .

وقد يُنْعَت أحيانا بالرُّمّانىّ النّحْوىّ[٥] ، وبشَيْخ العربية[٦] .

---

(١) الفهرست ٢٤٠ – ٢٤٦ .

(٢) انظر الرمانى النحوى ٤٨ ، ومقدمة كتاب «ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن» لمحققه ١٠ .

(٣) انظر الفهرست ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمنية والأمل ٦٥ .

(٤) انظر هذا فى ترجمته فى الفهرست ٩٤ ، ونزهة الألباء ٣١٨ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ .

(٥) انظر المزهر ١ / ١٦٩ ، وانظر كذلك نص أبى حيان التوحيدى المنقول من كتابه (المقابسات) والمذكور هنا فى مبحث (سيرة الرمانى وأخلاقه) ، ونعته بالنحوى جاء أيضا فى ترجمة كثير من أجزاء فى شرحه لكتاب سيبويه .

(٦) انظر شذرات الذهب ٣ / ١٠٩ حوادث سنة ٣٨٤ هـ .

مَوْطنه ونشأته :

وُلِد الرُّمّانيّ في بغداد سنة ٢٩٦ هـ ، وعاش فيها ، ومات كذلك فيها ليلة الأحد الحادي عشر من جُمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ (٢٤ من يونية سنة ٩٩٤م) ، ودُفِنَ بالشونيزية ، وهي مَقْبرة في الجانب الغَرْبِي من بغداد[1]. وتُعرَف الآن بهذا الاسم ، أو بمقبرة (الشيخ جنيد)[2] .

فالرماني بغداديّ المَوْلِد والمَنْشَأ ، اسْتَوْطَنَ بغداد ، واتّخَذ لنَفْسِه داراً في (سُوق العطش)[3] حيث كان يقيم أستاذُه المُتكلِّم ابنُ الإخْشِيد[4] .

هذا ، ولم يَرِدْ في كُتُب التاريخ التي راجعتُها في هذا البحث ما يُشير إلى خروج الرماني من بغداد في سبيل العِلم .

وأمّا أسرته :

فأصْلُها من (سامراء)[5] . ولستُ أعرف شيئا عن حال هذه الأسرة وشأنها في الحياة ، أو مَبْلَغها من العِلم ؛ إذْ لم تَذكر المراجع التي كان له فيها ذِكْرٌ شيئا عن ذلك ، شأنُه في هذا شأن الكثيرينَ من العلماء الذين يَسمى بهم

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، والأنباه ٢ / ٢٩٤ وشذرات الذهب ٣ / ١٠٩ ، وبروكلمان ٢/ ١٨٩ .

(٢) ابن جني النحوي : ٢٦ .

(٣) انظر ملحق الفهرست ٦ .

(٤) انظر الفهرست ٢٤٦ .

(٥) انظر الفهرست ٩٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٠٩ .

هذا ، و (سامراء) هي تلك المدينة التي بناها المعتصم لعسكره بالعراق ، ترتيب القاموس ٢ / ٥٤٨ .

إلى الخُلود جَليلُ أعمالهم وَشَوامِخُ هِمَمَهم ، فيَدخُلون إلى التاريخ قَبلَ أسَرِهم ، بل يَدخلون إليه دُونَها .

شُيُوخه :

أخذ الرمانى عن الزّجّاج ، وابن السّرّاج ، وابن شُقَيْر ، وابن دُرَيْد ، وابن مُجاهِد، وابن الإخْشِيد ، وغيرهم .

١ — أمّا (الزّجّاج) :

فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِىّ ، لُقِّبَ بالزّجّاج لاشتغاله أوّل أمْرِه بخَرْط الزُّجاج ، ثُمّ انصرف إلى النحو ، فأخذ عن (ثعْلَب)[1] ، ثم تحوّل إلى (المُبرِّد)[2] ولازَمَه حتى بَرَعَ .

ومِن مؤلفاته : شَرْح أبيات سيبويه[3] ، ومات سنة ٣١١ ﻫ[4] .

٢ — وأمّا (ابن السّرّاج) :

فهو أبو بكر محمد بن السَّرِىّ . أخذ النحو عن المبرد ، وإليه انتهت رياسةُ النحو بعده وبعد أنْ مات الزّجّاج ، وكان يَشتغل بالمُوسِيقا .

---

(١) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ، الإمام الكوفى المشهور فى النحو واللغة ، ومات سنة ٢٩١ ﻫ . البغية ١ / ٣٩٦ .

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد ، إمام البصريين فى زمانه ، ومات سنة ٢٨٥ ﻫ . البغية ١ /٢٦٩ .

(٣) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . البغية ٢ /٢٢٩ .

(٤) انظر فى ترجمته الفهرست ٩٠ ، ونزهة الألباء ٢٤٤ . والبغية ١ /٤١١ .

ومِنْ مؤلفاته : كتاب الأصول فى النحو ، الذى يُقال فيه : « ما زال النحوُ مجنونا حتى عَقَلَه ابنُ السَّرّاج بأصُوله »[١] ، وكتاب شَرْح سيبويه ، ومات شابًّا سنة ٣١٦ هـ[٢] .

٣ — و (ابن دُرَيْد) :

هو محمد بن الحَسَن بن دُرَيْد الأَزْدِيّ ، وُلِد بالبصرة ، وتَنقّل فى مَوَاطن عِدّة ، ثُمّ حَلّ بغداد ، وكان لُغويًّا وشاعراً ، قِيل عنه : إنّه أعْلَمُ الشعراء ، وأشْعَرُ العلماء ، وإليه انتهى عِلم البصريّين فى اللغة[٣] .

ومن مؤلفاته : الجَمْهَرة ، ومات سنة ٣٢١ هـ[٤] .

٤ — وأمّا (ابنُ الإخْشِيد) : فقد سَبَق التعريفُ به[٥] .

فهَلْ هؤلاء الأربعة (الزّجّاج : وابن السَّرّاج ، وابن دُرَيْد ، وابن الإخْشِيد) هم كُلّ شُيوخ الرمانى الذين أخذ عنهم ؟

لقد أجمعتْ كُتُب التراجم على عدم ذِكْر أحَد وراء هؤلاء الأربعة ، والنحويّون منهم هم الذين كان قد انتهى إليهم عِلم البصريّين فى بغداد ، وأخذ عنهم أقرانه كالسِّيرافىّ والفارسىّ[٦] .

---

(١) البغية ١ / ١٠٩ .

(٢) انظر فى ترجمته : الفهرست ٩٢ ، ونزهة الألباء ٢٤٩ ، والبغية ١/١٠٩ .

(٣) البغية ١ / ٧٧ .

(٤) انظر فى ترجمته مراتب النحويين ١٣٥ ، والفهرست ٩١ ، ونزهة الألباء ٢٥٦ ، والبغية ١ / ٧٦ .

(٥) انظر فى ص ٣٤ .

(٦) ستأتى الترجمة لهما فى ص ٤١ ، ٤٢ .

والظاهر أنّ الاقتصار على ذِكْر هؤلاء الأربعة راجِع إلى شُهرة أخْذ الرماني عنهم من جهة ، وتأكُّد صُحْبتِه لهم من جهة أخرى ، وإلاّ فقد ذكر الرماني نفسه (فى شرحه لكتاب سيبويه) ما يُفيد بأنّه كان يأخذ كذلك عن (ابن شُقَيْر) الذى كان من طبقة ابن السراج ، وعن (ابن مُجاهِد) :

فالرمانى بعد أنْ ذَكر عِلتَينِ لبعض المسائل ، يقول مُعلِّقا على العِلتَّينِ : « والاعتِلالُ الأوّل اعتـــلالُ سيبويه ، والاعتلالُ الثانى حَكاه لنا ابنُ شُقَيْر »[1] .

فهذه العبارة – على قِصَرِها ، وعَدَمِ وُجودِ غَيْرِها – تُشير إلى أنّ الرمانى قد أخذ على نَحْوٍ ما عن ابن شُقَيْر .

وهذا يَدلّ على أنّ أولئك الأربعة الذين أثبتَتْ عنهم كُتُب التراجم ، لَيسُوا هُمْ كلّ شيوخ الرمانى .

٥ — وإذا أرَدْنا تعريفا بابن شُقَيْر :

فهو أبو بكر أحمد[2] بن الحَسَن بن العبّاس ، بغدادىّ فى طبقة ابن السَّرّاج ومات سنة ٣١٧ هـ .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

(٢) ترجم له السيوطى فى البغية ١ / ٣٠٢ فى الأحمدين ، وهو كذلك فى نزهة الألباء ٢٥١ باسم (أحمد) وترجم له الزبيدى فى طبقاته ص ١١٦ باسم (محمد) . وذكره القفطى مرة فى المحمدين ، ومرة فى الأحمدين ، ومرة فيمن اسمى عبد الله انظر إنباه الرواة ١ / ٣٤ ، ٢ / ١٣٠ ، ٣ / ١٥١ .

ويقول الرمانى أيضاً فى شرحه المذكور ما يُفيد أخذه عن (ابن مجاهد) ، فيقول فى (باب إضافة المُنادَى إلى المُتكلِّم) :

« وقرأ أبو عمرو[1] فى الرِّواية المشهور التى قرأنا بها على ابن مُجاهِد وغَيْره من شيوخنا : (يَا عِبادِى لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ)[2] بإثبات الياء »[3] ،فهذه العبارة تفيد أن الرمانى قد أخذ القراءة عن (ابن مجاهد) .

ولا يَفُوتُنَا النظر إلى قول الرمانى فى هذا النصّ : « وغَيْرِهِ مِنْ شيوخنا » إذْ هو يَدلّ على أنه كان يَخْتلِف فى القراءة إلى غير ابن مُجاهِد .

٦ — وإذا أردنا تعريفا بابن مُجاهِد :

فهو أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس التَّميمىّ ، وهو أوّل مَنْ سَبَّعَ (السَّبْعة)[4] فى القراءات القرآنية ، وكان إليه المَرْجِع فيها .

ومن مؤلّفاته : كتاب القراءات السَّبْع[5] ، الذى شرحه أبو على الفارسى

---

(١) أبو عمرو : هوزبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنى ، النحوى المشهور ، أحد القراء السبعة ، وهو قارىء البصرة . البغية ٢ / ٢٣١ .

(٢) الزخرف ٦٨ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٧٧ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .

(٤) السبعة هى « قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ » . الحجة لابن خالويه ٦١ .

والأئمة السبعة فى القراءة هم : أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) قارىء البصرة ، والكسائى (١٨٩ هـ) ، وحمزة (١٥٦ هـ) ، وعاصم (١٢٨ هـ) وثلاثتهم قراء الكوفة ، وابن عامر (١١٨) قارىء الشام ، ونافع (١٦٩) قارىء المدينة ، وابن كثير (١٢٠) قارىء مكة . انظر الفهرست ٤٢ — ٤٥ ، والتيسير فى القراءات السبع ٤ — ٧ .

(٥) حققه ونشره الدكتور شوقى ضيف (ط دار المعارف بمصر) .

فى كتابه المسمَّى : الحُجّة[1] ، ومات سنة ٣٢٤ هـ[2] .

وقد أخذ عنه الرمانى القراءة ، كما أخذها عنه أيضاً مُعاصِرُوه .

ومما ينبغى الإشارة إليه هنا ونحن بصدد الحديث عن شيوخ الرمانى ، أنّ احترافه للوراقة[3] لعلّه قد أفاده كثيراً فى تحصيل تلك الذخيرة الطائلة من العِلم والثقافة ، وفيما خلّفه من المصنّفات المتعدّدة ؛ إذ يردّد المؤرّخون القول بأن كان مُتفنّنا فى علوم كثيرة ، وأنّه من كبار الأئمة والمُقدّمين فى فروعها المختلفة[4] ، وقد زوّد المكتبة العربية بما يُربِى على مائة كتاب[5] .

ولا بُدّ مِن أنْ يَقوَى هذا الظنّ إذا ما عرفنا أنّ كلّ شيوخ الرمانى الذين ذكرتُهم قد رحلوا عن مسرح الحياة وهو ما زال فى مُقتبل العُمر ؛ إذْ كان آخِرهم وفاةً هو ابنَ الإخشِيد (٣٢٦ هـ)[6] ، على حين أن وفاة الرمانى كانت سنة ٣٨٤ هـ ، وأنّ مِيــلاده كان - على الراجح - سنة ٢٩٦ هـ[7] .

---

(١) انظر « بروكلمان » ٢ / ١٩٢ .

(٢) انظر فى ترجمة ابن مجاهد : الفهرست ٤٧ وغاية النهاية ١ / ١٤٢ .

(٣) انظر هذا فى سر تلقيب الرمانى الوراق ص ٣٤ .

(٤) انظر هذا فى مراجع ترجمته فى هـ ١ ص ٣٣ .

(٥) انظر ثبتا بأسماء هذه الكتب فى مبحث (ثقافة الرمانى وآثاره)

(٦) انظر تواريخ وفاة شيوخ الرمانى فى تراجمهم السابقة فى ص ٣٦ وما بعدها .

(٧) انظر ترجمته ص ٣٥ . وكذا هـ ٢ ص ٢١ .

أقران الرُّمّانىّ :

الرمانىّ مَعْدُود فى طبقة السِّيرافىّ ، والفارسىّ[1] .

١ — أمّا (السِّيرافىّ) :

فهو أبو سَعِيد الحَسَن بن عبد الله بن المَرْزُبان .

وُلِد بسيراف[2] ، وتَنَقَّلَ فى مَوَاطِن أخرى طالبا للعِلم ، ثمّ رَحَل أخيراً إلى بغداد ، وأصبح قاضيها .

أخَذ عن الزَّجّاج ، وابن السَّرّاج ، وَمَبْرَمان[3] ، وابن دُرَيْد ، وابن مُجاهِد .

كان إماماً فى النحو ، واللُّغة ، والفِقْه ، والشِّعر ، والعَروض ، والقُرآن ، والحَديث ، والكَلام ، والحِساب ، والهَندسة .

كان ثِقة دَيِّناً زاهِداً وَرِعا ، لم يأخذ على القَضاء أجْراً ، بل كان يأكل من عمل يَدِه ، فلم يَكن يَخرج إلى مَجْلِس القضاء حتى يَنسخ عَشر وَرَقات بعشرة دراهم يَتَبَلَّغ بها يَوْمَه .

أجمعتْ كُتُب التراجم على أنّه كان ذا صِفات حَميدة وخِصال كريمة ، وكان مُعَظَّما لدى العامّة والخاصة .

---

(١) انظر طبقات الزبيدى ١٢٠ ، والبغية ٢ / ١٨٠ .

(٢) سيراف : مدينة على ساحل الخليج العربى من أرض فارس ، وتكاد تقابل البصرة — ياقوت .

(٣) مبرمان : هو أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل ، مات سنة ٣٤٥ هـ ، البغية ١/١٧٥ .

وكان – كما يقول الأستاذ / أحمد أمين – : « زَعيمَ المُحافِظين في عصره »[١].

وَمِنْ مؤلفاته : شَرْح كتاب سيبويه ، وَشَواهد سيبويه ، والمَدْخَل إلى كتاب سيبويه ، وأخبار النحويّين . ومات ببغداد سنة ٣٦٨ هـ[٢].

٢ – وأمّا (الفارسيّ):

فهو أبو عليّ الحَسَن بن أحمد بن عبد الغفار .

نشأ بفَسا[٣] في بلاد فارس ، وَاسْتَوْطَنَ بغداد .

أخَذ عن الزّجاج وابن السّرّاج وَمبْرَمَان ، وابن الخيّاط[٤] .

ونالَ الفارسيّ الحُظْوةَ عند سَيْف الدّولة الحَمْدانيّ بحَلَب ، وعند عَضُد الدّولة البُوَيْهِيّ بفارس .

وكان شَديد العِناية بالقِياس ، حتى حُكِيَ عنه قوله : «أُخطِىء في خمسين مسألةً في اللُّغة ولا أُخطِىء في واحدة من القياس »[٥].

---

(١) ظهر الإسلام ٢ / ٩١ ، وأحمد أمين : ذلك المفكر المصرى المشهور ، ولد سنة ١٨٨٦ .

(٢) انظر في ترجمته : الفهرست ٩٣ ، وطبقات الزبيدى ١١٩ ، ونزهة الألباء ٣٠٧ ، وإنباه الرواة ١ / ٣١٢ . والبغية ١ / ٥٠٧ .

(٣) فسا : مدينة بفارس . ياقوت ٤ / ٢٦٠ .

(٤) ابن الخياط : هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور . مات سنة ٣٢٠ هـ . والبغية ١ / ٤٨ .

(٥) نزهة الألباء ٣١٧ .

وكان واجِداً على بعض أقرانه كالسِّيرافىّ ، والرُّمّانىّ .

ومِنْ مؤلفاته : الإيضاح والتَّكملة ، وتعليقة على كتاب سيبويه ومات ببغداد سنة ٣٧٧ هـ[1] .

تلاميذه :

اتَّسعتْ ثقافةُ الرمانىّ ، وتنوّعتْ معارفُه ، وافْتنَّ فى كثير منها ، وبَرَعَ حتى صار إماماً فى العربيّة والاعتزال والكلام ، وتعاظَمَ مجلِسُه ، وكثُرتْ مؤلفاتُه التى أُخِذ معْظَمُها عنه إملاء[2] .

ومَنْ كان هذا شأنَه ، فلا رَيْبَ فى أنه قد جلس إليه الكثيرون ، وتزاحَمَ طلّابُ المعرفة على بابه .

فإذا ما شحَّتْ كتبُ التراجم بأنْ لم تذكر من تلامذته إلاّ القليل ، فلا عجَبَ ما دامَ هذا شأنها : نسُوق من الأمثلة لِما تقول أبْرَزَها وأشهرَها ، ومِنْهم :

١ — أبو حيّان التَّوْحيدىّ :

وهو علىّ بن محمد بن العبّاس :

فارسىّ الأصل ، وُلد فى بغداد سنة ٣١٢ هـ ، وبها نشأ ، وكان نابغةَ عصره ، متصوِّفا ، مُعتزليّا ، فيلسوفا ، أديبا ؛ بل غايةً فى الأدب .

---

(١) انظر فى ترجمته : للفهرست ٩٥ ، وطبقات الزبيدى ١٢٠ ، ونزهة الألباء ٣١٥ ، وإنباه الرواة : ٢٧٣ ، والبغية ٤٩٦/١ .

(٢) انظر هذا فى ترجمته فى المراجع المذكورة فى هـ ١ ص ٤٣ .

وله مؤلّفات حِسانٌ أفْلَتَتْ مِن اللّهب عندما أشْعلَ فيها النارَ ضيقاً بالحياة وتبرّماً بأهلها ، ومن هذه المؤلّفات :

الإمتاع والمُؤانَسة ، والبَصائر والذّخائر ، والمُقابَسات . ومات سنة ٤٠٠ هـ[١] .

٢ — الشّيخ المُفيد :

وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النُّعْمان البغداديّ ، المُلقّب بالشيخ المُفيد .

عالِمُ الشِّيعة وإمام الرّافِضة[٢] ، وكان يُناظِر أهلَ كلِّ عَقيدة ، وكان مُعظَّماً لدى البُوَيْهِيِّين ، وله مصنّفات كثيرة[٣] .

والذي لقّبه بالشيخ المُفيد ، هو شَيْخُه الرمانيّ[٤] ، ومات سنة ٤١٣هـ .

٣ — ابن الدّهّان :

وهو أبو محمد الحَسَن بن محمد بن على بن رجاء ، اللُّغويّ ، المعروف بابن الدّهّان .

---

(١) البغية ٢ / ١٩٠ .

(٢) الرافضة فرقة شيعية ، وهم جماعة بايعوا زيد بن على بن الحسين ، ثم نكثوا بيعته ورفضوها لموقفه المعتدل من أبى بكر وعمر حتى قال لهم : « رفضتمونى » فسموا بالروافض . الفرق بين الفرق ٣٥ ؛ وظهر الإسلام ٤ : ١٠٩ .

(٣) أورد له (بروكلمان)٣ / ٣٤٩ : اثنين وعشرين مصنفا .

(٤) انظر روضات الجنات ـ للخوانسارى ـ ٥٤٥ .

أحَدُ الأئمة النُّحاة المشهورينَ بالفضل والتقدُّم، وكان مُتَبحِّرًا فى اللُّغة ، ويَتكلَّم فى الفِقْه والأصول ، وقد دَرَسَ الفقهَ على مذهب أهل العراق ، والكلامَ على مذهب المُعتزِلة . وقرأ بالرِّوايات .

أخَذ العربيّة عن الرمانىّ وغيره . ومات سنة ٤٤٧ هـ[(١)] .

٤ — أبو طالب العَبْدىّ :

هو أحمد بن بكر . كان نحويًا ، وَلُغَويًا ، وكان مَعْنيًّا بالقياس . قرأ على الرمانىّ . ومات سنة ٤٠٦ هـ[(٢)] .

٥ — أبو القاسم التَّنُوخىّ :

هو على بن المُحَسِّن ، كان معتزليا ، أديبا ، ثِقةً فى الحديث ، رَوى عن الرمانى ، ومات سنة ٤٤٧ هـ[(٣)] .

٦ — أبو الحسن الحَرّانىّ :

هو هِلال بن المُحَسِّن بن إبراهيم ، كان أديبا كاتبا فاضِلا ، له معرفة بالعربية واللغة ، ورَوى عن الرمانى ، ومات سنة ٤٤٨ هـ[(٤)] .

٧ — أبو القاسم الأَسَدىّ :

هو عُبَيْد الله بن محمد بن جَرْو ، النحوىّ ، العروضىّ ، المعتزلى ، مِنْ أهل المَوْصِل ، قَدِم إلى بغداد وأخذ الأدب عن الرمانى وغيره ، ومات سنة ٣٨٧ هـ[(٥)] .

---

(١) البغية ١ / ٥٢٣ . (٢) البغية ١ / ٢٩٨ .

(٣) معجم الأدباء ٥ / ٣٠١ . وانظر طبقات المفسرين للسيوطى ٨١ .

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٥٥ . وانظر طبقات المفسرين للسيوطى ٨١ .

(٥) البغية ٢ / ١٢٧ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ٧٤ .

٨ ـ أبو القاسم ابن كردان :

هو على بن طلحة ، النحوى ، قرأ على الرمانى وغيره ، ومات سنة ٤٢٤ هـ[1] .

٩ ـ أبو الحسن الدانىّ العِجْلىّ :

هو محمد بن عبد الله بن حمدان ، النحوى ، كان فاضلا بارعا ، وَمِنْ أصحاب الرمانى ، ومات بمصر سنة ٤٦٠ هـ[2] .

١٠ ـ أبو الغنائم الخلال :

هو محمد بن أحمد بن عُمر ، اللغوىّ ، إمامٌ عالم جيِّد الضَّبْط ، أخذ عن الرمانى وغيره[3] .

١١ ـ أبو محمد الجَوْهَرىّ :

هو الحسن بن على ، رَوى عن الرمانى ، ومات سنة ٤٥٤ هـ[4] .

١٢ ـ أبو البركات الزبيرىّ :

هو محمد بن عبد الواحد بن محمد ، رَوى عن الرمانى[5] .

١٣ ـ أبو عبد الله المِصْرىّ :

هو الحَسَن بن محمد بن مَيْمُون . رَوى عن الرمانى[6] .

---

(١) البغية ٢ / ١٧٠ . (٢) البغية ١ / ١٢٨ .

(٣) البغية ١ / ٢٨ .

(٤) اللباب لابن الأثير ١ / ٣٥٥ ، وانظر طبقات المفسرين للسيوطى ٨١ .

(٥) طبقات ابن قاضى شهبة ٢/١٧٤ . (٦) طبقات ابن قاضى شهبة ٢/١٧٤ .

١٤ — أبو القاسم الدَّقيقيّ :

هو عليّ بن عُبَيْد الله بن الدَّقاق النحوى ، من أئمة النحو ، وأخذ عن الرمانى وغيره ، ومات سنة ٤٢٥ هـ[١] .

١٥ — أبو الحسن الدَّقيقيّ :

هو محمد بن على ، النحوى .

قال السيوطى[٢] فى البغية — نقلاً عن ياقُوت[٣] — : « أخَذَ عن الرمانى وغيره »[٤] .

غير أن السيوطى يذكر : أن الدقيقيّ هذا ولد سنة ٣٨٤ هـ ، فكيف هذا مع أن الرمانى قد تُوفِّىَ فى نفس السنة ٣٨٤ هـ ؟ !

فهل يُعقَل أن يكون الدقيقى هـــذا أخذ عن الرمانى لو صَحّ هذا التاريخ ؟ !

ولعلّ الدقيقى هذا يكون ابنَ الدقيقى الذى قبله ، وهو أبو القاسم على ، كما يُتوَهَّم من المُعارَضة بين اسميهما ، فيكون الأمر قد التَبسَ على ياقوت وتبعه فى هذا السيوطى .

---

(١) البغية ٢ / ١٧٨ .

(٢) السيوطى : هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر ، مات سنة ٩١١ هـ ، الأعلام ٤ / ٧١ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٨/٢٦٣ . وياقوت : هو ابن عبد الله الحموى ، صاحب المعجمين . مات سنة ٦٢٦ هـ . الأعلام ٩ / ١٥٧ .

(٤) البغية ١ / ١٩٧ .

أو لعلَّ المراد بالرمانى المذكور فى ترجمة هذا الدقيق أبو الحسن محمد : الرمانىُّ الآخَرالمُسمَّى : أبوعبد الله أحمد بن على بن محمد ، المعروف بابن الشرابىّ والمُتوفى سنة ٥٠٤ هـ[١] .

إلاَّ أن ياقوت كَنَى عن الرمانى الذى أخذ عنه هذا الدقيق : بأبى الحسن وهى كُنْية صاحبنا لا كُنية الرمانى الشرابىّ .

٩٦ — ابن القارِح :

هو أبو الحسن على بن منصور بن طالب ، الحَلَبِّى ، المعروف بابن القارِح ، كان أديبا ، شاعراً ، نحويًّا ، لُغويًّا ، إخباريًّا ، ومات بعد سنة ٤٢١ هـ[٢] .

وكان يَختلف إلى الرمانى ، يقول — مُعرِّفا بنفسه فى رِسالته إلى أبى العَلاء المَعرِّى[٣] — :

« كُنتُ أَدْرُس على أبى عبد الله ابن خالَوَيْه[٤] . . . ، ولمَّا مات ابن خالويه سافرتُ إلى بغداد ، ونزلتُ على أبى علىّ الفارسىّ ، وكنت أَختَلِف إلى عُلماء بغداد ، إلى أبى سعيد السِّيرافى وعلىّ بن عِيسَى الرُّمّانى . . . »[٥] .

---

(١) البغية ١ / ٣٧٤ . (٢) البغية ٢ / ٢٠٧ .

(٣) أبو العلاء المعرى : أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى . مات سنة ٤٤٩ هـ . البغية ١ / ٣١٥ .

(٤) أبو عبد الله ابن خالويه : هو الحسين بن أحمد ، نشأ فى همذان ، ثم وفد على بغداد . مات سنة ٣٧٠ هـ . البغية ١ / ٥٢٩ .

(٥) من رسالة ابن القارح فى كتاب (رسالة الغفران) ص ٥٦ .

١٧ ـ أبو القاسم الفارِقىّ :

هو سعيد بن سعيد ، النحوىّ ، ومِنْ مؤلَّفاته : تَفْسِير المسائل المُشْكِلة فى أوّل المُقْتَضَب للمُبَرِّد ، وقُتِل فى القاهرة سنة ٣٩١ هـ[1] .

جاء فى مَسائله على المقتضب : « هذا مَذْهَب شَيْخِنا أبى الحسن على بن عيسى أيَّدَه الله ـ وإليه أذْهَبُ .. »[2] .

١٨ ـ أبو رياش :

هو إبراهيم بن أبى هاشم أحمد أبو رياش الشيبانى ، كان من حفّاظ اللغة ومن رُواة الأدب .

وقد وَلِىَ عَمَلا بالبصرة . مات سنة ٣٤٩ هـ[3] .

جاء فى المزهر عن أبى رياش هذا إذ يتحدث عن بعض القصائد الشعرية فيقول : «وقرأتُها من طريق آخَر على الشيخ أبى الحسن على بن عيسى النحوى، وكان يرويها عن ابن دريد عن ... »[4] .

١٩ ـ أبو الحَسَن البَدِيهىّ :

هو علىّ بن محمد ، أصْلُه من (شَهْرَزُور) : مدينة بفارس ، وَرَدَ بغداد وتَخرّج بشيوخها ، وكان شاعراً . مات سنة ٣٨٠ هـ[5] .

---

(١) البغية ١ / ٥٨٤ . (٢) هامش ١ ص ١١٦ جـ ٣ من المقتضب .

(٣) البغية ١ / ٤٠٩ ، وفى معجم الأدباء (٢ / ١٢٣) : أحمد بن إبراهيم .

(٤) المزهر ١ / ١٦٩ . (٥) الأعلام ٥ / ١٤٣ .

ويُشير إلى أخذه عن الرمانى قوله فى نقده : «فإنِّى — مع وَزْنِى له ، ونَظَرِى إليه واستِكثارِى منه فى عُنفُوان شَبِيبَتِى — لم أَقْطَعْ على أمرِه ...»[١]

عقيدة الرمانى المَذْهَبِيّة

اعتزاله :

إن اعتزالية الرمانى أمرٌ مُتعالَم مشهور ، فلقد أطْبَقَ المُترجِمون له على أنه كان معتزليا ، بل من الأئمة فيهم[٢] ، أخــذ الاعتزالَ عن أستاذه (ابن الإخشيد) حتى نُسِب إليه[٣] ، وله فى مجال الاعتزال مصنَّفات قاربتْ العشرين[٤] .

وإذا أردنا التماسَ الدليل على اعتزاليته من أقواله هو إذ هى أصدقُ دليل وأبْيَنُ حُجَّة ، نقول :

إنّ مما يدلّ على اعتزاليته ؛ مَنزَعُه الاعتزالى فى تأويل آيات القرآن الكريم ، من ذلك : ما ذكره فى كتاب (النُّكت فى إعجاز القرآن)[٥] عند الكلام عن أوجه المُبالَغة ، فيقول :

---

(١) انظر هذا النص بتمامه فى ص ٥٨ . (٢) انظر هذا فى مراجع ترجمته فى ١٥ ص ٢٣ .

(٣) انظر الفهرست ٢٤٦ . وانظر أيضا من كتابنا هذا ص ٣٤ .

(٤) انظرها فى ثبت مؤلفاته فى مبحث ثقافة الرمانى وآثاره . وكل مؤلفاته فى الاعتزال مفقودة .

(٥) كتاب (النكت) هذا ، مطبوع مع رسالتين أخريين للخطابى وعبد القاهر الجرجانى ، فى مجموع واحد بعنوان : (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) تحقيق : محمد خلف الله — ومحمد زغلول سلام (ط الذخائر — دار المعارف) .

« الضَّرْبُ الثانى : المبالغة بالصِّيغة العامَّة فى موضع الخاصَّة ، كقوله تعالى : (خالِقُ كُلِّ شَىْءٍ)[١] ، وكقول القائل : أتانِى النَّاسُ ، ولعلّه لا يكون أتاه إلا خمسةٌ فاستكثرهم وبالغَ فى العِبارة عنهم »[٢] .

فما أحسَبِ الرمانى بهذا التأويل للآية إلاّ أنه يريد : إضافة الأفعال الاختياريّة إلى العَبْد ، وأنها مِنْ صُنْعه ، وعليها مدار الثواب والعقاب ، ولا ريب فى أن هذا الاعتقاد من مبادىء الاعتزال الهامَّة[٣] ؛ إذ ما معنى اعتباره هذه الصيغةَ العامّة (كُلِّ شَىْءٍ) فى موضع الخاصّة سِوَى أنه يريد : أن الله خالِقُ بعضَ الأشياء دون بعضها الآخر ؟ وهذا بعَيْنِه ما يقوله المعتزلة فى هذه المسألة .

ومثل هذا أيضاً : ما ذكره الرمانى عند الحديث عن حُسْن البيان فى القرآن عند قوله تعالى : « وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عنه »[٤] يقول : « وهذا[٥] أدَلُّ دليل على العَدْل ، مِنْ حيثُ لم يُقْتَطَعُوا عمّا يَتخلّصون به من ضَرَر الجُرْم[٦] ، ولا كانت قبائحهم على طريق الجَبْر »[٧] .

فلم يُرِد بهذا الكلام إلاّ ما ذكرتُ سابقا .

---

(١) الأنعام ١٠٢ ، وغافر ٦٢ .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ١٠٤ (ط الثالثة سنة ١٩٧٦م ــ دار المعارف) .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ١١٤ ، ٣٣٨ .

(٤) الأنعام ٢٨ .

(٥) أى المعنى الذى تضمنه هذا القدر من الآية .

(٦) معنى العبارة : أنهم لم يمنعوا مما يخلصهم من .. ولم يبعدوا عنه ــ أى أن حرمتهم لم تمس . ويقتطعوا : من الاقتطاع ، بمعنى إفراد الشىء وإبعاده . اللسان .

(٧) ثلاثة رسائل فى إعجاز القرآن ١٠٨ .

ومما يدلّ على اعتزاليته أيضاً : جَرَيانُ بعض التراكيب الاعتزالية على لسانه في شرحه لكتاب سيبويه : مِن المَنْزِلة بَيْنَ المَنْزِلتَيْن[١] ، إذ المنزلة بين المنزلتين موقف معروف عند المعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة[٢] .

وشبيه بهذا التركيب التركيب الآخر : الحالُ بَيْنَ الحالَيْن[٣] . ففكرةُ (الحال بين الحالين) شبيهة بفكرة (المنزلة بين المنزلتين) وجارية في مضمارها ، بل هي من آثارها .

ومما يدلّ على اعتزاليته كذلك : إطلاقُهُ لَفظَ (القَديم) على الله — جلّ وعزّ —[٤] ، وهذا مِنْ أخصّ معتقدات المعتزلة[٥] .

تَشَيُّعه :

هل كان الرماني شيعيًّا ؟

يَذكر السيوطي أنه كان شيعيًّا[٦] .

ويرى بعض الباحثين[٧] : أنه لم يكن شيعيًّا ، وبخاصّة (الإمامية)[٨]

---

(١) انظر الشرح ٢/٨٠٣ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ١١٥ ، وأدب المعتزلة ١٤٨ .

(٣) انظر الشرح ٣ / ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ .

(٤) انظر الشرح ٤/١٦٧٢ ، وإنما اعتمدت في هذه الأدلة على نصوص للرماني من غير مؤلفاته في الاعتزال ، لأن مؤلفاته في الاعتزال كلها مفقودة .

(٥) انظر الملل والنحل ١/٥٧ .

(٦) انظر طبقات المفسرين ٨١ .

(٧) هو الدكتور مازن المبارك في كتابه (الرماني النحوي) ٥٣ .

(٨) الإمامية يرون أن الإمامة في علي أولا ، ثم في أبنائه على التعيين واحدا بعد واحد ، والإمامية منقسمون إلى خمس عشرة فرقة . انظر ظهر الإسلام ٤ / ١١٠ ، والفرق بين الفرق ٢٣ ، ٥٣ .

منهم ، ويرى أن ما رُوى من تفضيله لعلىّ كرم الله وجهه[1] ، وتصنيفه الكتاب بهذا المعنى[2] ، لا يَسْلُكه فى زمرة الشيعة ، لأن تفضيل على لم يكن أمراً مقصوراً على الشيعة ، بل كان يقول به أيضاً معتزلة بغداد من قبل الرمانى كبِشْر بن المُعْتَمِر (٢١٠ هـ)[3] وغيره[4] . وساقَ على دَعْواه هذه عِدّة أدلة خَلَصَ منها إلى ما ذكرتُه أوّلا : من أن الرمانى لم يكن من الإمامية فى شىء ، وأنّه يقف فى تَشيُّعه عند تفضيل على الذى هو رأى معتزلة بغداد .

وأيّما كان الأمر ، فالشىء الذى لاشك فيه أن الرمانى كان يقول بتفضيل على ، وهذا ظاهر - كما يبدو - من عنوان كتابه (تفضيل على) ، ومما ذكره أبو القاسم التَّنُوخى[5] .

وإذا كان الرمانى شيعيا - كما ذكر السيوطى - أو لم يكن شيعيّا - كما رأى ذلك البعض من الباحثين - بل يقف فى تشيُّعه عند تفضيل على ، فالشىء الذى

---

(١) يقول أبو القاسم التنوخى - تلميذ الرمانى - : « وممن ذهب فى زماننا إلى أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة : أبو الحسن الرمانى الإخشيدى » معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، وانظر الرمانى النحوى ٥٣ .

وعلى : هو أبو الحسن على بن أبى طالب بن عبد المطلب . مات سنة ٤٠ هـ ، الأعلام ٥ / ١٠٧ .

(٢) للرمانى كتاب باسم (تفضيل على) ، وآخر باسم (الإمامة) وانظر ثبت مصنفاته فى مبحث ثقافة الرمانى وآثاره .

(٣) بشر بن المعتمر : هو أبو سهل بشر المعتمر ، البغدادى ، فقيه معتزلى . الأعلام ٢ / ٢٨ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ٤ / ٢٧ .

(٥) انظر ٥١ ، ٢ .

لا يمكن أن يكون من الرماني هو ذلك الموقف الذى يقفه أكثر الشيعة من الصحابة وأبى بكر وعمر - رضى الله عنهم - : من التكفير وعدم صحّة خلافة الشّيخَين[١] ، فهذا شىء لا يتفق مع سيرة الرمانى وأخلاقه التى يُجْمِع أكثر من تحدّث عنها بأنها سيرة طيّبة لا أثر فيها للتطرف والمغالاة ، سواء فى مواقفه الخُلقية أم العِلْمية ؛ وكما يبدو لنا ذلك فى شرحه للكتاب من خلال مواقف كثيرة ممّا سأعرض له بعدُ[٢] .

وممّا يدل على موقفه المعتدل من الشيخين (أبى بكر وعمر) ، وأنه لم يسلك مَسْلَك أكثر الشيعة فى نظرته إليهما : ما جاء فى شرحه لكتاب سيبويه من ترَضِّيه عن (عمر)[٣] .

ولعله فى ترَضِّيه أيضاً عن (علىّ)[٤] دون التسليم أو الصلاة عليه ، مخالفاً بذلك شِعار الشيعة الذى « يحرِصُون عليه ويَدْعُون إليه »[٥] ، لعل فى ذلك إشارةً إلى أنه لم يكن متطرّفا ولا مغاليا ولا ضالعا فى التشيع كغيره .

وإلى هذا الحد من الظنون التى تتنازع المسألة تَتقطّع الأسباب دون اليقين إلى أن تَبُوح المكتبات بأسرارها ويَفتح الله على مَنْ يشاء ؛ إذ العِلْمُ لا يعرف الكلمة الأخيرة فى مسألة من مسائله .

---

(١) انظر فى ذلك : الفرق بين الفرق / ٢٩ وما بعدها ، وأدب المعتزلة ٣٧ .

(٢) انظر ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) انظر الشرح ٣/١٤٥٩ .

(٤) انظر الشرح ٣/٢٠ ب .

(٥) مقدمة الخصائص لمحققه ١/٣٧ .

سيرة الرمانى وأخلاقه

يَبدُو لنا مما جاء على لسان المُترجِمِينَ والكاتِبِينَ عن الرمانى[١] ، ومن الأقوال التى جاءت على لسانه هو ـ أنه كان ذا سِيرة طَيِّبة وأخلاقٍ حسَنة .

قال أبو حَيّان التَّوْحِيدِىّ ـ وهو يُفاضِل بين بعض العلماء وبين الجاحظ[٢] ـ :

« ومِنْهم علىّ بن عيسى الرُّمّانىّ ، فإنه لم يُرَ مِثْلُه قطُّ ـ بلا تَقِيةٍ[٣] ولا تَحاشٍ ، ولا اشْمِئْزازٍ ولا اسْتِيحاشٍ ـ عِلْماً بالنَّحْو ، وغَزارةً فى الكَلام وبَصَراً بالمقالات ، واستِخْراجاً للعَوِيص ، وإيضاحاً المُشْكِل ، معَ تألُّهٍ وتَنَزُّهٍ ودِينٍ ويَقِينٍ وفَصاحةٍ وفَقاهةٍ وعَفافٍ ونَظافةٍ »[٤] .

ويقول عنه أبو حيّان أيضاً فى موضع آخَر : إنه صاحِبُ « الدِّينِ الثَّخِينِ[٥] ، والعَقْل الرَّصِينِ[٦] »[٧] .

ويَنْعَتُه أيضاً بالصَّلاح مَرَّتَينِ عند عَرْضِهِ المُناظَرة التى جرَتْ بين السِّيرافىّ

(١) انظر طرفا من هذه الأقوال ـ فوق ماسيذكر هنا ـ فى مبحث أقوال العلماء فى الرمانى .

(٢) الجاحظ : هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب . مات سنة ٢٥٥ هـ ، نزهة الألباء ١٩٢ .

(٣) التقية : الحذر ، اللسان . (٤) المقابسات ٥٧ ، ومعجم الأدباء ٧٦/١٤ .

(٥) الثخين : القوى المتين ، اللسان . (٦) الرصين : الثابت الكامل ، اللسان .

(٧) الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١ .

ومَتّى بن يونس المَنطِقى (٣٢٨ هـ)[١] ، فيقول : « فأمّا علىُّ بن عيسى النَّحْوِىّ الشَّيْخ الصّالح ، فإنّه رَواها مشروحةً »[٢] ، ثم يقول : « هذا آخِر ما كتبتُ عن علىّ بن عيسى الشيخ الصالح ، بإملائه »[٢] .

فالرمانى – كما يَرى أبو حيّان التوحيدىّ – قَوِىّ القَلْب ، والعَقْل ، والدِّين عالِم بصير ، ثاقِب الفِكْر ، طَلْق اللسان ، مُمَيِّز بنفسه ، حَسَن السَّمْت[٣] ، أبيض الخُلُق ، يألف ويُؤلَف ، فهو نَسيج وَحْدِه .

هذه هى صفات الرمّانىّ كما يُصوِّرها لنا أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء أبو حيّان .

وإذا أردنا أنْ نلتمس الدليل لذلك من أقوال الرمانى نفسه ؛ إذْ المَرْء بأصغرَيْه : قَلْبِه ، ولسانه – وَجَدْنا أبا حيّان يقول : « سمعتُ علىّ بن عيسى يقول لبعض أصحابه : لا تُعادِيَنَّ أحداً وإن ظننتَ أنّه لن يَنفعك ، فإنك لا تَدرى مَتَى تخاف عَدُوّك أو تحتاج إليه ؟ ومتى ترجو صديقك أو تستغنى عنه ؟ وإذا اعتذر إليك عَدُوّك فاقبلْ عذره ، وليَقِلّ عَيْبُه على لسانك »[٤] .

فقد أفصح لنا الرمانى بهذه الكلمات القلائل عن مَعْدِنه ، وكشف لنا عن ذاتِ نَفْسه .

---

(١) ترجمته فى الفهرست ٣٦٨ ، وانظر (بروكلمان) ٤ / ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) هاتان الفقرتان من كتاب (المقابسات) للتوحيدى ، فى مقابسة عنوانها : « المنطق اليونانى والنحو العربى » ص ٦٨ .

(٣) السمت : حسن القصد والمذهب فى الدين والدنيا ، اللسان .

(٤) معجم الأدباء ١٤ / ٧٦ .

وتلك صفات ما اجتمعتْ في إنسان إلاّ وقد أحبّته القلوب ، وجرتْ بمدحه الألسنة .

ويبدو أنّ حُسْن الخُلق وعِفّة اللسان ، أمرٌ طُبِع عليه الرمانى حتى صار ذلك خُلُقاً أصيلا يُلازمه في سائر شئونه ، لا يَختصّ به إنسانا دُونَ إنسان ، ولا يَلتزمه في موقف دون آخَر ، فها هو ذا حينما سُئل عن مُعاصِره (أبي سعيد السيرافي) بشأن المُناظَرة التي جرتْ بينه وبين (متّى بن يونس) ، قال :

« وتقوّضَ المجلسُ وأهلُه يتعجّبون مِنْ جأش أبي سعيد ، ولسانِه المُتصرِّف ، ووجهِه المُتهلِّل ، وفوائده المتتابِعة » .

ثمّ يقول – حين سُئل عن عُمر السيرافي آنَذاك – : « مَوْلِدُه سنة ثمانين ومائتين ، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة ، وقد عبث الشَّيْب بلَهازِمه[1] .

هذا مع السَّمْت والوقار ، والدِّين والجِدّ ، وهذا شِعار أهْل الفَضْل والتقدُّم ، وَقلّ مَنْ تظاهر وتحلّى بحِليته إلاّ جَلّ في العُيون ، وعَظُم في الصدُور والنُّفوس ، وأحبّته القلُوب ، وجرتْ بمدحِه الألسنة »[2] .

فالرمانىّ لم تمنعه مُعاصَرةُ السِّيرافىّ له ، وتوافُقُه معه في الصِّناعة ، أنْ يقول فيه كلمة حقّ رآه أهْلاً لها وحَقيقا بها .

وأين كلامُ الرمانىّ هذا من قَوْلة أبي علىّ الفارسىّ في حَقّ الرمانىّ :

---

(١) اللهازم : جمع لهزمة ، وهى ما تحت الأذنين عند منحنى اللحيين . اللسان .

(٢) انظر هذا النص فى كتاب (المقابسات) ، فى مقابسة عنوانها (المنطق اليونانى والنحو العربى) ص ٦٨ .

« إنْ كان النَّحْو ما يقوله الرمانى فليس مَعَنا منه شىء . وإن كان النحو ما نقوله نَحْنُ فليس مَعَه منه شىء »[1] .

أو مِنْ كلام البَدِيهِىّ فى شأنه أيضاً إذ يقول :

« ما رأيتُ — على سِنِّى ، وتَجْوالِى ، وحُسْنِ إنصافِى لِمَنْ وَضَعَ يَدَه فى الأَدَب — أَحَداً أَعْرَى مِن الفضائل كلِّها ، ولا أَشَدَّ ادِّعاء لها كلِّها مِن صاحِب الحُدُود[2] ، فإنّى — مَعَ تَزْنِيلِه ، ونَظَرِى إليه ، واسْتِكْثارِى منه فى عُنْفُوان شَبِيبَتِى — لم أَقطع على أَمْرِه ، حتّى راجعتُ العلماء فى أمره : فقال المُتكلِّمون : ليس فَنُّه فى (الكلام) فَنَّنا ، وقال النحويُّون : ليس شأنه فى (النَّحْو) شأنَنا ، وقال المَنْطِقِيُّون : ليس ما يَزْعُم أنّه مَنْطِق منطقاً عندنا . وقد خَفِىَ أَمْرُه على عامّة مَنْ تَرَى »[3] .

فلا رَيْبَ فى أنّ شهادة الرمانى فى حقّ السِّيرافىّ ، إنّما تَرْسِم لنا صُورةً صادقة من أخلاقه هو قَبْلَ أن تكون رأياً للرمانىّ فى حقّ زَمِيلٍ وَمُعاصِر له به من العِلْمِ رَحِمٌ فرَعاها حَقّ رعايتها .

وتلك الأخلاق التى أصبحتْ جُزْءاً أصيلا من كِيان الرَّجُل هى التى جعلتْه يقول — حِينَما بَدَا الخَطَأُ مِنْ ظاهِرِ كلام سيبويه — : « فإنْ قال قائل: ولِمَ حُمِل كلامُه[4] على هذا مع أنّ الإطلاق يَقتضى خلافَه ؟

---

(1) البغية ٢ / ١٨١ .

(2) يعنى البديهى بصاحب الحدود : الرمانى ؛ إذ له كتاب يسمى : الحدود . انظر البغية ٢ / ١٨١ .

(3) البصائر والذخائر ١٤٠ .

(4) أى كلام سيبويه .

قِيلَ له : لأنّ علينا أن نَتأوّل كلامَ أهْلِ العِلْمِ على ما يَصِحّ ويجوز إذا احْتَمل ذلك الوَجْهَ وإنْ كان بحَذْفٍ أو وَضْعٍ كَلامٍ مَوْضِعَ كلام ، ولا نحمله على الغَلَط وإن كان قد يجوز أن يَقَعَ مِثْلُه على جِهة السَّهْو مِن الإنسان »[1] .

ولا يَفُوتَنّكَ قولُه في النصِّ السابق « أهْلِ العِلْم » وقد كَثُر عنده في التَّـكْنِيَة ، فقد كان ـ رَحِمَه الله ، كما تأكّد لنا في شرحه للـكتاب ـ عَفّ اللِّسان والقَلَم ، بَعيداً كُلّ البُعْد عن عُور الـكَلِم .

ولعلّ هـذا الموقف المُهذّب من الرماني حِيال شُيوخه من النحويّين ، يُفسِّر لنا مَوْضُوعيّة الرجُل في مُناقَشاته لهم ، وأحكامه على أقوالهم ، والبُعْد عن التعرُّض لأشخاصهم .

ويُفسِّر لنا كذلك مُخالَفَتَه لسيبويه أحياناً بأُسلوب خافِتٍ ومُهذّب ، ممّا يَحتاج لمَعْرِفتِه إلى دِقّة المُلاحَظة والتمرُّس بأسلوبه[2] .

ونرى الرماني في موقف آخَر مُتواضِعاً هاضِماً لنفسه ، بَعيداً كلّ البُعْد عن الغُرُور ـ مع ذلك الثّراء العَريض من الثقـافة ـ مُترفِّعاً عن جَلَل الأُمور .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٢١٠ أ .

(٢) انظر أنموذجاً من هذه المخالفة الخافتة والمهذبة : في شرحه للكتاب ٣/٢٠٠ ب ، حيث أجاز سيبويه هناك إظهار الفعل العامل (أعنى) في بيت (الرزامى) ، ولم يجز الرماني إظهاره .

يتجلى ذلك في قوله : « فإن التزم هذا[1] خالف جميعَ النحويين ، وكفى بذلك عيباً مخالفةِ جميعِ أهلِ الصناعة ، كما لو خالف مخالفٌ في مسألة من الهندسة جميعَ أهل الصناعة لكان ذلك عيباً . . . ، ومنزلته كمنزلة مَنْ خالف جميعَ العقلاء في أمر من الأمور ، وادّعى أنّ عقله فوق جميع العقول ، وكفى بذلك عيباً وخزياً »[2] .

فمَن ادّعى أنّ عقله فوق جميع العقول ، فقد ألحقَ بنفسه الخزيَ والعيب ، ووصفَ نفسه بالغرور الذى هو قرينُ الجهل ، وكيف يُسمع قوله ، أو يُتقبل كلامه ، والنفسُ مطبوعة على القبول ممّنْ تأنس إلى خُلُقه ، وتسكن إلى طبْعه .

وهو كذلك رجُل مُعتدِل الفِكر ، وَسَطٌ فى الأُمور - وخيرُ الأمور أوساطها - إذ الخارجُ عن الإجماع - عِنْده - مَرْذُول[3] القول ، خارج عن حدّ العقل والتدبير .

فاسْمَعْهُ يقول : « كلُّ مَنْ خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول »[4] .

ويقول : « ... فيَخرُجُ بذلك عن إجماع النحويين ، وما تتقبلُه طِباعُ

---

(١) أى التزم بالقول بأصالة الهمزة فى مثل (ألحق) بناء على قوله بأصالتها فى مثل (أفكل) وهى الرعدة .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥/٦٥ ب .

(٣) مرذول : ردىء ، اللسان .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ١٧٤ أ .

العرب والمُولّدينَ ، ويكونُ سَبيلُ ذلك فى مُنافَرة الطِّباع كسبيل مَنْ تَزَيّا بِزِىٍّ مرذول عند الجميع ، ومِثْلُ هذا لا يَحمل نَفْسَه عليه عاقِلٌ مُتدبِّرٌ »[1] .

***

وإذا كانت عِزّةُ النَّفْس، وعُلُوُّ الهِمّة ، ورَجاحةُ العقل ، ومَتانةُ الدِّين ، وعِفّةُ اللسان ، وحُسْنُ الطَّوِيّة – وهى صِفاتُ الرُّمّانىّ كما نَطقتْ بها الأقوالُ السابقة – أُموراً خُلُقيّةً محمودةً ، فلا رَيْبَ فى أنّ حُسْنَ السَّمْتِ وجَمال المَظْهر، مِمّا يَسْتَمِيل النُّفوسَ ويَجلب المَهابة ، وقد كان للرمانى من ذلك نَصيبٌ ، كما يُشير إليه قولُه السابق « ... ويكون سَبيلُ ذلك فى مُنافَرة الطِّباع كسبيل مَنْ تَزَيّا بِزِىٍّ مَرْذُول عند الجميع ، ومِثْلُ هذا لا يَحمل نَفْسَه عليه عاقِلٌ مُتدبِّرٌ » .

وكذلك قولُ أبى حَيّان فى نَعْتِه : « . . . مع تَألُّهٍ ، وعَفافٍ ، ونَظافةٍ »[2] .

***

ولم يَقِف الأمرُ بالرمانى عند هذا الحَدّ من حُسْن الخُلق وطَيِّب الأُحدُوثة ، وإنّما تَجاوزَه إلى مَرْتبة أعْلَى من ذلك وأَسْمَى ، فقد كان – رحمه الله – زاهِداً وَرِعاً ؛ يَتجلى ذلك فى احْتِرافِه الوِرافة حتى يأ كلَ مِنْ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥/٧٥ ب .

(٢) انظر هذا القول فى ص ٥٥ .

عَمَل يَدِهِ ؛ إذْ ليس يَبْعُد أنْ يكون امْتِهانُه لهذه الحِرْفة زُهْداً في المال واسْتِبْقاء لِما عند الله سبحانه وتعالى ، فما أحْسَبُ عالِماً تُشَدُّ إليه الرِّحالُ ، ويكْثُر في حَلْقته الفُضَلاء[1] ، وتُرْبِي مُؤلَّفاتُه على المائة[2] ، وتَسْمُو مَنْزِلته لدَى العامّة والخاصّة ، ويَتَمنّى الأُمَراء لِقاءه والأخْذَ عنه[3] ، ولا يُمكنه أن يَكون له مِن الدُّنيا نَصيبٌ . ولكنّه الزُّهْد الذي يَتحلّى به العلماء المُخلِصون ، وما السِّيرافيّ الذي احْترفَ نَسْخَ الكُتُب ، ورَفَضَ أجْراً على قَضاء تَولاّه عنّا ببَعيد[4] . ولا الخَليلُ[5] الذي مَلأَ عِلْمُه الآفاقَ وكَسَبَ الناسُ به الأموالَ ، وهو في (خُصٍّ)[6] بالبصرة يُقيم[7] .

ويَتجلّى وَرَعُ الرماني كذلك في موقف آخَر : ذكر سيبويه الآية : « وَما مَنَعَهُمْ أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إلاّ أنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ »[8] . وعندما عرض لها الرماني في شرحه لم يَذكرْ المُتعلّق (بِاللهِ) بعد الفِعل (كَفَرُوا) .

وما ذلك منه — كما أظُنّ — إلاّ استيحاشٌ مِنْ تَعلُّق الكُفر بالله

---

(١) انظر تلامذته في ص ٤٣ وما بعدها .

(٢) انظر ثبتا بأسماء هذه المؤلفات في مبحث ثقافة الرماني وآثاره .

(٣) انظر هذا في قول (عز الدولة البويهي) في مبحث أقوال العلماء في الرماني .

(٤) انظر ترجمته في البغية ١ / ٥٠٨ ، وكذا ص ٤١ من هذا الكتاب .

(٥) الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراعيدى البصرى، أستاذ سيبويه . مات سنة ١٧٥ هـ . البغية ١/٥٥٧ .

(٦) الخص : البيت من القصب أو الشجر ، اللسان .

(٧) انظر البغية ١ / ٥٥٨ .

(٨) التوبة ٥٤ . والآية مذكورة في الكتاب ٣ / ١٤٦ .

جلَّ وعزَّ ، وقد أورد لفظ الآية فى كلامه ثلاثَ مرّاتٍ دُون أنْ يُصرِّح بهذا المُتعلِّق (بالله) ، مَعَ دِقتِه وحِرْصه اللذَيْنِ عَهِدتُهما دائما فى شرحه للكتاب . فهذا يَقطع بأنه لم يَترُك ما تركَ سَهْواً أو عَدَمَ دِقة ، ولكنّه الوَرَعُ الذى أبى مَعَه أنْ يُعدِّى الكُفْرَ إلى الله سبحانه وتعالى ، وكأنه يَستنكِر أنْ يَكون فى الدُّنيا مَنْ يَكفر بالله بعد قِيام البَراهينِ الساطِعة والحُجَج اللائحة على صِدْق أُلوهيّتِه ، فلم يَشأْ أن يَلُوح مِن خِلال كتابه التصريحُ بمِثْل هذا .

ولعلَّ مِمّا يزيد الأمرَ تأكيداً على أنَّ ما ذكرتُ هو ما أراد الرماني ، أنه لم يَذكر هذا المتعلِّق (بالله) إلاَّ – مُضطرا – عِند التقدير للإعراب أخيراً حين صار تأليف العبارة صَنيعاً بَشريًّا ، لا قُرآناً يَنطق بالحق[1] .

فهذا لَوْنٌ من الوَرَع الخافت ، لا يُكاد يُدرَك إلاَّ مع التأمُّل والنَّظَر ، وكأنِّى بالرماني قد أراد أن لا يَظهر وَرَعُه وَرَعاً .

وزُبْدةُ القول : أنَّ الرُّمّانىَّ كان يَتَحلى – كما رأينا – بكَريم الخِلال خَلْقاً وخُلقاً ، ولعلَّ ذلك – إلى جانب عَقيدته الاعْتِزاليّة ، وسَعَةِ ثقافته – هو الذى أحلّهُ مِنْ قُلوب الناس ونُفوسهم المَحَلَّ الحَسَن ، فنظر إليه أكثرُهم بعَيْن الرِّضا ، وأكبرَه العامّةُ والخاصّة على السّواء .

---

(١) انظر حديث الرماني عن تلك الآية فى شرحه لكتاب سيبويه ٣ / ١٨٦ أ ، ١٨٨ ب .

ثقافةُ الرُّمّانى وآثارُه

عرفنا فيما مضى — عند الكلام عن طَبيعة العَصْر الثقافيّة[1] — : أنّ القرْن الرابع — وهو الذى عاشَ فيه الرمانى (٢٩٦ — ٣٨٤ هـ) — كان ذا سِماتٍ ثقافيـة خاصّة تختلف عن ذِى قَبل نتيجةً لعوامَل مُتعدِّدةٍ أوضحتُها هناك .

وأبْرزُ تلك السِّماتِ :

الاتِّساع ، والعُمْق ، والنَّشاط ، والحُرّية الفِـكْريّة

والرمّانى مِنْ أكثر العلماء استجابةً لطابَع العَصْر الثقافىّ ، حتى غَدَا فى أكثر فُروعها إماماً :

فهو فى الاعْتِزال ، والـكَلام ، والمَنْطق ، والنَّفس : مِنْ كِبار الشُّيوخ والمُقدَّمينَ فيهم .

ونَظْرةٌ سَريعة إلى مؤلفاته فى هذا الباب[2] ، والتى بلغت أربعين كتاباً — وكلُّها مفقودةٌ — تؤكِّد لنا مَدَى ما بَلغَه الرمانى فى هذه الفُنون .

وهو فى العربية : مِن الصُّدُور والأعلام ، وفى كلِّ فُروعها إمامٌ .

---

(١) انظر هذا فى ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) انظرها فى ثبت مؤلفاته المذكورة فى نهاية هذا البحث .

وبلغتْ مؤلَّفاته فيها ثلاثون كتاباً ، منها[1] :

١ — الأَلفاظ المُتقارِبة أو المترادفة المعنى :

وهو كتاب صغير يقع فى ١٤٢ فصل ، والفصل فيه عبارة عن كلة ومُرادِفاتها ، وليس لفصول الكتاب ترتيب معين .

ومنه نسخة مخطوطة كتبها الموريني سنة ١٢٨٤ هـ ، وهي فى دار الكتب المصرية تحت رقم (٢) لغة .

وقد طُبِع هذا الكتاب مرتين : الأولى منهما فى مصر سنة ١٣٢١ هـ بتحقيق : محمد محمود الرافعي ، ثم أُعيدتْ ثانية فى الهند سنة ١٣٣٤ هـ[2] .

٢ — معانى الحروف :

وهو مطبوع فى مصر بتحقيق : الدكتور عبد الفتاح شلبي (ط نهضة مصر - ١٩٧٣) .

هذا ، وقد طبعت للرماني رسالة باسم : (منازل الحروف) - المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات التى يصدرها فى النجف الأستاذ محمد حسن آل ياسين .

ونشرها غلام مصطفى فى مجلة كلية الألسن الشرقية بلاهور (عدد : ٢ مجلد : ٧ ص ١٨ - ٤٢)[3] .

---

(١) سأذكر هنا الموجود منها فقط بادئا بالمطبوع ثم المخطوط — تاركا غير الموجود ليتراءى اسمه من خلال ثبت مؤلفاته فى ص ٧١ .

(٢) انظر الرماني النحوى ٨٧ .

(٣) انظر الرماني النحوى ٨٧ .

٣ — شرح كتاب سيبويه :

وهو مخطوط ، وهو موضوع كتابنا هذا .

٤ — الحدود الأكبر ، والحدود الأصغر :

وهو مخطوط : ومنـــــه نسخة ضمن مجموع مخطوط فى استامبول (كوبرولى — ١٣٩٣) من ص ٢٥ — ٣٥ ، ونسخة أخرى ضمن مجموع مخطوط أيضاً فى كلية الآثار العامة ببغداد رقم ٧٧٨ ، وهى فى ١٥ صحيفة من الحجم الصغير[١] .

وهو فى علوم القرآن : مُفسِّر بارِع ، ومُصنِّف قدير ، ولا أَدَلَّ على ذلك من كِتابه فى التفسير ، الذى قال هو عنه : « تَفْسِيرِى بُسْتانٌ يُجْتَنَى منه ما يُشْتَهَى »[٢] .

وقال عنه أبو حيّان التوحيدى : « وقد عَمِلَ[٣] فى القرآن كتاباً نَفِيساً »[٤] .

وقِيل للصاحِب بن عَبّاد : « هَلاَّ تُصنِّف تَفْسِيراً ؟ فقال : وهَلْ تَرَكَ لنا علىُّ بن عِيسى شيئاً »[٥] ، وهو يعنى الرمانى[٦] .

---

(١) انظر الرمانى النحوى ٨٩ .
(٢) المنية والأمل ٦٥ .
(٣) أى الرمانى ، انظر النص بتمامه فى ص ٧٧
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١ .
(٥) المنية والأمل ٦٥ .
(٦) انظر ترجمة الرمانى ص ٣٣

ومؤلفاتُه فى هذا المَجال تَبلغ عشرةَ كُتُب ، منها :

١ — النُّـكَت فى إعجاز القرآن :

وقد طبع فى الهند سنة ١٩٣٤ بتحقيق : الأستاذ عبد العليم الصديقى .

وهو مطبوعٌ فى مصر مع رِسالتينِ أُخْريينِ : للخَطّابى[١] ، وعَبْد القاهر الجُرْجانى[٢] . فى كِتاب واحد يُسمَّى :

« ثَلاث رَسائل فى إعْجاز القرآن » . بتحقيق : محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام ، ط دار المعارف بمصر .

٢ — كِتاب الجامع لِعلْم القرآن :

وهو مخطوط ، ويُوجَد منه بعضُ الجزُء الثانى عشر فقط فى خَمْسِينَ ومائةِ وَرَقةٍ (١٥٠) ، فى مكتبة المَسْجِد الأَقْصَى بالقُدُس رقم ٢٩ ، وفى معهد المَخْطُوطات بالقاهرة صورة عن النسخة السابقة (ميكروفيلم ١٦ / القدسَ القدس) .

وذكر بروكلمان : أن الجزء السابع من الجامع فى التفسير فى مكتبة باريس برقم ٦٥٢٣[٣] .

---

(١) الخطابى : هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ، من ولد زيد بن الخطاب ، وهو محدث فقيه ، ومات سنة ٣٨٨ هـ ، البغية ١/٥٤٦ .

(٢) عبد القاهر الجرجانى : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، مات سنة ٤٧١ هـ ، البغية ٢ / ١٠٦ .

(٣) انظر الرمانى النحوى ٨٦ .

وذكر السُّيوطِي فى البغية أن لعَبْد المَلِك بن علىّ (٤٨٩ ه) كتاباً باسْمِ : « المُنتخَب مِنْ تفسير الرمانى »[١] .

وفى الفقه وأصوله : له فيهما اثنا عشر كتاباً ، كلُّها مفقودة .

***

وإذا كان للرمانى من مَعْرِفة وَراء ما ذَكرتُ ، فأغلبُ الظنِّ أنها معرفة عامّة ، لا معرفةُ التعمّق التى تَمنَحه أستاذيّةً كما هو شأنه فى الفروع التى تَقدّمتْ .

ومِنْ ذلك – مَثلاً – مَعرِفتُه بالحِساب والهَنْدَسة ؛ إذ لم يُؤْثر عنه مُؤلَّف فى ذلك ، ولم يَذكر أحدٌ من المُترجِمينَ له أنّه كان ذا معرفةٍ بهما ، كما ذَكروا ذلك عن السيرافى[٢] ، وإنّما كانت معرفةُ الرمانى بهذه العلوم – على ما يَبْدو – معرفةً عاديّةً لم تجعل منه أستاذاً وصاحِبَ دَرْسٍ .

وقد وَرَدَ فى شرحه لكتاب سيبويه شىءٌ مِنْ مَسائل هـذه العلوم على سَبيل الإجمال والعَرُوض ، وذلك كما فى حَديثه عن المِثال : قَوْمُكَ أقْطارَ البلادِ ، أى نَواحِيها ، يقول :

« وفُرِقَ بَيْنَ القُطْرِ والضِّلْع فى الشَّكْل ، لأنّ الضِّلْع :

هو الخطُّ المَمْدُودُ الّذِى بإزائه مِثْله ، كالضِّلْع المُسْتَقِيمْ الذى بإزائه مِثْلُه[٣] .

---

(١) البغية ٢/١١١ .

(٢) انظر هذا فى ترجمته ص ٤١ .

(٣) فى كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمى (ص ١٥٩ : ط العبد) : « الأضلاع : هى الخطوط التى تحيط السطوح » .

فأمّا القُطْر : فهو ناحِيةُ الزّاوِيةِ المُقابِلة للزاوية التي بإزائها[١] »[٢] .

ويقول في كتابه (النُّكَت في إعْجاز القرآن) :

« الأَشْياء على وَجْهَيْنِ : مِنْها ما لا يَدْخُل تَحْتَ المُمْكِن فيه مُعارَضة ، ومِنْها ما يَدخل تحت المُمكِن .

فالأول : كالتَّحَدِّي بِعَدَدٍ يُضْرَبُ في عَدَدٍ فيكُونُ منه خَمْسةٌ وعِشْرُونَ غيرَ خَمْسةٍ في خَمْسةٍ .

وكذلك : التَّحدِّي في قِسْمةِ المَقادِير : أنّهُ لا يَخْلُو مِقْدارانِ مِنْ أنْ يَكُون أحَدُهما أزْيَدَ من الآخَر ، أو أنْقَصَ ، أو مُساوِياً .

فإذا قال قائل : هاتُوا مِثْلَ هذه القِسْمةِ في غَيْرِ المَقادِير . قُلْنا : لا يَلزم ذلك ؛ لأنّهُ لا يَدخل تَحْتَ المُمْكِن .

وكذلك سَبيل الجُذُور[٣] ، ولو[٤] قال : جِذْرُ مائةٍ عَشْرةٌ ، فهاتُوا لها لها جِذْراً غيرَ العشرة.

وليس كذلك سَبيلُ أعْلَى الطَّبقَات في البَلاغة ... »[٥] .

---

(١) في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ص ١٥٩ ، ط المنيرية) : « القطر : [الخط] الذي يخرج من طرف زاوية، وينتهي إلى زاوية أخرى . والخط الذي يقسم الدائرة بنصفين ، يسمى أيضاً قطرا » .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٧٨٤ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .

(٣) الجذور : جمع جذر ـ بفتح الجيم وكسرها ـ وهو الأصل من كل شيء ، اللسان .

(٤) هكذا بالواو في الأصل، والظاهر أنها مقحمة .

(٥) كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ١٠٢

ويقول أيضاً : « ... وكفى بذلك[1] عَيْباً مُخالفةِ جميعِ أهلِ الصِّناعة ، كما لو خالفَ مُخالِفٌ فى مسألة من الهندسة جميعَ أهل الصناعة لكانَ ذلك عَيْباً ، وكذلك لو خالفَهم فى مســـألة قد أجمعُوا عليها فى الجَبْر والمُقابلة ... »[2] .

فهذه الأقوال فى تلك المسائل إنْ هى إلاّ مُجرَّدُ معرِفةٍ عامة جرَتْ على لسانه ، لا تدُلّ على معْرفة عالية بهذه العُلوم ، اللّهُمّ إلاّ إذا كان مؤلفاهُ المُسمَّيان بـ (كِتاب مَبادىء العُلوم) ، و (كِتاب العُلوم)[3] يشتمِلانِ على شىْء أعْمقَ مِمّا ذُكِر ، وهذا على فَرضِ أنّ موْضُوعهما مُماثِل لِكتاب (مَفاتيح العُلوم) لمُعاصِرِه الخُوارِزمى[4] .

ولَسْتُ أستبْعِد هـذا بعْدَ أنْ عرَفْنا عن الرمانى سَعَةَ الثقافة وتنوُّعَ المعارف وتَعدُّدَها ، ولـكن على كلّ حالٍ فلستُ أقطَعُ بشَىْء فى هـذا الأمر ما دامتْ مُصنَّفاتُ الرّجُـل قد توارَى مُعظَمُها خلْفَ الأحداثِ واحتَجبت وراء القُرون .

***

---

(١) المشار إليه : هو الخروج عن إجماع النحويين ومخالفتهم .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٦٥ ب .

(٣) انظر الـكتابين فى ثبت مصنفاته فى ص ٧١.

(٤) الخوارزمى : هو أبوعبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ، مات سنة ٣٨٧ هـ . انظر مقدمة مفاتيح العلوم ، لناشره ٣ ، وانظر (بروكلمان) ٤ / ٣٣٣ .

وإليك ثَبَتَ مُصنَّفاته على ضوء ما جاء فى إنباه الرواة ٢/٢٩٦

أولا : فى الاعتزال والكلام والمنطق والنفس :

١ ـ صنعة الاستدلال (يشتمل على سبعة كتب) .

٢ ـ نكت المعونة بالزيادات لابن الإخْشِيد .

٣ ـ شرح المعونة (لم يتمّ) .

٤ ـ الأسماء والصفات لله عز وجل .

٥ ـ ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز .

٦ ـ الرؤية فى النقض على الأشعرى

٧ ـ نقض التثليث على يحيى بن عدىّ

٨ ـ تجانس الأفعال .

٩ ـ استحقاق الذم .

١٠ـ الإمامة .

١١ـ الرؤية .

١٢ـ السؤال والجواب .

١٣ـ الأكوان .

١٤ـ نقض استحقاق الذم . فى الرد على أبى هاشم .

١٥ـ مسائل أحمد بن إبراهيم البصرى .

١٦ـ مسائل أبى جابى .

١٧ـ جوامع العِلْم . فى التوحيد .

١٨ـ صفات النفس .

١٩ـ شرح الأسماء والصفات لأبى على .

٢٠ ـ الإرادة .

٢١ ـ نكت الإرادة .

٢٢ ـ المعلوم والمجهول والنفى والإثبات .

٢٣ ـ الأسباب .

٢٤ ـ المجالس فى استحقاق الذم .

٢٥ ـ أدب الجدل .

٢٦ ـ أصول الجدل .

٢٧ ـ الرد على الدهرية .

٢٨ ـ الطبائع .

٢٩ ـ المنطق .

٣٠ ـ الرسائل . فى الكلام .

٣١ ـ المعرفة .

٣٢ ـ الصفات . كتاب صغير .

٣٣ ـ أدلّة التوحيد .

٣٤ ـ التوبة .

٣٥ ـ مقالة المعتزلة .

٣٦ ـ الأخبار والتمييز .

٣٧ ـ تفضيل على .

٣٨ ـ الرد على من قال بالأحوال .

٣٩ ـ الرد على المسائل البغداديات لأبى هاشم .

٤٠ ـ التعليق .

ثانيا : فى علوم العربية :

١ ـ شرح سيبويه .

٢ ـ شرح الأصول لابن السراج .

٣ ـ شرح الموجز .

٤ ـ شرح الجُمل لابن السراج .

٥ ـ شرح الهجاء لابن السراج .

٦ ـ شرح الألف واللام للمازنى .

٧ ـ شرح مختصر الجرمى .

٨،٩ـ شرح مسائل الأخفش . الكبير والصغير . ومصنفان .

١٠ـ شرح المدخل للمبرد .

١١ـ شرح المقتضب للمبرد .

١٢ـ الخلاف بين سيبويه والمبرد .

١٣ـ نكت سيبويه .

١٤ـ أغراض سيبويه .

١٥ـ تهذيب أبواب كتاب سيبويه .

١٦ـ المسائل والجواب من كتاب سيبويه .

١٧ـ الخلاف بين النحويين .

١٨ـ الإيجاز . فى النحو .

١٩ـ المبتدأ . فى النحو .

٢٠ـ العلل .

٢١ـ التصريف . مكرر فى الأصل .

٢٢ ـ الاشتقاق الكبير .

٢٣ ـ الاشتقاق المستخرج .

٢٤ ـ الحروف .

٢٥ ـ الألفات .

٢٦ ـ الحقيقة والمجاز .

٢٧ ـ المخزومات .

ثمّ :

٢٨ ـ الألفاظ المتقاربة .

٢٩ ـ الحدود .

ثالثا : فى علوم القرآن :

١ ـ الجامع فى علم القرآن .

٢ ـ النكت فى إعجاز القرآن .

٣ ـ شرح معانى الزجاج .

٤ ـ المختصر فى علم السور القصار .

٥ ـ المتشابه فى علم القرآن .

٦ ـ جواب ابن الإخشيد فى علم القرآن .

٧ ـ شرح الشكل والنقط لابن السراج .

٨ ـ غريب القرآن .

٩ ـ جواب مسائل طلحة فى علم القرآن .

١٠ ـ مسائل أبى على بن الناصر فى علم القرآن .

رابعا : فى الفقه وأصوله :

١ ـ نقدات الاجتهاد .
٢ ـ نكت الأصول .
٣ ـ أصول الفقه .
٤ ـ القياس .
٥ ـ الأوامر .
٦ ـ العوض .
٧ ـ تحريم المكاسب .
٨ ـ الحظر والإباحة .
٩ ـ الأصلح . الكبير .
١٠ ـ الأصلح . الصغير .
١١ ـ تهذيب الأصلح .
١٢ ـ المسائل والجواب فى الأصلح الواردة من مصر .

خامسا : فى معارف أخرى :

١ ـ المسائل فى اللطيف من الكلام .
٢ ـ مسائل أبى العلاء .
٣ ـ مجالس ابن الناصر .
٤ ـ مبادىء العلوم .
٥ ـ المباحث .
٦ ـ العلوم .
٧ ـ كتب أماليه .

أقوال العلماء في الرماني

تدل أكثر أقوال العلماء الذين تحدثوا عن الرماني على فضله وتقدمه، سواء في ذلك ما تناول منها الجانب الخلقي أو العلمي.

وقد عرضت في بحث سابق بعض النماذج التي تناولت منه الجانب الخلقي[1].

وفي هذا البحث أسوق بعض النصوص التي تناولت الجانب العلمي:

قال عنه معاصره ابن النديم[2]: إنه «من أفاضل النحويين، والمتكلمين البغداديين، متفنن في علوم كثيرة: من الفقه والقرآن والنحو والكلام، كثير التصرف والتأليف»[3].

وقال الأنباري[4]: «إنه من كبار النحويين ... وكان متفننا في علوم النحو، واللغة، والفقه، والكلام على مذهب المعتزلة»[5].

---

(١) انظر: سيرة الرماني وأخلاقه ص ٥٥.

(٢) ابن النديم: هو أبو الفرج محمد بن إسحاق، بغدادي. مات سنة ٤٣٨ هـ. الأعلام ٦/ ٢٥٣.

(٣) الفهرست ٩٤.

(٤) الأنباري: هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. مات سنة ٥٧٧ هـ، البغية ٢/ ٨٦.

(٥) نزهة الألباء ٣١٨.

وقال القِفْطِيّ[١] : « كان مِنْ أَهْلِ المَعْرِفة ، مُتفنِّناً في علوم كثيرة : من الفقه ، والقرآن .. »[٢] .

وقال السُّيُوطِيّ : « كان إماماً في العربيّة ، عَلّامةً في الأَدَب »[٣] .

وعَدَّهُ بَعْضُهم في طَبَقة السِّيرافيّ والفارسيّ[٤] .

وقال ابنُ سِنان الخَفاجِيّ[٥] : إنّهُ ذُو مَكان مَشْهُور في الأدب[٦] .

وقال أبو حيّان التَّوْحِيديّ : « وأمّا عليّ بن عيسى[٧] ، فَعالِي الرُّتْبةِ في النحو واللُّغة والكلام والعَروض والمَنْطِق ، وعِيبَ بِه ؛ لأنّهُ لم يَسْلُكْ طريقَ واضِعِ المنطق ، بَلْ أَفْرَدَ صِناعةً ، وأَظْهَرَ بَراعةً ، وقد عَمِلَ في القرآنِ كِتاباً نَفِيساً »[٨] .

وقِيلَ للصاحِب بن عَبّاد : « هَلّا تُصنِّفُ تَفْسِيراً ؟ فقال : وهَلْ تَرَكَ لنا عليُّ بن عيسى[٧] شَيْئاً »[٩] .

---

(١) القفطي : هو أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم . مات سنة ٦٤٦ هـ . البغية ٢/٢١٢ .

(٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة ٢/٢٩٤ .

(٣) البغية ٢/١٨٠ ، وانظر معجم الأدباء ١٤/٧٤ .

(٤) انظر طبقات الزبيدي ١٢٠ ، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤ ، والبغية ٢/١٨٠ .

(٥) ابن سنان الخفاجي ؛ هو أبو محمد عبد الله بن محمد ، الحلبي ، شاعر ، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري ، وهو صاحب (سر الفصاحة) ، مات سنة ٤٦٦ هـ الأعلام ٤ / ٢٦٦ .

(٦) سر الفصاحة ١٤٩ . (ط الأولى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٨٢) :

(٧) علي بن عيسى : هو الرماني ، انظر ترجمته في ص ٣٣ .

(٨) الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣ ، وانظر أيضاً ما قاله أبو حيان عن الرماني في ص ٥٥ .

(٩) المنية والأمل ٦٥ .

وَيقول عنه أبو العَـــلاء المَعَرِّىّ ـ وعَنْ جَماعةٍ من العُلماء مَعَه كالسِّيرافىّ ـ :

« وأمّا العلماء الذين لَقِيَهم[1] ، فأولئك مصابيح الدّاجية ، وكَواكب الدّاجية ، وإنّ فى النَّظَر إليهم لشَرَفاً ، فكَيْف بِمَنْ اغْتَرَفَ مِنْ كُلّ بَحْرٍ وَجَدَ غَرَفاً ؟ ! ... ولَعَلّه قد نَزَفَ بِحارَهم بالعِلْم والفَهْم ، وفَتَحوا له أغْلاقَ البُهَمِ[2] ... ، وسَهَّلوا له ماصَعُبَ مِنْ جِبالِ العربيّة فصارت حُزُونَةُ كِتاب سيبويه عِنْدَه كالدِّماثِ[3] ... »[4] .

وكذلك يقول (عِزُّ الدَّوْلَةِ البُوَيْهِىُّ)[5] ـ مُخاطِباً الرُّمّانىَّ حِينَ كان أَحَدَ الوَفْدِ الذي أَرْسَلَه البَغْداديّونَ إليه يَرْجُون نُصْرَتَه لِرَدِّ عادِيَةِ الرُّوم ـ يقول :

« . وأمّا أنتَ يا أبا الحَسَنِ[6] فوحَقِّ أبِي إنّي لأُحِبُّ لِقاءك وأوثِرُ قُرْبَك ، ولولا ما يَبْلُغُنِي مِنْ مُلازَمَتِك لِمَجالِسِك ، وتَدْرِيسِك لِمُخْتَلِفَتِك ، وإكْبابِك على كِتابِك فى القرآن ـ لَغَلَبْتُكَ على زَمانِك ، ولاسْتَكْثَرتُ مِمّا قَلَّ حَظِّى منه . »[7] .

---

(١) يعنى أبو العلاء المعرى اللاحق : ابن القارح الذى يرد عليه أبو العلاء برسالة الغفران ، وانظر التعريف بابن القارح فى ص ٤٨ ، وبالمعرى فى هـ ٣ من نفس الصحيفة.

(٢) البهم : جمع بهمة ، وهى مشكلات الأمور ، اللسان .

(٣) الدمات . جمع دمثة ، وهى السهول من الأرض . وكل سهل دمث . اللسان .

(٤) رسالة الغفران ٥٣١ .

(٥) عز الدولة البويهى : هو أبو منصور بختيار بن معز الدولة أحمد بن بويه ، كان له عناية بالأدب ، مات سنة ٣٦٧ هـ ، الأعلام ٢ / ١١ .

(٦) أبو الحسن : هو كنية الرمانى ، انظر ترجمته فى ص ٣٣ .

(٧) الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١٥٨ .

وبعدُ :

فقد كان الرمانى — رحمه الله تعالى - رَجُلَ جِدٍّ وامْرَأَ صِدْقٍ فى قولِه وفعله ، ولكنّ الأمْر لم يَمْضِ إلى آخرِ الشوْطِ على هذا النهْج مِنْ إعْجابِ العلماء بالرجُل ، وتقديرهم لجُهُودِه فى الميادينِ التى خاضها ؛ إذْ ليس ذلك مِنْ سُنَّةِ الحياة ، ولِذا لم نَعْدَمْ له مُنْتَقِصاً يَغُضّ من شأنه ، أو شانئاً يَسْلُقُه بألسِنةٍ حِدادٍ :

فها هُوَ ذا الفارسىُّ يقول : « إنْ كان النَّحْوُ ما يَقُوله الرُّمّانىُّ فليْسَ مَعَنا منه شىْءٌ ، وإنْ كان النحوُ ما نَقُوله نحنُ فليس مَعَه مِنْه شىءٌ »[1] .

ويقول البَدِيهِىُّ : « ما رأيتُ — على سِنِّى وتَجْوالِى وحُسْنِ إنصافِى لِمَنْ وَضَعَ يَدَه فى الأدب — أحداً أعْرَى مِن الفضائل كُلِّها ، ولا أشَدَّ ادِّعاءً لها كُلِّها مِنْ صاحِبِ الحُدُودِ[2] ، فإنّى — مَعَ وَزْنِى له ، ونظرِى إليه ، واستِكْثارِى منه فى عُنْفُوانِ شبِيبَتِى — لم أقْطَعْ على أمْرِه ، حتّى راجعتُ العلماء فى أمْرِه .

فقال المُتَكَلِّمونَ : ليس فَنُّه فى الكَلام فَنًّا ، وقال النحويّون : ليس شأنُه فى النحو شأنًا ، وقال المَنْطِقيّون : ليس ما يَزْعُم أنه مَنْطِقٌ مَنطِقاً عِندنا . وقد خَفِىَ أمْرُه على عامّة مَنْ تَرَى ... »[3] .

---

(١) البغية ٢ / ١٨١ .

(٢) انظر ٥ ٢ ص ٥٨ .

(٣) البصائر والذخائر ١٤٠ .

ويقول الباقلانيُّ[1] في كتابه (إعجاز القرآن) :

« قد أَبَنَّا لكَ أنَّ مَنْ قَدَّرَ أنَّ البَلاغة في عَشرة أوْجُهٍ مِن الكلام ، لا يَعْرِف مِن البلاغة إلاَّ القليلَ ولا يَفْطِن منها إلاَّ لليَسيرِ »[2] .

والباقلانيّ يَعْنِي الرُّمَّانيَّ بهذا الكلام ، إذْ جاء هذا النَّصُّ المذكور بعد أنْ نَقَلَ فَصْلاً كامِلاً ضَمَّنَهُ خُلاصةَ ما ذكره الرمانيُّ في كتابه (النُّكَت في إعجاز القرآن) مِنْ وُجُوهِ البَلاغة العشرة التي هي — عِنْدَه — إحْدَى مَظاهِرِ الإعجاز في القرآن الكريم[3] .

● ● ●

وقد تَكَفَّلَ بالحديث عن شَهادة الفارسيّ السابقة في حَقِّ الرماني ، كُلٌّ من :

الدكتور : مازن المبارك ، في كتابه (الرُّمَّانيّ النَّحْويّ) ، والدكتور : عبد الفتاح شلبي ، في كتابه (أبو عليّ الفارسيّ) ، وكذا في مُقدّمته لكتاب (مَعاني الحُرُوف) للرمانيّ ، وإنْ كانا قد اختلَفَا في النتيجة التي قَرَّرَها كلٌّ منهما .

كما تَكَفَّل الدكتور المبارك أيضاً بالحديث عن شَهادة البَدِيهيّ في كتابه المذكور .

---

(١) الباقلاني : هو أبو بكر محمد بن الطيب ، مات سنة ٤٠٣ هـ ، شذرات الذهب ٣ / ١٦٨ .

(٢) إعجاز القرآن ٣٠٠ (تحقيق : السيد صقر ، ط الذخائر) .

(٣) انظر كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٧٥ وما بعدها

وحُمِّلْتُ أنا مَئُونَةَ الحديث عن مقالة الباقلاَّنى .

وسأوجِز حديث الأستاذينِ عن الشهادتين ثم أعقِّب أنا عليهما بما رأيته ، فأقول :

أمّا عن شهادة البَدِيهىّ :

فهى لها جانبان : الأول : ما تَناوَلَ منها الجانبَ الخُلقىّ للرُّمّانى .

والثانى : ما تناول منها الجانب العِلْمىّ للرمانى .

أمّا عن الجانب الأول : فيَرَى الدكتور المبارك : أنها فِرْيَةٌ حَمَلَ البديهىَّ عليها التعصُّبُ لأستاذه يَحْيَي بْنِ عَدِىّ المَنْطِقىّ النَّصْرانىّ (سنة ٣٦٣ هـ)[١] ـ كما يُشير إلى ذلك أبو حيان التوحيدى[٢] ـ الذى كان الرمانىّ يُخالِفه فى الرَّأْى والعقيدة الدينيّة وَيَضَعُ الكُتُبَ فى الرَّدّ عليه ومُناقَضتِه[٣] .

وأقول :

١ — ومِمّا يُؤكِّد أنّها فِرْيَةٌ أَرْسَلَها البديهىُّ دُونَ أنْ يَرْعَى فى الرمانى إلاًّ ولا ذِمّةً ـ فَوْقَ ما يكون بَيْنَ المُتعاصِرَيْنِ ونُظَراءِ الصِّناعة ، وبخاصّة ما إذا كان لأَحَدِهما مِن المنزلة ما للرمانىّ ـ : أنّهُ بشهادته تلك قد

---

(١) ترجمته فى الفهرست ٦٦٩ ، وانظر بركلمان : ٤ / ١٢٠ .

(٢) الرمانى النحوى : ٦١ .

(٣) للرمانى كتاب باسم (نقض التثليث على يحيى بن عدى) ، انظره فى ثبت مؤلفاته فى ص ٧١ ، وانظر الرمانى النحوى ٦١ .

خُرُوجَ على إجماع كلِّ مَنْ تحدَّثَ عن الرماني إذْ نَعَتُوه — كما رأينا(١) — بجليل الصِّفات والفضائل.

٢ — ومِمَّا يُؤكِّد أيضاً تحامُلَ البديهيّ فى تلك الشهادة: أنَّها تتصادَم تماماً مَعَ ما يَبْدُو بوضُوح مِنْ أخلاق الرماني فى شرحه لِكتاب سيبويه؛ إذْ لم يَتجاوَز فى مُناقَشاته لِمُخالِفيه الناحِيةَ العِلْمِيَّة، ولم يَتعرَّضْ مطلقا لأشخاصهم بكلمة واحدة نابية، خِلافاً لِما نَجِدُه عند كثيرينَ غيرِه، ولا أدلَّ على ذلك مِنْ مَوْقِفه مِنْ سيبويه حين يُخالِفه إذْ كان مُهذَّباً كلَّ التهذيب، وذلك على العكس مِنْ غيره إذْ يَنسِبُون إلى سيبويه الغَلَطَ، أو الاختِلالَ فى الكلام، أو الوَهَمَ، ونَحْو ذلك مِمَّا يَجْرِى على ألسنة بعضهم، حتّى مِنْ أولئك الذين عُرِفُوا بالفضْل، وتَقاطَرَتْ بمَدْحِهم الألسنةُ كالسِّيرافيّ(٢).

٣ — وكذلك نَجِد أنَّ هذه الشهادة تَحمل بَيْنَ طَيَّاتِها دليلَ بُطلانِها، لِما فيها من المُبالَغة المَمْقُوتة إذْ يُعرِّى البديهيُّ الرُّمَّانيَّ مِن الفضائل كلِّها؛ وهذا أمرٌ غيرُ مقبولٍ فى النَّقد، ولا يأنَس إليه عَقْلٌ، حتّى بالنسبة لِمَنْ يَتوقَّفُ الناسُ فى أمره، فما بالُ مَنْ أطْبَقَ الجميعُ على نَعْتِه بالفَضْل.

ولو افترَضْنا أنْ يَكون المرادُ من (الفضائل) فى تلك الشهادة(٣):

---

(١) انظر ص ٥٥ ومابعدها.

(٢) يقول السيرافى — مثلا — «كلام سيبويه فى هذا مختل وقد انكر ... ، وذلك غلط ...».

انظر السيرافى بهامش الكتاب ٤ / ٨٠ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٢٦٤ . وانظر فى خصال السيرافى ترجمته فى ص ٤١ .

(٣) انظر نص الشهادة فى ص ٧٩ .

ما كان مُتعلِّقًا بالأدَب كصناعةٍ – ورُبّما يُشير إلى ذلك قولُه فيها : « لِمَنْ وَضَعَ يَدَه فى الأدب » – وأنّ الرمانى لم يخلُ بشَىْءٍ منه ، وَيكْفِى لدَحْضِ ذلك ودَفْعِه أنْ يَنظر الإنسانُ فى كِتابَيْه : النُّكَت فى إعجاز القرآن ، والجامع لِعِلْم القرآن . ليَرَى كيف كان الرّجُلُ أديبًا بحَقّ ، بِمَا يَتّفق وما تَنقُله فى ذلك كُتُبُ التراجم[1] .

فلَعَلّ البَديهىّ قد نَزَعَ فى شهادته هذه إلى مَسْقَطِ رأسه (شَهْرَزُور)[2] – كما يشير إلى ذلك التوحيدىُّ[3] – فوَصَفَ نَفْسَه فى شَخْصِ الرُّمّانىّ بما قال .

وأمّا عن الجانب الثانى : وهو ما تَناوَلَتْه الشهادة من الجانب العِلْمىّ للرُّمّانىّ :

فيَرَى الدكتور المبارك : أنّ البديهىّ قد يَكون صادقًا فيما قال ، وأنّ شأن الرمانى فى النَّحْو والمَنْطِق والكلام ليس هو شأنَ أَهْل تلك العُلوم ، وأنّ مَنْهجه وأسلوبه يَختلف فيها عنهم .

ورأى أنّ الفارسىّ بشهادته المشار إليها سابقا[4] ، قد أَيّدَ مقالةَ البديهىّ هذه ، كما أَيّدَها كذلك قولُ التوحيدىّ :

« وأمّا علىُّ بنُ عِيسَى فعَالِى الرُّتْبةِ فى النحو واللُّغَة والكلام والعروض

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٤/٧٤ ، ٧٦ ، والبغية ٢/١٨٠ ، والمقابسات ٥٧ .

(٢) شهر زور : ناحية بين إربل وهمذان ، ذم ياقوت أخلاق أهلها .

(٣) انظر الرمانى النحوى ٦١ .

(٤) انظرها فى ص ٧٩ .

والمَنْطِق ، وعِيبَ به ، لأنه لم يَسْلُكْ طريقَ واضِعِ المنطق ، بَلْ أفْرَدَ صِناعةً وأظْهَرَ بَرَاعةً »[1] .

وأمّا عن شهادة الفارسيّ :

فيرَى الدكتور المبارك : أنّ الفارسيّ لم يكن يَقْصِد مِنْ وَراء هذه الشهادة إلى تجْريد الرماني من مَعْرِفة النَّحْو عامّة ، وإنّما كان يُنْكِر عليه أسلوبَه فيه . فهذا الحُكْم من الفارسيّ إنّما « كان مُنْصَبًّا على مَذْهَبه النحويّ أو أسلوبِه ، لا على نَقْصٍ في مِقْدارِه مِنْ هذا العِلْم ، فالفارسيُّ يَعترف للرمانيّ بنَوْعٍ مِن النحو ... ، ولكنّهُ يُنْكِر أسلوبَه النحويّ ، ويَرَى أنّ نَحْوَه غيرُ النحو الذي عِنْدَه وعند أصحابه ، وهو غيْرُه لا في المادّة ، وإنّما في المَنْهَج والطريقة »[2] .

فالمبارك يَرَى أنّ نَقْدَ الفارسيّ للرماني مُوَجَّهٌ إلى ذلك المنهج المَنْطِقِيّ الفَلْسَفِيّ الذي كان الرماني يُعالِج به البَحْثَ النحويّ .

ولكنّ الدكتور شلبي يَرَى رأيًا آخر فيقول :

« وأُقَرِّر هنا أنّ الفارسيّ لم يَقُلْ النَّصّ الذي ذكره الأنباريُّ[3] ، لِيَدُلّ به على مَذْهَب الرماني في فَلْسَفة النحو ، فلم يَكُنْ الفارسيُّ لِيَحْفِلَ بشيْءٍ من ذلك ، فحَديثُه عنه من هذه الزّاوية لا يعْنِيه في قليل ولا كثير . ولا سِيّمَا إذا عَلِمْنا أنّ الفارسيّ نَفْسَه من أصحاب المَنْطِق في النحو إلى حدٍّ كبير .

(١) الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣ ، وانظر الرماني النحوي ٦٢ .

(٢) انظر الرماني النحوي ٨٥ .

(٣) أي في كتابه نزهة الألباء ٣١٩

فماذا أراد الفارسيُّ من هذه العبارة ؟

أقول : إنَّه أخرجَ هذه العبارةَ مُخْرَجَ الآيةِ الكريمة : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[1] ، وهو - جَلَّ وعزَّ - يَعلَمُ أَنَّ رسوله المُهتَدِي وأنَّ مُخالِفه الضَّالُّ » ، ثم يقول : « وأُرَتِّب على هذا أنَّ أبا عليٍّ لا يَعترف بالرماني نحْوِيًّا ، وأنَّ نحْوَ الفارسيِّ هو النحوُ ، وليس عند الرماني من النحو شيءٌ »[2] .

فالفارسيُّ إذاً - كما يرى الدكتور شلبي - لا يُنكِر من الرماني مَنْهَجه في النحو ، ولكنَّه يَرْمِي إلى تَجْرِيدِه من النحو بِعامَّة .

بَقِيَ لي أنْ أقول :

إنَّ قَوْلَة الفارسيِّ هذه وإن لم تُصرِّح بالغَرَض الذي يَرْمِي إليه صاحِبُها، وهو تجريد الرماني من النحو رأساً ، إلاَّ أنَّها تَحْمِل في طَيَّاتها الإشارةَ إلى هذا الغرض :

إذْ لا رَيْبَ في أنَّ للرماني مَنْهَجاً يختلف عن نُحاة عَصْره الذين عَرَفْناهم[3] ، وهذا هو القَدْر الذي يمكن أنْ يَتَوجَّه إليه النقد مِمَّنْ يُخالِفونه

---

(١) سبأ ٢٤ .

(٢) الرماني النحوي ٨٢ ، نقلا عن كتاب (أبو علي الفارسي) للدكتور شلبي ، وانظر للدكتور شلبي أيضاً مقدمة كتاب (معاني الحروف) للرماني ١٦ .

(٣) سيتضح منهج الرماني عندما أعرض لشرحه لكتاب سيبويه .

ومما يشير إلى أن الرماني منهجا يختلف فيه عن معاصريه ، قول التوحيدي عنه : « وأصحابنا يأبون طريقه » البصائر والذخائر . وربما يشير إلى ذلك أيضا قول=

فيه ، ولو أنّ الفارسىّ وَقَفَ فى نَقْده عند هذا الحَدّ لَقُبل قولُه ، إذْ كان يَنطلق مِنْ واقِعٍ مُتحقِّق فى نَحْو الرمانى ، لكنّ الأسلوب الذى دبّر به الفارسىّ لا يَقِف عند هذا الحدّ ، وإنّما تجاوَزَه إلى تجريد الرمانى من النحو رأساً ، إذْ أنهّ أخرجَ بأسلوب التّعليق والتَّرْديد : « إنْ كا النحوُ ما يَقوله الرمانى فليس مَعَنا منه شىء ، وإنْ كان النحوُ ما نَقوله نحنُ فليس مَعَه منه شىء » .

فإمّا أنْ يَكون النحوُ عند الرمانى ، وإمّا أن يكون عند الفارسىّ ، ولا يمكن — كما يُريد الفارسىّ — أن يكون النحو عندهما معاً .

ولا رَيْبَ فى أنّ الفارسىّ يَعتمد فى هذا على مَنْزِلته عند الناس ومَعْرِفتهم بنَحْوِه ، وأنّهم سيقولون — لامحالة — : إنّ النحو عند الفارسىّ[1]. وإذنْ لا يَكون عند الرمانى نَحْوٌ .

= الزجاجى فى نقده لكلام بعض النحويين : وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين » (الإيضاح ٤٨) .

فمن الممكن أن يكون الرمانى من المعنيين بكلام الزجاجى . (مات الزجاجى فى بعض الأقوال سنة ٣٤٠ هـ — البغية ٢/٧٧ — وولد الرمانى سنة ٢٩٦ أو ٢٧٦ هـ ، انظر ص ٢١ و هـ ٢ منها) .

(١) فها هو ذا السيوطى بعد حين يعقب على قولة الفارسى بما يؤكد ما أقوله ، يقول السيوطى . « قلت : النحو ما يقوله الفارسى ، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق : وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شىء من ذلك » : البغية ٢/١٨١ .

فَمَبلَغُ الشَّهادة من الصِّدْق إنَّما هو فى إنـكار المَنْهَج ، ومُبْتَغاها إنَّما هو تجريد الرمانى من النحو رأساً .

فالعِبارةُ تنطلق مِنْ واقِـع مُتحقِّق فى (نَحْو) الرمانى فِعْلاً ، ولها ظِلٌّ من الحقيقة ، ثُمَّ هى قد صَدَرَتْ من الفارسىّ وهو مَنْ هو مَنْزِلةً وعِلْماً ، وهذا هو مَوْطِنِ الخُطورة فى تلك الشهادة : أساسٌ من الواقع ، وشَخْصيّة القائل ، فالشهادةُ خطيرة حتى من الجانب الصادق فيها .

ومِنْ هُنا كانت عَميقةَ التأثير بَعيدةَ الأَثَر ، فنَظَرَ إليها الناسُ على أنّها شهادةٌ مِمَّنْ هو بالنحو بَصيرٌ ، وتَقْريرٌ مِنْ أُستاذ النحويِّين فى عَصْرِه كما وَضَعَ هو نَفْسَه[1] ونَظَرَ إليه الناسُ كذلك .

ومِنْ هُنا أَحْجَمَ النحويّون عن (نَحْو) الرمانى وتَهَيَّبُوه ، وقلّتْ رِوايتُهم عنه .

وأمّا عن مَقالة الباقِلانىّ الذى يَقول فيها :

« قد أَبَنَّا لكَ أنَّ مَنْ قَدَّرَ أنَّ البَلاغة فى عشرة أَوْجُهٍ من الـكلام ، لا يَعرف عن البلاغة إلاّ القليل ، ولا يَفْطِن منها إلاّ لليَسير »[2] .

---

(١) يقول الفارسى مشيرا إلى أستاذيته هـذه : « لو سمع أبو القاسم الزجاجى كلامنا فى النحو ، لاستحيا أن يتكلم فيه » (نزهة الألباء ٣٠٦) .

ويقول أيضا : « تعلم –يعنى السيرافى– من . . هو وغيره ممن ينظر اليوم فى شىء من هذا العلم » .

(المسائل الحلبية ، الفارسى: ورقة ١١٤ ، مخطوط بدار الـكتب المصرية رقم ٢٦٦ نحو تيمور) .

(٢) إعجاز القرآن ، الباقلانى ٣٠ والباقلانى يعنى الرمانى بهذا الكلام ، انظر ص ٨٠

فأقول :

ليس هذا الكلام الذى تفوح منه رائحة الانتقاص بمستغرب من رجل كالباقلانى الذى هو من كبار رجال أهل السنة[١] الموتورين من المعتزلة – والرمانى من كبارهم – إبان سلطانهم وقوتهم فى عهد المأمون[٢] والمعتصم والواثق[٣] العباسيين ، وحين حانت الفرصة ، ودالت دولة المعتزلة نهائيا بموت الصاحب بن عباد سنة ٣٨٥ هـ ، قام هؤلاء السنيون قومة الانتقام ضدهم ، وأخذوا يعملون على هدم مذهبهم ، وطمس أفكارهم ، وتسفيه آرائهم ، بل ونسبتهم إلى الضلال والكفر[٤] .

وقد ألفوا فى ذلك كتبا كثيرة على نحو ما نراه من كتاب (الفرق بين الفرق) للبغدادى[٥] ، وحتى الباقلانى نفسه قد ألف كتابا

---

(١) انظر ظهر الإسلام ٤/٧٣ ، ومقدمة (إعجاز القرآن) لمحققه السيد صقر ١٩ .

(٢) المأمون : هو أبو العباس عبد الله بن هارون هارون الرشيد ، الخليفة العباسى المشهور مات سنة ٢١٨ هـ . الأعلام ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الواثق : هو أبو جعفر هارون بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد ، الخليفة العباسى المشهور ، مات سنة ٢٣٢ هـ . الأعلام ٩ / ٤٤ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ١/٣٨ وما بعدها ، وأدب المعتزلة ١٥٢–١٦٧ ، والفرق بين الفرق ١١٤ وما بعدها .

(٥) انظر أدب المعتزلة ١٥٩ ، ١٦٠ . والبغدادى . هو أبو منصور عبد القاهر ابن طاهر بن محمد ، الفقيه الشافعى الأصولى ، الأديب . مات سنة ٤٢٩ هـ وفيات الأعيان ٣/٢٠٣ ، ترجمة رقم ٢١٢ .

فى نَقْض أصُول النَّظّام للمُعتزلى[1] ، وآخَرَ باسْمِ (إكْفار المُتأوِّلينَ)[2] ، يَعني المعتزلة .

فليس هذا المَوْقِف منه بغَريبٍ فى حَقّ الرمانى المعتزلى .

* * *

ولو رَجَعْنا إلى كلام الباقِلانىّ فى هذا المقام ، لوَجَدْنا أنّه لم يَكُنْ مُنصِفاً للرُّمّانىّ ، بل كان يَتحامل عليه تَحامُلا ظاهراً . فقد أشرتُ من قَبلُ[3] أنّ الرمانى صَنّف كِتابه (النُّكَت فى إعجاز القرآن) لِبيان وُجُوه الإعجاز فى القرآن الكريم ، ثم عَدّ البلاغة وَجْهاً من تلك الوجوه وأخذ يَتكلّم عن البلاغة مُبيِّنا أنها على عشرة أقسام ، ثم أخذ فى شرح كلّ قسم منها مُوضِّحا وَجْهَ الإعجاز فى القرآن الكريم مِنْ جِهَتِه[4] .

فجاء الباقِلانىّ ونقَلَ خُلاصةَ ما ذَكَرَه الرمانى فى هذه الأقسام العشرة ، ثم قال :

« فإنْ كان إنّما يَعني هذا القائلُ أنّه إذا أتَى[5] فى كلّ مَعْنًى يَتّفِق فى كَلامه[6] بالطَبَقةِ العالية ، ثم كان ما يَصِل به كَلامَه بَعْضَه ببعض ،

---

(١) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانىء . مات بين سنتى ٢٢٠ — ٢٣٠ هـ . تاريخ بغداد ، للخطيب ٦ / ٩٧ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ١٣٣ .

(٣) انظر ص ٨٠ .

(٤) انظر ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٧٥ — ١٠٩ .

(٥) أى القرآن الكريم .

(٦) أى كلام القرآن الكريم .

ويَنتهى منه إلى مُتصرّفاتِه على أتمّ البلاغة وأبدع البَراعة — فهذا مِمّا لا نأباه، بل نَقول به »[1] فى حِين أنّ كَلام الرمانى قاطِعٌ فى هذا، ولا يَحتاج الأمْرُ إلى احْتِمالٍ وتَرْديد كما يُصوِّر الباقلانى :

يَقول الرمانى : « وظُهُور الإعجاز فى الوُجُوه التى نُبيِّنها، يكون باجتماع أمُورٍ يَظهر بها للنفس أنّ الكَلام من البلاغة فى أعْلَى طَبَقةٍ »[2] .

ويَقول : — بَعْدَ تَوْضِيحه للتشبيه فى قوله تعالى : « وَالّذِينَ كَفَرُوا أعْمَالُهُمْ كَسَرابٍ بِقِيعَةٍ ... »[3] — : « وتشبيهُ أعمال الكُفّار بالسَّرابِ مِنْ حَسَنِ التشبيه، فكَيْفَ إذا تَضَمّنَ مَعَ ذلك حُسْنَ النَّظْمِ، وعُذُوبةَ اللّفْظِ، وكَثْرةَ الفائدةِ وصِحّةَ الدّلالةِ ! »[4] .

ويَقول عن فائدة التَّلاؤُم وتَعْدِيل الحُرُوف فى التأليف : « وذلك يَظْهر بسُهُولتِه على اللِّسان، وحُسْنِه فى الأسماع، وتَقبُّلِه فى الطِّباع، فإذا انْضافَ إلى ذلك حُسْنُ البَيان، فى صِحّةِ البُرْهان، فى أعْلَى الطّبَقات — ظَهَرَ الإعجازُ للجَيِّدِ الطِّباع، البَصِير بجَواهِرِ الكَلام »[5] .

ويقول : « وحُسْنُ البَيان فى الكَلام على مَراتب : فأعْلاها مَرْتبةً :

---

(١) إعجاز القرآن ٢٧٦ . والباقلانى يعنى بكلامه : أن كل وجه من وجوه البلاغة من التشبيه والاستعارة وغيرها، ليس معجزا على انفراده . وإنما الإعجاز يكون باجتماعها .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٨٧ .

(٣) النور ٣٩ .

(٤) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٨٢ .

(٥) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٩٦ .

ما جَمَعَ أسبابَ الحُسْنِ فى العبارة : مِنْ تعديل النظم حتى يَحْسُنَ فى السَّمع ، ويَسْهُلَ على اللسان ، وتتقبَّله النفس تقبُّل البَرَدِ ، وحتى يأتىَ على مقدار الحاجة فيما هو حقُّه من المرتبة »(١) .

فهذه النصوص قاطعةٌ فى أنَّ الرمانى لم يُرِدْ أنَّ كلَّ قِسْمٍ من أقسام البلاغة العشرة التى ذكرها مُعْجِزٌ على انفرادِه ، وإنَّما يُريد أنَّ الإعجاز يكون بمُضامَّةِ بَعْضِ هذه الأشياء إلى بعض .

ومِنْ هُنا لا وَجْهَ لكلام الباقلانى — تتمَّةً لِنَصِّهِ السابق — : « وإنَّما نُنْكِرُ أنْ يقول قائلٌ : إنَّ بعض هذه الوُجُوهِ بانفرادِها قد حَصَلَ فيه الإعجازُ مِنْ غير أنْ يُقارِنه ما يصل به من الكلام ويُفضِى إليه ، مثل ما يقول : إنَّ ما أقسَمَ به وَحْدَه بنفْسِه مُعْجِزٌ ، وأنَّ التشبيه مُعْجِزٌ ، وأنَّ التجنيس معجز ، والمطابقة بنفْسِها مُعْجِزةٌ »(٢) .

فإنْ كان يَعْنِى الرُّمَّانىَّ بهذا الكلام ، فلا وَجْهَ له بَعْدَ ما تقدَّم .

ثم يقول الباقلانىّ — مِمَّا يُعَدّ تَحيُّفاً للرمانى أيضاً — : « فأمَّا الآيةُ التى فيها ذِكْرُ التشبيه(٣) ، فإن ادَّعى(٤) إعجازَها لألفاظِها ونَظْمِها وتأليفِها ، فإنِّى لا أدْفَعُ ذلك وأُصَحِّحه ، ولكنْ لا ادَّعِى إعجازَها لِمَوْضِع التشبيه »(٥) .

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ١٠٧ .

(٢) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

(٣) يعنى الباقلانى بهذه الآية . آية سورة النور المذكورة منذ قليل فى ص ٩١ .

(٤) يعنى الباقلانى : الرمانى .

(٥) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

ولَوْ عُدْنا إلى نَصّ الرمانى الذى نَقَلْتُه سابقا[1] ، لوَجَدْنا الرمانىّ يَرَى أنّ الإعجاز ليس لمَوْضع التشبيه فقط ، و إنّما لموضعه بِضَامّةِ أشياء أخرى ، فهو يقول : « وتشبيهُ أعمال الكفّار بالسّراب مِنْ حَسَنِ التشبيه ، فكَيْفَ إذا تَضَمَّنَ مع ذلك حُسْنَ النَّظْم ، وعُذُوبةَ اللفظِ ، وكَثْرةَ الفائدةِ ، وصِحّةَ الدّلالة ! »[2] .

فكلامُ الرمانى وَاضِحٌ صَرِيحٌ ، وليس فى حاجة إلى احْتِمالِ ادّعاء بهذا أو ذاك .

على أنّ الباقلانىّ نَفْسَه قد عادَ فَحكَى ذلك عن الرمانى إذْ قال :

« وصاحِبُ المَقالة التى حَكَيْناها[3] ، أضافَ ذلك[4] إلى مَوْضِع التشبيه وما قُرِنَ به مِن الوُجُوهِ »[5] .

ثُمّ نَجِد الباقلانىّ عندما وَصَفَ بَيانَ القرآن ، لم يَزِدْ على ما وَصَفَه به الرمانىُّ :

فيقول الباقلانىّ : « فالقرآنُ أعْلَى مَنازِل البيان . وأعْلَى مَراتِبِه : ما جَمَعَ وُجُوهَ الحُسْنِ وأسْبابَه ، وطُرُقَه وأبْوابَه : مِنْ تَعْدِيل النَّظْم وسَلامتِه ، وحُسْنِه وبَهْجَتِه ، وحُسْنِ مَوْقِعِه فى السّمْع ، وسُهُولتِه على اللّسان ، ووُقُوعِه فى النّفْس مَوْقِعَ القَبول ... »[6] .

---

(١) انظر ص ٩٠ ، وسأعيده بعد قليل .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٨٢

(٣) يعنى الباقلانى بصاحب المقالة : الرمانى .

(٤) أى الإعجاز .

(٥) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

(٦) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

وبالرُّجوعِ إلى نَصّ الرمانى المُقابِل فيما نقلتهُ سابقا[1] ، نجِدُ تَساوُقاً بَيْنَهما واتِّحاداً .

وبعدُ :

فقد بانَ لنا مِمّا سَبَقَ أنّ نَظْرَةَ الرَّجُلينِ - فيما عَرضتُ له - واحدةٌ . وبانَ لنا أيضاً كيف كان الباقِلّانىّ مُتَجنِّياً على الرُّمّانىّ ، مِمّا يَكْشِف لنا عن رُوحِ التَّحَيُّف والانْتِقاصِ التى صاحَبَتْه حِينَ نَعَتَ الرمانىّ بما جاء فى عبارته التى ذَكرتُها فى مَطلَع المسألة .

---

(١) انظر ص ٩٠ ، ٩١ .

شُرَكاء الرُّمّانيّ في اسمِه واسمِ أَبيه

أو

مَنْ اسمُه : عَليّ بنُ عِيسَى

يُوجَد مِنْ بَيْنِ النحويّين مَن اسْمُه (عَليّ بنُ عِيسَى) غَيْر صاحِبِنا أَبِي الحَسَنِ عَليّ بن عِيسى الرُّمّانيّ .

كما يُوجَد أيضا مَنْ تَسَمَّى بهذا مِنْ غير النحويين .

وسأُورِدُ تَعْريفاً بِمَنْ وَقَفتُ عليه مِن الفَريقَينِ :

١ - عَليّ بن عِيسَى بن ماهان :

كان مِنْ كِبار القادة في عَصْر الرَّشِيد والأَمين[1] العَبّاسِيّيْنِ ، وهو الذي حَرَّضَ الأَمِينَ على خَلْع المأْمُون مِنْ وِلاية العَهْد . مات سنة ١٩٥ هـ[2] .

٢ — عليّ بن عيسى الاسْطِرْلابيّ الحَرّانيّ :

اشْتَغَلَ بالأَرْصاد الفَلَكيّة ببغداد ودمشق في أيّام المأمون (٢١٨ هـ)[3] .

---

(١) الأمين : محمد بن هارون الرشيد ، الخليفة العباسي ، مات سنة ١٩٨ هـ . الأعلام ٧ / ٣٥٠ .

(٢) الأعلام ٥ / ١٣٢ .

(٣) (بروكلمان) ٤ / ٢٠٤ ، والفهرست ٣٩٦ .

٣ — عليّ بن عيسى بن عليّ :

قرأ صناعةَ الطِّبّ على حُنَيْنِ بن إسحاق (٢٦٠ هـ)[١] .

٤ — عليّ بن عيسى الصّائغ الرّامَهرمزيّ أبو الحَسَن :

كان واسِعَ الأدَب ، عالِماً بالنَّحْو واللّغة ، مَليحَ الشِّعْر ، صالِحاً ، مات سنة ٣١٢ هـ[٢] .

٥ — عليّ بن عيسى بن داوُد بن الجَرّاح أبو الحَسَن :

كان وَزيرَ المُقْتَدِر العَبّاسيّ[٣] ، وأحَدَ العُلماء الرُّؤساء ، وكان حَميدَ السِّيرة . مات سنة ٣٣٤[٤] .

٦ — عليّ بن عيسى بن عليُ بن عبد الله أبو الحَسَن الرُّمّانيّ :

مات سنة ٣٨٤ هـ[٥] .

٧ — عليّ بن عيسى بن محمد الفارِسيّ السكري أبو الحَسَن :

بغداديٌّ ، أديبٌ شاعِرٌ ، لُقِّبَ بشاعِر السُّنّة لِمُناقَضاتِه لشُعراء الشِّيعَة الإماميَّة . مات سنة ٤١٣ هـ[٦] .

---

(١) (بروكلمان) ٤/٢٧٠ وحنين بن إسحاق : هو أبو زيد حنين بن إسحاق العبادي ، كان فاضلا في صناعة الطب ، فصيحا باللغة اليونانية والسريانية والعربية ، مات سنة ٢٦٠ هـ الفهرست ٤٠٩

(٢) البغية ٢/١٨٢ .

(٣) المقتدر العباسي : هو أبو الفضل جعفر بن أحمد : خليفة عباسي ، مات سنة ٣٢٠ هـ ، الأعلام ٢ / ١١٤

(٤) الأعلام ٥ / ١٣٣ .

(٥) البغية ٢ / ١٨٠ .

(٦) الأعلام ٥ / ١٣٤

٨ — عليّ بن عيسى بن الفَرَج بن صالِح الرَّبَعى أبو الحَسَن :

تِلميذ الفارِسيّ ، وأحَد أئِمّة النحويّين مات سنة ٤٢٠ هـ[١] .

٩ - عليّ بن عيسى بن هبة أبو الحَسَن مُهَذّب الدِّين بن النَّقّاش :

بغداديّ ، عالِمٌ بالطِّبّ ، أدِيب ، له مُشارَكةٌ فى الحديث ، خَدَمَ صَلاح الدِّين الأيُّوبىّ[٢] ومات سنة ٥٧٤ هـ[٣] .

١٠ — عليّ بن عيسى بن أبِى الفَتْح الإرْبِلِيّ :

مُنْشِىء مُتَرَسِّل شاعِر . مات سنة ٦٩٢ هـ[٤] .

١١ - عليّ بن عيسى بن محمد بن أبى مهدى الفِهْرِيّ البَسطى :

مَهَرَ فى العربيّةِ ، وكان عالِماً قَيِّماً بالنَّحْو ، وتَصَدَّرَ لإقْراء العربيّة بحَلَب ، وَفَدَ على مِصْر والإسْكَنْدَرِيّة . ومات سنة ٨١٩ هـ[٥] .

فقد عاصَرَ الرُّمّانيّ مِن العِيسَوِيّة أربعةٌ ، هُمْ :

الصّائغُ (٣١٢) ، وابنُ الجَرّاح (٣٣٤ هـ) ، والسكريّ (٤١٣ هـ) ، والرَّبَعيّ (٤٢٠ هـ) .

اثنانِ مِنْهم نَحْوِيّانِ : الصائغ ، والرَّبَعيّ .

---

(١) البغية ٢ / ١٨١ .

(٢) صلاح الدين الأيوبى : هو يوسف بن أيوب ، السلطان المشهور ، مات سنة ٥٨٩ . الأعلام ٩ / ٢٩١ .

(٣) الأعلام ٥ / ١٣٤ .

(٤) الأعلام ٥ / ١٣٥ .

(٥) البغية ٢ / ١٨٢ .

والذى حَمَلنى على سَرْد هؤلاء العِيسَوِيّة – فوقَ أنّه استِقراء تاريخىٌّ لتتمّة جانبٍ من البحث – ما رأيتُه مِنْ أنّ بعض كُتُب التراجم تُعبِّر عن بعضهم أحيانًا بِـ (علىّ بن عيسَى) فقط دُونَ ذِكْر شىء من نَسَبه وَراء ذلك، مِمّا قد يُوقِع الباحثَ فى لَبْسٍ[١]. فرأيتُ – تحصينًا للبحث وتَنْزيهًا له عن مِثْل هَذا اللَّبس – أنْ أتَتَبَّع هؤلاء العِيسَوِيّةَ فى المراجع المختلفة ذاكرًا ما يكْشِف عن شَخْصِيّة كُلٍّ منهم.

هذا، وقد يكون من الخيْر أيضا أنْ أشير إلى أنّ التّلْقِيبَ بِـ(الرُّمّانىّ) قد تجاوَزَ صاحِبَنا إلى غيْر واحِدٍ.

قال ابن خلكان – فى معرض تعليله لسِرّ تلقيب الرمانى صاحبنا بهذا اللّقَب وأنّه يَجُوز أن يكون نِسْبةً إلى (قَصْر الرُّمّان) بِواسِط، أو إلى (الرُّمّان) الفاكهة المعروفة:

« وقد نُسِبَ إلى هذا وهذا خَلْقٌ كَثِيرٌ »[٢]. لكنّه لم يَذْكر لنا فى هذا الموضع من كتابه من هذا الكثير أحَدًا. وأما صاحب (تاج العروس) فقد أورد من هذا الكثير ما يَقرُب من عشرة[٣].

---

(١) انظر صورة من هذا اللبس المحتمل: فى الفهرست ٢٩٩ فى ترجمة (ابن سريج)، و ص ٣٠٠ فى ترجمة (ابن الصيرفى)، و ص ٣٢٧ فى ترجمة (الدولابى)، حيث أورد صاحب الفهرست (على بن عيسى)، والمعنى به: على بن عيسى بن الجراح الوزير.

هذا، وقد نقل الدكتور المبارك فى كتابه (الرمانى النحوى) ص ٥٦، ٧٩: صورة أخرى من هذا اللبس بين (الرمانى) و (الربعى).

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ترجمة رقم ٤٣٥ هذا، وانظر تعليل ابن خلكان المشار إليه: فى ص ٣٣، من هذا الكتاب.

(٣) انظر (تاج العروس) ٩ / ٢١٩، ٢٢٠. وانظر أيضا الأنساب للسمعانى.

ونَظَراً لذِكْرِ هؤلاء الرُّمَّانِيِّينَ مُتجاوِرِينَ في موضعٍ واحد فقد اكتفيتُ بالإحالة عليه .

كما أن السيوطى فى البغية أَوْرَدَ من الرُّمَّانِيِّين النُّحاةِ ثلاثةً أَحَدُهم صاحِبنا ، وسأذكر الآخَرَيْنِ إذْ قد وَقَعَ اللَّبْسُ بِشَأْنِ أحدهما[1] . وهما :

١ — أبو عبد الله أحمد بن علىّ بن محمد الرُّمَّانى النحوىّ ، المعروف بابْنِ الشَّرابىّ . مات سنة ٤١٥ هـ[2] وهذا هو الذى قد حدَثَ اللَّبْسُ بشأنه .

٢ — أبو الحَسَن علىّ بن عبد الله بن محمد الرُّمَّانىّ التُّونِسىّ ، المُقْرِىء النحوىّ ، تلميذ ابن عُصفور (المتوفى سنة ٦٦٣هـ)[3] .

هذا ، ولم يذكر هذين الرمانيين صاحب (تاج العروس) ضمن مَنْ ذَكر منهم .

(١) انظر هذا اللبس فى ص ٤٧، ٤٨

(٢) البغية ١ / ٣٤٧ ، ٢ / ٣٨٩ .

(٣) البغية ٢ / ١٧٢ ، ٣٨٩ .

أَفْـكارٌ طَرِيفة للرُّمّانىّ

عَرَفْنا أنّ الرُّمّانىّ كان واسِعَ الثقافة ، غَزِيرَ المَعْرِفة ، مُتَفَنِّناً — كما يقولون — فى عُلوم كثيرة ، كما كان أيضاً — كما سنَعْرِفُ بَعْدُ عند الكلام عن شرحه لكتاب سيبويه — قَوِىّ العَقْل ، حادّ الذِكاء ، ولا رَيْبَ فى أنّ تلك الصِّفات التى تَجَمَّعَتْ فيه هى التى جَعَلَتْ منه أُنْمُوذَجاً يختلف عن كثيرِينَ فى عَصْره ، كما أنها ساعَدَتْه على أنْ يُصنِّف تلك الثروة الطائلة من المُؤلّفات ، والتى يجىء شرحُه لكِتاب سيبويه مِنْها فى المَحَلّ الأوّل .

وهذا (الشَّرْحُ) يَفِيض بالأفْـكار الطَّرِيفة ، والنَّظَرات الثاقِبة فى مجال النحو ، والتى لاشَكّ فى أنّها كانت إحْدَى الثِّمار التى أَنْتَجَتْها تلك الصِّفاتُ التى كان يَتَمَتّع بها الرُّمّانىّ .

ورأيتُ من الخير أنْ أذكر — بإيجاز — بعضَ هذه الأفْـكار ، لعلّها تَـكون عوْناً على توضيح شَخْصِيّة الرَّجُل العِلْمِيّة ، ورَسْمِ صُورةٍ مُقارِبةٍ لعَقْله وفِـكره . ومِنْها :

١ — المَعْنَى النّادِرُ له اللّفظُ النّادِرُ :

فالرُّمّانىُّ يَرَى أنّ المَعْنَى إذا كان نادراً فى بابه ، يجِب أنْ يَكون لَفظُه نادراً كذلك فى بابه ، فنادِرُ المَعْنَى له نادِرُ اللّفظْ أيضاً ، فهو يُعلّل — مثلاً — لِـكَوْنِ (صَرُورَةٍ) فى قولهم : مررتُ برَجُلٍ صَرُورةٍ قَوْمُه[1] ، تَـكون للواحِد وغَيْره على صِيغةٍ واحدة هى الإفْراد ، فيقول :

---

(١) الصرورة : الذى لم يحج ، أو الذى لم يتزوج ، اللسان .

« وأمَّا (صَرُورةٌ) : فلا يُثنَّى ولا يُجْمَع ؛ لِما فيه مِن المُبالَغة التى تَقْتَضِى أنْ يَجْرى على طريقةٍ واحدةٍ لِتضَمُّنِه مَعْنَى المُبالَغة ؛ لأنَّ كلَّ مُبالغةٍ تقتضى أن تَكون نادِرةً فى المعنى ، فيَجِب اللَّفظُ أنْ يكون على مُشاكَلة المعنى : فى أنَّهُ نادرٌ لا يُصرَّفُ »[1] .

يُريد الرُّمَّانىّ أنَّ المُبالغة نادرةٌ فى مَعْناها لخُرُوجِها إلى حَدٍّ غَيْر مُتَعارَف ، فيَجِب أنْ يَكون اللفظُ الدَّالُّ على هـذا المعنى النادر نادِراً كذلك لأجْل المُشاكَلة بين المعنى واللفظ ، فَـ (صَرُورةٌ) صِفةٌ قد وَصَلَتْ فى بابِها إلى حَدِّ التفرُّد ، فلَزِمَ لذلك أنْ يَكون لفظُها مُنْسَلِخاً من سائر الصفات ، خارِجاً عن سَبِيل غَيْره مِمَّا ليس بِهـذه المَنْزِلة فى أنَّهُ يُثَنَّى ويُجْمَع .

ويُؤكِّد الرمانىُّ هذا المَعْنَى عند الـكَلام عن المَصْدَر (سُبْحان) فارِقاً بَيْنَه وبَيْنَ مَصْدَرٍ آخَر هو (شُكْرانٌ) ، فيقول :

« ويَجُوز : أشْكُرُ شُكْرانَكَ ، ولا يَجُوز على هذا : أُسَبِّحُ سُبْحانَكَ لأنَّ (سُبْحانَكَ) مَصْدَرٌ لا يتَصَرَّفُ كما يَتصرَّف الشُّكْرانُ والـكُفْرانُ والغُفْرانُ فيُقالُ منه : شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْراً وشُكْراناً .

وإنَّما لم يَتَصَرَّفْ (سُبْحانَكَ) للمُبالغة التى فيه إلى أعْلَى منزلةٍ ، وما كان على المُبالغة فى أعْلَى منزلةٍ لا يَصْلُح فيه الشَّرِكةُ ؛ لأنَّ الشركة تَحُطُّه عَنْ أعْلَى منزلةٍ ، لأنَّهُ يُسْتَغْنِى بأحَد الشَّرِيكَيْن عن الآخَر فى ذلك المَعْنى . كما يُسْتَغْنَى بعالم عن عالم مُساوٍ له فى عِلْمِه ، فإذا كان لا نظير له فى عِلْمِه

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٠٨٤ .

لم يُستغْنَ عنه ، فلهذا لم يتصرّف هذا المعنى ، وكذلك كُلُّ ما فيه مُبالغة إلى أعلى مَرْتبةٍ فهو مُمتَنِعٌ من التصرُّف لهذه العِلّة »[١] .

وكذلك يقول الرماني في حديثه عن قوله تعالى : (السّماء مُنْفَطِرٌ بِهِ)[٢] :

« فأمّا التأويلُ في قوله ـ جَلَّ وعزَّ ـ : (السّماء مُنْفَطِرٌ بِهِ) : فإنّه على مَعْنَى النَّسَب ، وتقديرُه : ذاتُ انْفِطار به ، أيْ مِنْ شأنهما الانْفِطارُ به ، وهو على قولهم : (قَطاةٌ مَعضِّلٌ)[٣] ، أيْ من شأنها التّعضيل ، لا على إثباتِ الفِعْل الذي يجب بالصِّفة .

وكذلك : (امرأةٌ مُرْضِعٌ) ، أيْ ذاتُ رَضاعٍ ، على النَّسب إلى الرَّضاعِ ، لا على إثبات الفِعْل ، ولكِنْ على أنَّ مِنْ شأنها الرَّضاعَ .

ولو قيل : مُنْفَطِرةٌ به ـ لَكانَ على العَمَل في تلك الحالِ .

وإنّما فُرِقَ بَيْنَ النَّسَب والعَمَل ، وكان النسبُ أحَقَّ بإسْقاطِ العَلامة ؛ لأن النسب في هذه الصفات كالنّادِر ، وكان أحَقُّ بإسقاط العلامة لأن النادر في اللفظ على ما هو كالنادر في المعنى .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ ٦٥٦ ، ٦٥٧ .

(٢) سورة المزمل آية ١٨ .

(٣) القطاة : طائر ، سمى بذلك لثقل مشيه ، يقال : قطا يقطو : ثقل مشيه . وقيل : سمى بذلك أخذا من صوته ، يقال : قطت القطاة : صوتت وحدها فقالت : قطا قطا .

والمعضل : التي عسر عليها خروج البيض . اللسان ، مادتي (قطا ، عضل) .

وليس كذلك ما هو على الفعل ؛ لأنه المطرد الغالب والكثير العامُّ ، فجرى على أصل ما يجب للصفة من لحاق السلامة كما يجب للفعل بالاطراد »(١) .

إلى غير ذلك من النصوص التى تؤكد هذه الفكرة التى أدار عليها الرمانى كثيراً من التعليلات .

٢ — البناء على المهمل دليلٌ على جواز التقدير للمحذوفات ، وقصد الإيجاز فى الأساليب .

واعتمادُ القلب المكانىّ فى الكلمة الواحدة واعتبارُه دليلٌ على جواز التقديم والتأخير فى التراكيب وقوّته :

وخلاصةُ الشقِّ الأوّل من هذه الفكرة : أنّ الرمانى يستدلّ على جواز التقدير للمحذوفات فى (النحو) من اللغة ذاتها ومن واقع الاستعمال العربىّ لمفرداتها .

فهو يرى — مثلاً — أنّ مجىء صيغة الجمع فى (ملامح) و (ليال) وما أشبههما على واحدٍ مهملٍ لم يستعمل(٢) ، إنما كان ذلك إيذاناً وتوطئةً لجواز التقدير للمحذوف فى الأساليب وإشعاراً لقصد الإيجاز الذى هو مقصدٌ أصيل فى العربيّة ، وجُلُّ مقصود العرب ، وعليه مَبْنَى أكثر كلامهم .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ :

(٢) ملامح الإنسان : ما بدا من محاسن وجهه ومساويه . وقيل : ما : ما يلمح منه واحدها : لمحة ، على غير قياس ، استغنوا بها عن ملمحة .

وليال : جمع ليلة على غير قياس . والقياس : ليلاة : اللسان : (لمح ، ليل) .

يقول الرمانى فى (باب المَعْدُول إلى فَعالِ) :

« ولِمَ جاز (بَدادِ)[١] وليس له مُؤنّث يُعْدَل عنه ؟... ولِمَ جازَ أنْ يُعْدَل عن مُهْمَل ؟

ولِمَ جازَ أنْ يُجمَع على واحدٍ مُهْمَل فى : مَلامِح ، ومَشابِهَ[٢] ، ولَيالٍ ، ومَذاكير[٣] ؟ وهَلْ ذلك لِما فيه مِن التَّوْطئة المحذوف فى التقدير ؟ »[٤]

ثم يُجيب قائلا:

« والمَعْدُول إلى (فَعالِ) على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهما ـ مَعْدُول عن مُسْتعمَل ...

والثانى ـ ما عُدِل عن مُهْمَل مُؤنّث ، نحو : بَدادِ ، هو مَعْدُول فى المَعْنَى عن (تَبَدُّد) ، وفى التقدير عن مَصْدَر مُؤنّث ... »[٥] .

---

(١) بداد : متفرقة ، يقال : جاءت الخيل بداد ، أى متفرقة . اللسان .

(٢) مشابه : أشباه ، وواحد (مشابه) : شبه ، على غير قياس ، استغنوا به عن (مشبهة) . اللسان .

(٣) مذاكير : جمع ذكر على غير قياس ، وهو العضو المعروف ، اللسان .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٢٨٢ أ .

(٥) قال الأعلم الشنتمرى (هامش كتاب سيبويه ٢ / ٣٩) :

بداد : اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمى التبدد : بدة ، ثم عدلها إلى (بداد) كما سمى البر : برة .

وقياسُه قياسُ ما يُجْمَع على غَيْرِ واحده المُسْتَعْمَل ، فيَكونُ واحِدُهُ مُهْمَلاً ، نحو : مَلاَمِح ، ومَشابِه ، ومَحاسِن(١) ، ومَذَاكِير ، ولَيالٍ .

وإنما جازَ ذلك فيه : ليكون تَوْطِئةً للإيجاز في أنّه يَدلُّ وهو محذوف كدَلالَتِه لو كان مذكوراً »(٢) .

فالبِناء على المُهْمَل في نحو هذا - عند الرماني - إشارةٌ لُغَويّة تُسَوِّغ للنحويِّين تقديرَ المحذوفات والاعْتِدادَ بها والابْتِناء عليها كما لو كانت مذكورةً في الكلام .

كما أنّه أيضاً ظاهرةٌ لغويّة تَدلُّ على قَصْد الإيجاز في الأسلوب وتُمهِّد له .

هذا ، ولم يفُتْ الرماني في أثناء حديثه عن هذه الفكرة ، أنْ يُوضِّح الفَرْقَ بَيْنَ جَواز البِناء على المُهْمَل ، وعَدَم جَواز القِياسِ عليه .

يقول : « ويَجوز أنْ يَبْنُوا على مُهْمَلٍ ، ولا يَجوز أنْ يُقاس على مهمل ؛ لأنّ البِناء عليه تَوْطِئةٌ للإيجاز في البناء على غير مُستعمل ، والقِياسُ عليه يُخرجه عن هذا المَعْنَى ، لأنّه إذا وَجبَ له أتَمُّ التصرُّف بَطَلَ مَعْنَى الاسْتِعارَةِ كما لو وَجَبَ للمُستعير أتَمُّ التصرُّف بَطَلَ معنى الاستعارة وخَرَجَ إلى معنى المِلْك »(٣) .

---

(١) محاسن : جمع حسن ،على غير قياس، استغنوا به عن (محسن) . اللسان .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٣ / ٢٨٤ أ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ٦٢ أ .

ويقول في موضع آخر : « ولا نَقِيسُ على المُهْمَل لأنّ إهمالَه نادِرٌ ، والنادِرُ لا يقاس عليه »[١] .

والرُّمّانيُّ بهذه الفِكرةِ يَفْتح البابَ على مِصْراعَيْهِ أمامَ ظاهرةٍ مِنْ أهمّ الظّواهرِ التي مدّتْ أطنابَها في النّحو العربيّ واستحكمتْ ، وهي التقديرِ المحذوفات ، إذْ هو باستِدْلالِه لما مِنْ واقع اللّغة يُعْطيها قوّةً وأصالة .

وهو بهذا يَقِفُ مع النحويِّين التّقْليديِّين في جانب ، وأهْلُ الظاهر وابْنُ مَضاءٍ[٢] والمُحدثُونَ في جانب آخَرَ[٣] .

وشَبيهٌ بفِكْرته تلك عن البناء على مُهْمَل ، واعْتبارِه تمهيداً للإيجاز وتقديرِ المحذوفات ـ فِكْرتُه عن القَلْب المكانيّ : مِنْ جَدْلِه تمهيداً وإشْعاراً بجواز التقديم والتأخير في التراكيب .

يقول الرماني في (باب تحقير ما فيه قَلْبٌ) :

« وتَحْقِيرُ (لاثٍ) : لُوَيْثٌ : لا يُحقَّر على الأَصْل لِما يَجِب مِنْ إقْرار القَلْبِ ، والأصلُ : لائث »[٤] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ٢٧ ب .

(٢) ابن مضاء : هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن محمد ، القرطبي ، النحوي و الفقيه . الظاهري . مات سنة ٥٩٢ هـ البغية ١ / ٣٢٣ .

(٣) انظر : الرد على النحاة ٧١ وما بعدها (تحقيق د البنا) ، وأصول النحو العربي ٢٠٠ وما بعدها ، ٢١٣ وما بعدها

(٤) لائث : ملتبس مختلط ، يقال : نبات لائث ، ولاث ، أي ملتبس بعضه ببعض ومختلط . اللسان (لوث) .

فأفادَ القَلْبُ مِن الحُسْن فى هذا : أنه لم يُجمَع بَيْنَ حرفَيْنِ مِنْ مَخرَج واحد ، وهما الألِف والهَمزة ، وأنه صارَ بَدَلُ الهمزة الثقيلة ياء هى أخَفُّ منها وأدَلُّ على الأَصْل منها وأشْكَلُ به ، فكانَ أسْهلَ فى اللفظ وأحْسَنَ فى التأليف ، مَعَ الإشْعار بقُوَّة التقديم والتأخير فى مَوْضِعِه لأنه إذا جاز فى الكلمة الواحدة فهو فى الكلمتين أجْوَزُ »[1] .

وتِلْكَ - لَعَمْرى - دِراسَةٌ فِقْهيّة للنَّحْوِ مُمْتِعةٌ ، ومَنْهَجٌ للرُّمّانىّ طَريفٌ .

ومِنْ هذا الباب أيضاً جَعْلُه إتْباعَ حَرَكةِ الرّاء والنُّون فى (امْرِىء ، وابْنِم) لِما بَعْدَها مِنْ حركة الإعراب توطئةً وإيذاناً بما يَجْرى فى الكلام على هذا القياس مِنْ إتْباعِ الأوَّل للثانى فى نحو : يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو . فإتْباعُ الحرف للحرف فى الكلمة الواحدة توطئةٌ لجوازه فى الكلمتين .

يقول عن إتْباعِ الحرف للحرف فى الكلمة الواحدة : « لأنه للتَّوْطئةِ لِما يأتى مِن الإتْباعِ فى الكلمتين »[2] .

فالرمانى - كما ترى - قد جَعَلَ من هذه الظواهر اللُّغَويّة الشاذّة توطئة لظواهر أخرى مُطّرِدةٍ وإشعاراً بها .

وهو فى نظرته هذه إلى الشَّواذّ يكون أكثر تقديراً لها مِنْ غيره مِنَ النحويِّين فيما أعْلَمُ ، إذْ لم يَقِفْ بهذه الشواذ عند حَدِّ إجازة استعمالها ، بل

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٨١ أ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرومانى ٤ / ١٧٤٠ .

ولا عند الدَّعْوة إلى التعليل لها والتماسِ وَجْهِ خُرُوجها عن الأصْلِ فى بابها ، وإنما يَراها لمقاصِدَ لُغويَّة أسْمى ، ولأغراض وفوائد تتجاوز بابَها وتتخطى دائرتها إلى ما هو أوْسَعُ وأرْحَبُ .

وكأنّ الشاذ — عِنْدَه — ليس خارجاً عن أصْله ومُفارِقاً لجماعته ، وإنما هو قد نُدِبَ مِنْ قِبَلِها لغرضٍ نَبيلٍ وهَدَفٍ سامٍ .

ولعلّ مِنْ طَريف ما يراه الرمانى فى هذا الباب أنّ هذه التوطئةَ وذلك الإشعارَ يَكْفِى لإفادتهما ما كان شاذّاً ، حيثُ إنّ الشاذّ يكون حينئذٍ بمثابة إشارة لغوُية و (ضَوْء أخضَر) مِمّا يكفى فى تحقيق الغَرَضِ منه إشارةٌ عابرة ووَمْضةٌ خاطفة ، والشاذُّ كافٍ فى هذا ، ولا حاجةَ إلى الكثرة مِنْ ذلك إذْ يكفى فى التوطئة والإشعار ما كان شاذّاً ونادراً .

يقول فى (باب الاسم الذى تَتْبَع حركتُه حركةَ الصِّفة فى النداء) :

« ولم يَجُز أنْ يَطرِد هذا[1] فى الاسم الواحد ، لأنهّ للتوطئة لما يأتى مِن الإتباع فى الكلمتين ، ويكفى فى التوطئة الحَرْفُ[2] والحرفان »[3] .

٣ — اللَّبْسُ فى الأُصول مَمْنُوعٌ ، وفى العَوارِض مُمْكِنٌ :

لقد حَسَمَ الرُّمّانىُّ الأمْرَ فى واحدة مِنْ تلك المُشْكلاتِ التى يكثر دَوَرانُها على ألْسِنة النحويِّينَ والاعتلال بها ، وهى اللَّبْس .

---

(١) أى إتباع الحركة الأولى للثانية فى (امرىء ، وابنم) .

(٢) يعنى الرمانى بالحرف : الكلمة .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٧٤٠ .

فاللبْسُ – كما يرى – لا يَجوز فى الأُصول ، أمّا ما يَعْرِض من اللّبْس الذى يُؤدِّى إليه تطبيق القواعد فلا يُسْتَنْكَر وُقُوعُه .

وإيضاحُ ذلك:

يقول الصَّرْفيُّونَ : إنّ (فُعَيْل) لتصغير الثلاثى[1] أوْ ما فى حُكْمه ، و (فُعَيْعِل) للرُّباعِى ، و (فُعَيْعِيل) للخُماسىّ الذى قَبْلَ آخِرِه مَدّةٌ .

فإنْ خَرَجَتْ الكلمةُ بحُروفها عن هذا التأصيل : بأنْ كانت عِدّتُها خَمْسةً ليس قَبْلَ الأخيرِ مَدٌّ ، أو أكثر من خمسة ، أو كانت عِدّتُها حرفين – صَنَعْنا بها ما يُحقِّق بِنْيةَ التصغير : مِن الحَذْفِ منها ، أو الزِّيادة عليها .

هذا هو الأصْلِ فى قاعدة التصغير ، ولا لَبْسَ فى شىء من ذلك .

وتَمْضِى القاعدةُ على هذا النَّسَق ، ولكن عند تصغير (عُمَر) ، و (عَمْرو) يَحْدُث لَبْسٌ بينهما إذْ تصغيرهما : عُمَيْر . فمِثْلُ هذا اللبْس – عند الرمانى – عارِضٌ لا يضُرّ ، وينبغى أنْ يُبيَّن بالقرائن .

يقول الرمانى :

« فإنْ قال قائلٌ : فقد يُؤدِّى هذا الوَضْع[2] إلى اللبْس فى تحقير عَمْرو ، وعُمَر ، وعُمُر ، وعَمْر[3] ، وعُمَر ؛ كُلُّه يَجِىء على : عُمَيْر[4] ، فلا يَتبيَّن تحقيرُ أىّ شىء هو مِنْ هذه الأَبْنية ؟

---

(١) المراد بالثلاثى : ما كان عدة حروفه ثلاثة . وكذا نظائره بعد .

(٢) أى كون تحقير الثلاثى كله على (فعيل) .

(٣) هذه الكلمة والاثنتان اللتان قبلها ، بمعنى : الحياة . اللسان . والأولى والأخيرة علمان .

(٤) فى الأصل : « عميرة » بالتاء ، تحريف .

قِيلَ له : إنّ اللَّبْس الذى لا يجوز : هو الذى يُوضَع عليه الكلام .

فأمّا اللبسُ العارِضُ فهو شىء لا بُدّ مِنْ أنْ يَلحَق بعضَ الكلام حتّى يُبيَّن بغير ذلك اللفظ ، وهذا ما لا بُدّ منه فى سائر الأبواب لكثرة وُجوه القياس واتِّساع تَصرُّف الكلام ، ولا سَبِيل إلى الاحْتِياط مِنْ هَذَا فى المَوْضُوع[١] ، إلا بتَطْويلٍ واختِلافِ الحرُوف مع اتِّفاق معنى التصغير ، وذلك خَلْفٌ[٢] لا يجوز ، لأنّ الأصل إذا اتّفَقَ المَعْنَى أنْ تَتّفِق علاماتُه ، وإذا اختلف المعنى أنْ تَختلف علاماتُه ، فإنْ أدّى القياسُ إلى إلباسٍ عارِضٍ بُيِّنَ بغير ذلك اللفظ .

ولا بُدّ مِنْ أنْ يكون حُكْمُ العارض على خِلاف حكم اللّازِم المُطّرِد . وقد بَيَّنّا هذا فى غيرموْضِع »[٣] .

ويقول أيضاً فى : (باب جَمْع الاسْم المُضاف) :

« ولِمَ جازَ : أَبُو زَيْدٍ ، على مَعْنَى قَوْلكِ : أَبُونَ[٤] ، مع ما فيه مِن الإلْباس بالواحد المَرْفُوع ؟ »[٥] .

ثم يُجِيب قائلاً : « فأمّا (أَبُو زَيْد) على مَعْنَى الجَمْع ، فصَحِيحٌ وإنْ

---

(١) الموضوع : الوضع ، اللسان

(٢) الخلف : الردىء من القول ، اللسان .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/٥٦ ب .

(٤) أبون جمع أب ، ثم أضيفت (أبون) إلى زيد ، فحذفت النون للاضافة ، فصارت : أبو زيد .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٥٢ أ .

وَقَعَ فيه اللبسُ ، لأنّه عارضٌ لم يُوضَع الكلامُ عليه ، بل وُضِع على إحكامٍ ثم عَرَضَ في بعضه اللبسُ ، فيجب أنْ يُبيَّن بغيره »[1] .

ومِنْ هذا الغير الذي يُبيَّن به - كما يَرى الرماني - : سياقُ الكلام مثلاً :

يقول : « والأصلُ في (وَدّ) : وتِدٌ ، سكّنه بنو تميمٍ[2] على قياس (فَخْذ) ، ثمّ أدغموا .

ومِثلُ هذا شاذٌّ ، لِما يَدخُله مِن اللّبْس بالمُضاعَفِ ، إلاّ أنهم احتملوا ذلك للثّقَل في الإظهار ، واعتمدُوا على البَيانِ بما يَصْحَب الكلام »[3] .

فاللبسُ الممنوع : هو ما وُضِعتْ عليه الأصُولُ . أمّا اللبسُ العارِضُ فجائزُ الوُقوعِ إذْ لا سَبيلَ إلى تحاشِيهِ بيُسْرٍ وسُهُولةٍ .

وشَبيهٌ بِفكْرة الرماني هذه عن اللبْس فكرةٌ أخرى هي :

(الإعْلالُ المُجْحِف بالكلِمة ممنوعٌ في الأصول ، وجائزٌ في العوارِض) .

يقول : « ولا تَعْتَلُّ واوُ (شَوَيْتُ) ، ولا ياء (حَيِيتُ) كما اعتلّتْ واوُ (قوَلْتُ) وياء (هَيِبْتُ) ، لأنّ اللام إذا اعتلّتْ صحّتْ العَيْنُ ، وأنتَ تقول : شَوَى ، فتُعِلُّ اللامَ ، وتقول : أحْيا ، فتُعِلُّ اللامَ .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، ٤ / ٥٣ أ .

(٢) بنو تميم : قبيلة . وتميم : هو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر ، اللسان ١٤ / ٣٣٧ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ١٩١ أ .

وإعلالُ اللام أحقُّ مِنْ إعلال العين لأنّها موضعُ التغيير بتعاقُبِ الزيادات المعانِي ، فإذَا وَجَبَ لها الإعلالُ سَقَطَ عن العينَ ، لِئلاّ يَلحقَ الكلمةَ إجْحافٌ فى أصل الإعلال بإجرائه على العين واللام .

فأمّا ما يَعرض مِمّا يُؤَدِّى القياسُ إليه ، فلا يُستَنْكَر فيه الإعلال حتَّى يَصير على حَرْفٍ واحد ، كقولك : عِ كَلاماً ، و : شِ ثَوْباً ، لأنّ هذا أدَّى إليه القياسُ مِنْ غَيْر أنْ يُوضَع أصلُ الإعلالِ عليه ، فهو يَجرِى مَجْرَى العارض وهو بخِلاف ما تُوضَع الأُصُولُ عليه »[1] .

٤ — وُجُوبُ تَقْلِيلِ الأُصُولِ وتَكْثِيرِ الفُرُوعِ :

الرُّمّانىُّ يُعْنَى بتَأْصِيلِ الأشياء ورَبْطِ النظائر بأمْرٍ عامّ يَجْمَعها . ومِنْ هنا كان يَضَع لكُلّ بابٍ — كما ستَعرف[2] — أصْلاً عامًّا يَدُور عليه وتَنْعَقِد به مَسائله وتَرْجِع إليه جميعُ فُروعه .

ولا رَيْبَ فى أنّ ذلك المَنْهج يُيَسِّر على الدّارس معرفةَ حُكْم تلك الجُزْئِيَّات المُتعدِّدة والفُروع الكثيرة التى تندرج تحت كلّ باب عن طريق جَمْعها تحت أُصولٍ قليلة يَسهل استيعابُها ليُعْمَلَ عليها بعد تَمكُّنها فى النَّفس . وها هو ذا يُصرِّح بأنّه يَنتهج هذا المنهج ويَقصِد إليه ، كما يُصرِّح أيضاً بالهدف منه والغاية مِنْ وراء تلك الطريقة عند حديثه عن توجيه مذهب الخليل بأنّ (لَنْ) الناصبة للمضارع أصْلُها : لا أنْ .

يقول : « ووَجْهُ هذا القَوْل : أنّه لما كان ينبغى تقليلُ الأُصول

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥ / ١٩٠ أ .

(٢) انظر هذا فى الكلام عن منهج (شرح الرومانى لكتاب سيبويه) ٤ .

وتكثيرُ الفُروعِ لتُضبَطَ الأُصولُ وتَنعقِدَ في النفس على أمكنِ ما يكون وَتَقتضي فُروعَها فتُغْنِي بحِفظِها عن حفظ فروعها - راعى هذا الأَصْلَ .. »(١) .

وهذه الفِكْرة - عند الرماني - مِن الأُصول الهامّة التي كان يعتمد عليها اعتماداً كبيراً ، وبخاصّة في شرحه لكتاب سيبويه كما سيأتي بيانُه .

ولم يَقِف الرماني بهذا الأَصْل الهام عِند حَدِّ اعتِمادِه منهجاً تَصْنيفيّاً لشرحه فَحَسْبُ ، وإنّما يَعتَدُّ به في بحثه المسائل الجزئية أيضاً على نحو ما مرَّ بِنا في النص السابق ، وكما يقول في (باب أَلِف التأنيث في الممْدُود) عند التعليل : لِمَ كانت الهمزةُ في الممدود مُنْقلِبةً عن الألِف وليست علامةَ للتأنيث برأسها ؟

يقول : « والألِفُ الآخِرة في (حَمْراء) هي التي للتأنيث . وإنّما وَجَبَ أنْ تَكون مُنقلِبةً لئلاّ يُجمَع بين ساكنينِ ، ولم يَجُزْ أنْ تَكون أصْلاً في التأنيث لِما يَجِب مِنْ تقليل الأُصول وتكثيرِ الفُروع فيما يَتوجَّه فيه ذلك ويَحْسُن »(٢) .

ولا يَخْفَى قُربُ الشَّبَهِ بين هذه الفِكْرة وبين الفِقْهِ وأُصولِه .

٥ - الأُصُولُ مُقيَّدةٌ بالعَوارِض الصَّحيحةِ :

يَهتَمّ الرماني - كما أشرتُ فيما سبق - اهتماماً بالِغاً بتأصيل الأحكام

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/ ٩٥ ب .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/ ٢٣٤ ب .

والقَواعد ، فكلُّ شيء عنده يَرجع إلى أصْل عامّ يَندرج تحته ، وقاعدةٍ كُلِّيّة تَعمُّ جزئيّاتِها ، وهذه القواعد الكلّية ، لها من السُّلْطة والهَيْمنة بحيثُ تَبسُط نفوذها على ما يندرج تحتها ، ويَلزم لذلك أنْ تكون مُطّردةً .

وهذا الاطِّراد الذى يَجب للقاعدة ، وتلك الهيمنةُ والسلطة المَبْسُوطَتان على أفرادها ، لا يُؤثِّر فيه ما يُخالِفها مَتَى كانت هذه المُخالفة بِناء على أصْلٍ آخَرَ مُعْتَدّ به ، وعِلّةٍ صَحيحةٍ تجوِّز الخُروجَ عن ذلك ؛ إذ « كُلّ خُروجٍ عن الأَصْل مِنْ غير عِلةٍ تَصحح فإنّه لا يَجوز »[1] .

وحينئذٍ فلا تَضُرّ هذه المُخالفة العارضة بعُموم القاعدة وكُلِّيّتها ، إذ القاعدةُ موضوعةٌ أصلا لِما ليس فيه مانعٌ يَمنع من تطبيقها ، وأنّ هذه المَوانعَ مَرْعيّة عند وضْعِها .

فالفاعلُ — مَثَلا — مَرْتَبتُه التقديمُ على المفعول به ، وهذا أصلٌ عامّ ، فإذا عَرَضَ ما يَمنع من تطبيقه من نحو قوله تعالى : « وَإِذا ابْتَلَى إبْراهِيمَ رَبُّهُ »[2] ، مِمّا وجب فيه تأخيرُ الفاعِل لاتّصاله بضمير المفعول ، فإنّ ذلك لا يَضُرّ ولا يُخلّ بعُموم القاعدة التى تُوجِب تَقدُّمَ الفاعل ، وكأنّ هذه العَوارضَ قُيودٌ للقاعدة ، فالأُصولُ مُقيّدةٌ بالعوارض الصحيحة ، على حَدّ تعبير الرمانى .

وهذا أشْبَهُ بتقييد النصوص العامّة فى الشّريعة الإسلاميّة بغَيْرِها

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى .

(٢) البقرة : ١٢٤ .

من النصوص . وهذا يَدُلّ على اعتماد الرمانى فى بحثه النحوى على ثقافته فى الفُروع الأخرى .

يقول الرمانى فى (باب المُذكَّر الذى يُسمَّى باسْم الاثنَيْنِ وجَمْع السّلامة) :

« والتّسْمِيةُ بِـ (مُسْلِماتٍ) أو (ضَرَباتٍ) يجوز فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

الحِكايةُ ، وتَرْكُ الصَّرْفِ على قياس (طَلْحَةَ) ، وتَرْكُ الصرف بإذْهابِ التنوينِ وتَرْكِ الإعرابِ على ما كان على حِكاية الإعراب . .

وهذا[1] أضْعَفُ الوُجُوهِ لخُروجِه عن الأكثر فى القياس ، إلاّ أنّه جازَ لأنّه أخَذَ الحُكْمَ مِنْ أصْلَيْنِ صَحِيحَيْنِ بما يَقتضى له ذلك فى القياس الصحيح .

وفى التنزيل : (فإذَا أفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ)[2] بالصَّرْفِ على الحِكاية .

فإنْ قال قائلٌ : وكيف يجوز ذلك مع أنّه مؤنّث مَعرِفة ، وهذان الشّيْئان اللذان قَبِلْنا بهِما تَرْكَ الصَّرْفِ ؟

قِيلَ له : لأنّه قد عَرَضَ فيه عارِضٌ يُخْرِجه عن هذا الأصْل إخْراجَ المُسْتَعارِ كما عَرَضَ فى (هِنْدٍ) و (جُمْلٍ) عارِضٌ يُخرِجه عن الأصل هذا الإخْراجَ ، والأُصُولُ مُقَيَّد [ةٌ] بالعَوارِض الصحيحة ، فما عَرَضَ فيه

---

(١) أى الوجه الثالث .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

مِن الحكاية الذي يَقتضى أنْ يَجرِىَ على حالِهِ الأُولى كالذى عرض فى هذانِ وجُمَلٍ من الخِفّةِ .

وهذه عِلَلٌ صحيحة تُخرِج عن الأصل على الوَجْهِ الذى بَيّنّا »[1] .

ويقول أيضاً : « ... الأصْل فى الصِّفة أنْ تَلِىَ الموصوفَ لأنّها معه بمنزلة اسْمٍ واحد ، وإنّما يَجوز الفَصْلُ على الاتِّساع ، فإذا عُقِد الأصلُ على الحقيقة التى تجب للشىء لم يُعْتَرَضْ عليها ما يَكون مِن الموانع التى تعترض فى الكلام ، ولهذا نَظائرُ ، منها :

أنّ الخَبَر المبتدأ مَوْضِعُهُ التأخيرُ ، ومع ذلك فقد يَعرِض عارِضٌ يمنع مِن التأخير ، كقولك : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وأَيْنَ زيدٌ ؟

ومِنْ ذلك : أنّ الفاعِل مَوْضِعُه التقديمُ قَبْلَ المفعول ، وقد يَعرض عارِضٌ يَمنع من تقديمه ، كقوله - جلّ وعَزّ - : (وَإِذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[2] ، لا يَجوز للعارِض مِنْ جِهة الضَّمير : وإذ ابْتَلَى ربُّه إبراهيمَ .

فكانَ هذا الأصْلُ مُقيّدا بأنّه واجبٌ ما لم يَعرض مانعٌ كما يَكون فى سائر الأصول المُقيّدة لهذا المَعنى ...

وكُلُّ هذا إنّما هو لِعارِضٍ مانِعٍ لو زالَ لَرَجَعَ الكلامُ إلى حقيقته »[3] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٢٤٨ أ .

(٢) البقرة : ١١٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٣ / ١١٠٢ .

٦ — تَغْيِيرُ الإعرابِ لا يُخِلّ بجريانِ الكلامِ مجرى المَثَلِ بخِلاف تغيير الحُروف :

يقول الرمانى :

« وتقول : رَجَعَ فُلانٌ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ ، فهو فى موضع : رَجَعَ القَهْقرَى ...

ولا يجوز : رَجَعَ عَوْداً على بَدْء ؛ لأنه قد كَثُر بالإضافة حتى رُفِضَ التغييرُ فيه واستُوحِشَ منه ، كما يكون ذلك فى المَثَل فى أنه إذا كَثُر لم يُغيَّرْ .

ولكنْ يجوز : رَجَعَ فلان عَوْدُهُ على بَدْئِهِ ، لأنّ تغيير الإعراب لا يُعتَدّ به فى خِلاف الكلام الأوّل إذْ[1] كانَ إنّما هو بحركةٍ لا يَتباعَد بها عن حال الأوّل ، وليس كذلك الإضافةُ وتَرْكُها لأنه تغييرٌ بالحروف »[2] .

فتغييرُ الإعراب - كما يقول الرمانى - لا يُؤثِّر فى جَرَيان العبارة مجرى المَثَل ، لأنه هَيِّن لا يَتباعَد به الكلامُ البُعْدَ الشَّديدَ عن الكلام الأوّل ، وذلك بخِلاف التغيير بالحُروف فإنه يُؤثِّر فى ذلك الجَرَيانِ ويُخِلّ به .

وقد أكّدَ الرمانى هذه الفِكرةَ أيضاً فى قولهم : « سَمْعٌ وطاعةٌ » ، حيثُ يجوز فيه الرَّفعُ والنَّصبُ ، ولا يجوز إظهارُ ما يَرْتفِع عليه

---

(١) فى الأصل : « إذا » تحريف .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧١٠ ، ٧١١ .

ولا إظهارُ ما يَنتصب عليه ، لأنه صارَ كالمَثَل الذى لا يُغيَّر ، ولـكنّ التغيير الإعرابىّ لا يُخرِجه عن هذا الشَّبَه ، بخِلاف التغيير بالحُروف مِنْ حَذْفٍ أو زِيادةٍ[1] .

٧ — ثُبوتُ الشَّىْء وذَهابُه أَتَمُّ فى البَيانِ عن فائدتِه عند ثُبوتِه :

يقول الرمانى :

« وإنَّما وَجَبَ إذْهابُ التَّنوينِ فى الوَقْف لأنَّه زائدٌ لمَعْنًى يَقتضى أنْ يَكون حالُه فى الوَصْل على خِلافِ حالِه فى الوقف ليَدُلَّ على المَعْنَى بما هو أَتَمُّ فى البَيان عنه . «ونَظِيرُه تاء التأنيث» ، فى أنها تَذْهَب فى الوقف وتُبْدَل منها الهاء ، لأنها زائدةُ لمعنًى ، فاقتَضَى ذلك أنْ يكون حالُها فى الوصل على خِلاف حالِها فى الوقف للبيـــان عن المعنى بأَتَمِّ ما يُمكِن أنْ يُبيَّن عنه .

فالعِلَّةُ فى إذْهابِ كُلٍّ واحدٍ منهما فى الوقف واحدةٌ »[2] .

٨ — التَّقديرُ الصَّحيح يُعْمَلُ عليه كما يُعمَل على التَّحقيق :

يقول الرمانى :

« و (ثَمانٍ) يَنصرِف ، ولا يَنصرف (صَحارٍ) . تقول : رأيتُ ثَمانياً ، ورأيتُ صَحارِىَ قَبلُ .

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للرمانى ٢ / ٥٦١ وما بعدها .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٥ / ١١ أ .

وإنما انصرفَ (ثمانٍ) لأنّ هذه الياء ياء النسبةِ لَحِقَتْ في ثمانٍ ورَباعٍ على تقدير مَعْنَى النسبة مِنْ غَيْر أنْ يَكون على معنى النسبة[1] ، وذلك للإشعارِ بأنّ التقدير الصحيح يُعْمَلُ عليه كما يُعْمَل على التحقيق »[2] .

٩ - وُجُوبُ مُراعاةِ المَعْنَى واللَّفظ عند الإعراب :

وهذه الفِكْرة وإنْ كانت دائرةً في كتاب سيبويه دَوَرانًا أساسِيًّا ، ويعتمد عليها النحاة في بحوثهم بعامّةٍ ، إلاّ أنّ للرماني فيها - فيما أعلم - ذلك (التقنين) الصريح الذى ستراه ، فلقد صاغَها على شكل قاعدةٍ كُلِّيَّة وقانون عامّ يَرعاه ويَسير على مُقْتضاه ، فهو يُوزع الأحكامَ الإعرابية بناء عليه ، ويَرُدّ بعض التراكيب تَوْفيةً لحَقّه .

فاسمَعْه يقول في (باب المفعول له) :

« .. المعاني على وجهين :

مِنها ما يَدْعُو إلى الفِعْل ، ومنها ما لا يدعو إليه .

فأكلتُ الطعام شَهْوةً له ، صحيحٌ ؛ لأنّ الشهوة للطعام مِمّا تَدْعُو إليه .

---

(١) وقيل : (ثمان) منسوب إلى الثمانية أو الثمن ، حذفت إحدى يائى النسبة وعوض منها الألف .

ومثل ذلك قيل في (رباع) - أى الذى ألقى رباعيته ، وهى إحدى الأسنان الأربعة في مقدم الفم - أى أنه منسوب إلى رباعية .

انظر : الرضى ١ / ٣٩ ، واللسان : (ثمن ، ربع) .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٢٤٥ ب .

ولو قلتَ : أكلتُ هذا الطعامَ تَرْكَ شهوةٍ له ، لم يَجُزْ ، لأنَّ تَرْكَ الشهوة وإضعافَها لا يَدْعُو إليه .

ولو قلتَ : شربتُ هـذا الدَّواء الـكَرِيهَ شهوةً له ، لم يَجُزْ وكان كلاما فاسداً ، لأنَّ الدواء الـكريه لا يُشْتَهَى .

ولو قلت : شربتُ هذا الدواء الـكريهَ انْتِفاعاً به ، جازَ ، لأنَّ الدواء الـكريه قد يُشْرَب للانتفاع به .

ثم يقول بعد هذا : « فتَدَبَّرْ ما يَصِحّ فى هذا مِمَّا لا يصح ، ولا تَنظر إلى ظاهِر الإعراب وتُغفل المَـعْنَى الذى يَقَع عليه الإعراب ، لتكونَ قد مَيَّزْتَ فيما تُجيزه أو يَمتنع فيه : صَوابَ الـكلام مِنْ خَطَئِه ، فإنَّ صِناعة النحو مَبْنِيَّةٌ على تمييزِ صوابِ الـكلامِ مِنْ خطئه على مَذاهب العرب بطريق القِياس الصحيح »[١] .

فالإعرابُ ـ كما يَذكر الرمانى ـ فَرْعُ المعنى ، ويَنبغى على الناظر فى كلام العرب أنْ يُراعِىَ الأَمْرَيْنِ معاً : المَـعْنى ، واللفظ . فهُمَا تَوْأمانِ لا يَنفصل أحدُهُما من الآخَر .

ويقول أيضاً تعليقا على الأَوْجُه الإعرابية الجائزة فى بعض الأمثلة :

« فالأحكامُ فى هذه الأوجه الثلاثة مُختلِفة على ما بَيَّنتُ لك . وهذا يُبصِّرك أنَّ الإعراب لا يستقيم إلاَّ بَعْدَ فَهْمِ المعنى حتى يَجْرِىَ على حَقِّه والوَجْهِ الذى هُوَ له »[٢] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٢ / ١٠٢٣ .

والرمانى يُلحّ فى تأكيد هذه الفكرة كثيراً :

فيقول عن التَّوابِع : « والمَنصُوبُ والمرفوع يَجرى فى إتباع المَعرِفة والنكرة مَجرى المجرور ؛ لأنّ التابع يَجِب أنْ يَكون على حَدّ المتبوع فى لَفْظِه كما يجب أنْ يَتْبَعه فى مَعْناه ، فلمّا تَبِعَ المَجرورَ فى معناه تَبِعَه فى لفظه ، فكذلك لمّا تَبِعَ المرفوعَ والمنصوبَ فى معناه تَبِعَه فى لفظه . فعَلَى هذا قِياسُ الباب »[1] .

ويقول عن إجْراء بعض ما لا يَعْقِل مُجْرَى ما يَعْقِل فى بعض الأحكام : « فلمّا أُجْرِيَتْ فى المَعْنَى مُجْرَى ما يَعْقِل على التشبيه أُجْرِيتْ فى اللفظ مُجْرَى ما يَعْقِل على التشبيه أيضاً ، لأنّ اللفظ يَتْبَع المعنَى بِما يَجِبُ بطَريق القِياس الصحيح »[2] .

ويقول : « واختِلافُ اللّفظِ لاختِلافِ المعنَى ، واتِّفاقُ اللفظ لاتِّفاقِ المعنَى ، وما خَرَجَ عن ذلك فعَلَى جِهةِ العارِضِ »[3] .

ويقول : « وهذا[4] مَذْهَبُ سيبويه فى تَرْتيب الكلام وما يَقْتَضِيه المعنَى مِمّا لا يقتضية ، فإذا جرَى ترتيبُه على ما يقتضيه المعنى حَسُنَ ، وإذا جرَى على خلاف ذلك قَبُحَ ولم يَجُزْ ، وخَرَجَ عن مَذهب العَرَب فى كلامِها التى تَطْلُب فيه أنْ يَكون مُرَتَّباً على مُقْتَضَى المعنَى »[5] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٩٥٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٠٩١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى :

(٤) أى حكم الصفة من حيث الإتباع والقطع .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ /١١٧٥ .

فالمَعنى هو الأَصل واللفظُ له تَبَعٌ ، فما هو إلاّ وعاءٌ تُصَبُّ فيه المعانى ومَعْبَرٌ إليها ، وتَحسينُه إنما يكون مِنْ أجلِها ورِعايةً لحقِّها .

ولَعلّ اهتمامَ الرُّمّانىّ بالتأكيد لهذه الفِكرةِ – التى يَطول بنا الحديثُ كثيراً إذا ما عَرضتُ لما يقول بشأنها – راجعٌ إلى ما كان يَدور فى ذلك العَصْر مِن ادِّعاء المناطِقة بأنّ النَّحْو إنما يُعنَى بالألفاظ ولا يُعنَى بالمَعانِى[1] .

ويَصل بِنا الرمانى إلى قِمّة الرَّبْط بَيْنَ اللفظ والمعنى حِينَ يَفرِّقُ بين كُلٍّ مِن النَّعْت والخَبَر والحال ، وأنّ الإعراب يَختلف باختلاف المعنى المراد :

فالنعتُ للبَيانِ ، والخبر للفائدة ، والحال للزيادةِ فى الفائدة . فبِحَسَبِ المُراد يَكون الإعراب .

ولا يَقِف الرمانى بتَبَعيّة اللفظ المعنى عند حَدِّ الإعراب ، وإنّما يُطبِّق هذا المَبْدأَ العامَّ فى الاشتِقاق وما يَتْبَعه مِنْ أَصالةِ بعض الحُروف أو زِيادتِها .

---

(١) نجد هذه الدعوى واضحة فيما جاء على لسان (متى بن يونس المنطقى ، سنة ٣٢٨ هـ) أثناء مناظرته للسيرافى .

انظر هذه المناظرة فى كتاب (المقابسات) ٦٨ . وانظر من كتابنا هذا : ص ٥٥ ، ٥٦ وهـ ٢ من الثانية ولابن جنى فى الخصائص (١ / ٢١٥) بحث عنوانه : « باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى » .

وانظر أيضا من الخصائص ١ / ١٥٠ .

يقول – عند بيانه للحروف الزائدة فى كلمة (إنْسان) – :

« وإنْسانٌ من (الأُنْسِ) ، وهو أَوْلَى مِنْ أَخْذِه من (النِّسْيانِ) ، لأنَّ الأُنْسَ أغْلَبُ عليه وأحسنُ فى صِفَتِه من النِّسْيان ، والأغلبُ عليه صِفاتُ المَدْحِ لا صفاتُ الذَّمِّ ، ودليلُ ذلك قولُ الله – جَلَّ وعَزَّ – : (وَلَقَدْ كَرَّمْنا بَنِى آدَمَ)[1] ، فَهُمْ على أَصْلِ تَكْرُمةٍ ، إلاَّ أنْ يُحْدِث منهم إنْسانٌ خَطيئةً فيَخْرُجَ إلى الإهانة والمَلامَة واسْتِحْقاق العُقوبة .

فهذا دليلٌ على أنَّ (إنسان) : فِعْلان ، مِن الأُنْس ، وكيْفَ تَصرَّفَتْ الحالُ فالنُّونُ الأخيرة زائدة فيه »[2] .

وهكذا يَمْضِى الرمانى فى شرحه لكتاب سيبويه على هذا النحو مِنْ وُجُوب تَمْهِيَة اللفظ للمعنى ، أو بعِبارةٍ أخرى : ابْتِناء الأحكام اللفظية الصِّناعيّة على النَّواحِى المعْنويّة .

١٠ — كُلُّ ما خَرَجَ عن أَصْلِه فهُوَ لغَرَضٍ :

يَحْرِص الرمانى دائما – كما هو الحال عند البصريين – على التعليل لكُلِّ ما خَرَجَ عن أصله وشَذَّ عن بابِه ، إذْ هو يَرَى أنَّه لم يَشِذَّ على وَجْهِ المُصادَفة والتَّجْزِيف ، وإنَّما يَجْرِى ذلك على وَفْقِ أَقْيِسةٍ صحيحةٍ وعِلَلٍ مُعْتَبَرَةٍ ، إذْ العَرَبُ – عنده – أُمَّةٌ حَكِيمَة لا تُلْقِى بالكلام على عَواهِنِه .

---

(١) الإسراء : ٧٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ١٧٣ أ .

وما اختاره الرمانى فى اشتقاق (إنسان) هو مذهب البصريين ، وانظر فى المسألة : الإنصاف ٢ / ٨٠٩ / مسألة ١١٧ .

يقول : « وهذا[١] لا يُقاسُ عليه ، ولـكنْ يُبَيِّن وَجْهَه إذْ تَكلَّمتْ العَرَبُ به .

وإنّما لا يُقاس لأنّه على طريق النادِر »[٢] ، « وذلك لأنّه وإنْ كان على طريق النادر فهو على أُصُولٍ صحيحة ، وليس يجْرى على المُجازَفة . . . بَلْ على أصْلٍ صحيح »[٣] .

فالرمانى يَرَى أنّ النادر – وإنْ فارَقَ أصْلَه وَخَرَجَ عن قِياسه – ليس شَيْطاناً مارِداً أو وَلِيدَ سِفاحٍ ، وإنّما هو ظاهرة لُغَوِيّة وَرَدَتْ عن أناسٍ مُوَثَّقِينَ ، ولا فَرْقَ بَيْنَه وبين المُطّرد إلاّ بمقدار الشُّيُوع والعُموم فى هذا والنُّدْرة والتّفرُّد فى ذاك ، وللمطرد حَظُّه مِن اسْتِعماله والقِياس عليه ، وللنادِرِ حظه كذلك من استعماله فقط دُونَ القياس عليه ، مع بَيانِ وَجْه خُرُوجه عن الأصْل .

هذا ، ولم يَقِف الرمانى فى بحثه للشاذّ عند التعليل له وتَبْيِينه للسَّبَب الذى لأَجْلِه قد شَذّ ، بمَعْنَى أنّه لم يَحْصُرْ حديثَه عن الشاذّ فى نِطاق التعليل له والْتِماسِ الوَجْهِ الصحيح لشُذُوذِه فَحَسْبُ ، وإنّما كان الأَمْر عنده أَوْسَعَ من ذلك وأَعَمّ ، إذْ يَرَى أنّ للشاذّ أغراضا وفوائد تتجاوز بابَه وتَتخطّى دائرتَه إلى ما هو أَوْسَعُ وأَرْحَبُ : كأن يَعُدّ ذلك الشّاذّ تمهيداً لبعض الظواهر اللغوية ، على نحو ما مَضَى فى الفكرة الثانية مِنْ جَعْلِه الجَمْعَ

---

(١) يعنى الشاذ والنادر .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٢٦٩ أ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٠ ب .

فى (مَلامحَ) وأخواتِها على واحد مُهْمَلٍ بمثابة التمهيد والتوطئة لجواز التقدير المحذوف ولقصْدِ الإيجاز فى الأساليب ، وجَعْلِه القلْبَ المكانىّ تمهيداً وإشعاراً بجواز التقديم والتأخير فى التراكيب ، وكذلك جعْله إتباعَ حركة الراء والنون فى (امْرِىء ، وابنِم) لِما بعدها من حركة الإعراب توطئةً وإيذانا بما يَجرى فى الكلام على هذا القياس مِنْ إتباع الأول للثانى فى نحو : يا زَيدَ بْنَ عَمْرٍو .

فقد بانَ لنا مِمَّا سَبَقَ أنّ الرمانى يَنظر إلى الشاذ نظرةً أكثرَ تقديراً مِنْ غيره من النحويين فيما أعلمُ ، إذْ لم يَقِف به عند حَدّ إجازة استعماله ، بل ولا عند الدّعْوة إلى التعليل له والتماس وَجْهِ خُروجه ، وإنما يراه - كما ذكرتُ - لأغراض أوْسَعَ ومَقاصِدَ لغويّة أسْمى[١] ، وكأنّ الشاذّ - عنده - ليس خارجا عن أصْلِه ومُفارِقا لجماعته ، وإنّما هو قد نُدِبَ مِنْ قِبَلِها لغرَضٍ نَبيلٍ وهَدَفٍ سامٍ .

وعلى هذه الشاكلة كانت غالِبُ تعليلاته للشّواذّ . ومِنْ هُنا نَراه يَسْتَدِلّ على قُوّة النِّداء فى التعريف ، بحَذْفِ حَرْفِه مع بَقاء أثَرِه فى النكرة على سبيل النُّدُور .

---

(١) كما أن الرمانى - تقديرا النادر - قد احتج به لبعض المذاهب على نحو ماصنع بالنسبة لمذهب الأخفش فى أن الضمير فى (لولاى) مجرور استعير للمرفوع . احتج له بالقول النادر ، ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٤٥ .

وإلى هذا الحد يكون الرمانى أعدل من الكوفيين فى موقفهم من النادر ، حيث يقيسون عليه ، فإن فى موقفهم هذا افتياتا على حق المطرد ، وإلا فأى فرق بينهما حينئذ ؟ .

يقول : « وما الشاهدُ فى قول العرب : . أَصْبِحْ لَيْلُ . ؟ وهَلْ ذلك على طَريقِ النادر فى الـكلام للإيذان بقُوّةِ تعريف النداء ؟ »[1] .

وهكذا تتأكد لنا نظرةُ الرمانى إلى الشاذّ ، تلك النظرةُ القائمة على التقدير واحْترام المَسْمُوع ، على أنْ يُوضَع فى مَرْتَبتِهِ ويُنْزَل مَنْزلَته : فيَجبُ اسْتِعمالُه كما وَرَدَ ، ثُمّ هو قد شَذّ بناء على أُصُولٍ صحيحة وعِلَلٍ مُعْتبرةٍ . ثم هو ـ فَوْقَ هذا وذاك ـ لأغراض نبيلة ومَقاصِدَ جليلة تَعُود على العربيّة وفَلْسَفتِها بالفائدة والخَيْر .

١١ — التَّغْييرُ يُؤْنِس بالتغيير :

وهذا مَبْدأ مشهور عند النحويين ، وقد اعْتَمَدَ عليه الرمانى اعتماداً كبيراً فأدارَ عليه كثيراً من البُحوث والتعليلات ، ورَعاه وأَخَذ بمُقْتَضاه فى أُمور عِدّة ، لـكنّه لم يَقِفْ عند هذا الحَدّ من الاعتماد عليه والاخْذ بمقتضاه فقط ، بل إنّه قد صَرّحَ بأنّه أَصْلٌ يَدُور فى أبواب من العربيّة .

يقول فى (باب المَصْدر الذى وَقَعَ موقع الحال) :

« ويَجوز : أَرْسَلَها العِراكَ[2] ، ولا يَجوز : أَرْسَلَها المُعْتَرِكَةَ وإنْ كانا جميعا للحال ؛ لأنّ الحالَ إذا جاءت مُصرّحةً اقتضَتْ إخلاصَ لفظِها ، وإذا جاءت مُغيَّرةً أَتَتْ مُغيَّرةً على وَجْهٍ آخَر ، ويُسْتَوْحَشُ ما جاء على أَصْله أنْ يُسْتَعْمَل فيه مِثْلُ ذلك التغيير .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٤ / ١٨٤٤ .

(٢) العراك : مصدر عارك ، وهو هنا ازدحام الإبل على الماء . اللسان : (عرك) .

وهذا أصلٌ يَدُور في أبواب من العربيّة فتفقّدْه »[1] .

فالشيء إذا جاء على أصله ينبغي أن يسلم من التغيير ، وإذا جاء على غير أصله احتَمَلَ التغييرَ .

ويقول عن إتباع حركة الرّاء والنّون لما بعدهما في (امْرِئ ، وابْنِمٍ) ، بأنّ سَبَبَ اختصاص هذا الإتبـــاع بهذين اللفظَيْنِ أنّهما موضِـع تغيير .

يقول : « وكانا بهذا أحَقّ ؛ لأنّه موضع تغيير مِنْ وجهين :

أحدهما ـ زِيادةُ الميم . والآخر ـ ألِفُ الوَصْل ، وما يَلْحَقُ في الهَمْزة من التخفيف .

فلهذا كان أوْلَى بالتغيير على طريق الإتبْاع »[2] .

وإذا كان التغيير يُؤْنِس بالتغيير ويُساعِد عليه كما يرى النحويون ، فإنّ الرماني لا يقف عند هذا الحدّ ، وإنما يَرَى أيضاً : أنّ التغيير يجعل الشيء عُرْضةً لأنْ يتطرّق عليه التأويلُ ، فإذا غُيِّر الشيء بوَجْهٍ من الوُجوه وخَرَجَ عن أصله ، فإنّ ذلك مَدْعاةٌ إلى أنْ يَدخل تحْتَ طائلةِ التأويل ، وليس كذلك ما جاء على أصله بدُون تغيير .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٦٣٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ١٧٤ .

وذلك مثل : هُمْ فيها الجَمّاءَ الغَفِيرَ[١] ، بالنَّصب على الحال مع أنها مَعْرِفة ولا يجوز : هُمْ فيها القِيامَ ، على الحالِ لأَجْلِ التعريف .

وإيضاحُ ذلك : أنّ (الجَمّاءَ الغَفِيرَ) اسْمٌ وَقَعَ موقعَ الحالِ ، وليس بوَصْفٍ كما هو الواجب فى الحالِ ، فهو قد وَقَعَ فى موقع غيره ، فالحالُ على هذا قد جاءت مُغَيَّرَةً من الوصف الذى يجب أنْ تكون عليه إلى الاسم الذى ليس بوصف ، فلمّا وقع هذا التغييرُ جازَ فيها التعريف على سبيل العُدول إذْ التغيير يُؤْنِس بالتغيير .

وهذا التغيير الأخير وهو التعريف جرَّ عليها أنْ تكون على التأويل بتقديرِ فِعْلٍ يَعْمَل فى الحال ، ولابُدَّ مِنْ تقديره كى يَتحقق تنكيرُ الحال الذى هو واجبٌ فيها ، وذلك يَتأتّى عن طريق تقديرِ الفِعْلُ العامل فيها إذْ الفِعْلُ نكِرةٌ كما هو معروفٌ .

وليس كذلك : هُمْ فيها القِيامَ ؛ لأنّ الحال قد جاءت مُصرَّحةً — إذ (القِيامَ) جَمْعُ (قائم) وهو وَصْفٌ — فاقْتَضَى ذلك إخْلاصَ لَفْظِها ، ولذا لم يَجُزْ فيها أنْ تكون على التأويل بتقديرِ فِعْلٍ محذوف حتّى تُرَدَّ إلى التنكير الذى هو الأَصْلُ فى الحال ، لأنها لمّا جاءت مُصرّحةً على الأصل فى الحال مِنْ كَوْنِها وَصْفاً امْتَنَعَ فيها التعريفُ ، وبالتّالِى لم يَسُغْ فيها التأويلُ المذكور .

---

(١) أى هم فيها مجتمعين كثيرين . والجماء : اسم من (الجموم) ، وهو الاجتماع والكثرة ، والغفير : نعت الجماء ، من (الغفر) وهو التغطية ، فكأنهم لكثرتهم قد غطوا وجه الأرض . اللسان : (جمم) ، وانظر أيضا ابن يعيش ٢ / ٦٣ .

يقول الرماني :

« تقول : هُمْ فيها الجَمّاء الغَفيرَ ، فتَنْصِبُ على الحال ، ولا يجوز : هُمْ فيها القيامَ ، على الحال كما جازَ (هم فيها الجمّاء الغفيرَ) ، لأنّ (الجمّاء الغفيرَ) اسمٌ وقع موقعَ الحالِ فتطرّقَ عليه التأويلُ مِنْ أجْل أنّه وقع موقعَ غيرِه .

وليس كذلك (القيامَ) إذا حُذِفَ فِعْلٌ معَه كما اقتضى ما وقع موقع غيره »(١) .

فالتغييرُ الأوّل - وهو وُقُوع الحالِ اسماً غيرَ صِفةٍ في (الجَمّاء الغَفيرَ) - قد سهّلَ التغييرَ الثانيَ وهو التعريف ، فتطرّقَ التأويلُ حينئذٍ حتّى تُرَدَّ الحالُ إلى أصلِها من التنكير .

ومِثْلُ ذلك أيضاً قولُهم : أرْسَلَها العِراكَ . فالتغييرُ الأوّلُ - وهو مجيء الحالِ مَصْدراً - قد سهّلَ التغييرَ الثانيَ وهو التعريف ، فكانَ التأويلُ بتقديرِ فِعْلٍ محذوف .

يقول الرماني : « وإنّما جازَ : أرْسَلَها العراكَ ، على مَعنَى الحال معَ استحالةِ أنْ تكون الحالُ إلاّ نكرةً ، لأنّه قد حُذِفَ منه لَفظُ الفِعْلِ ، كأنّه قال : أرْسَلَها تَعترِكُ العراكَ .

ولو قال : أرْسَلَها عِراكاً ، لم يَحتجْ إلى حَذْف كما لا يحتاج في : قتلَه صَبْراً .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٦٥٥ .

فقدَ بَرْ هذا ، فإنهُ مُشكِلٌ عند مَنْ لم يُنعِمِ النظرَ فيه »[١] .

وهذه الفكرةُ — مِنْ أنّ كُلّ مُغيّرٍ وخارجٍ عن أصلِه يَنجرُّ عليه التغيير — هي عند الرماني — كما قلتُ — أصْلٌ هامّ قد رَجعَ إليه كثيراً .

فهُوَ — مثلاً — يَعُدّ غيرَ المتمكّنِ مُغيّرًا لخُروجه عن نُظرائه بنُقصان تمكّنِه ، فلذلك انجَرّ عليه التغييرُ ، إذْ المُغيّرُ الخارجُ عن أصله والمفارِقُ لنُظرائه — كما يَرَى — ضَعيفٌ والضعفُ يَجْلِب الضعفَ .

يقول : « الذى لا يَتمكّنُ أحقُّ بالتغيير لأنهُ خَرجَ عن النظاير الأكثر بنُقصانِ التّمكّنِ فخَرجَ إلى التغيير الذى يُشاكِلُه »[٢] .

ومِنْ هُنا خالفت الأسماءُ المُبهَمةُ الأسماءَ المُتمكّنةَ فى التثنية والجمع والتحقير ، فلم تَمكّنْ فى كلّ ذلك كنُظرائها من المتمكّن .

يَقول فى (باب تحقير الأسماء المُبهمة) :

« وتثنيةُ هذه الأسماء المبهمة ، بحَذْفِ الألِفِ فى آخرها[٣] ، لأنها مُبهَمةٌ تَقتضى أنْ لا يَخلُصَ لها تثنيةٌ ولا جَمْع كما لا يخلص لها التحقير[٤] »[٥] .

١٢ — المُبتدأ أقوى أوْجُهِ الرّفع التى يَكون عليها الاسْمُ ، لأنه — حينئذٍ — مُعتَمَدُ البيان وله صَدْر الكلام .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٦٣٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٩٤أ .

(٣) نحو : هذا ، وهذان

(٤) نحو : ذا ، وذيا . انظر : شرح الشافية ١ / ٢٨٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٩٦أ .

والإضمارُ المُستترُ في الفِعْل هو أقوى الأوجه التي يكون عليها الفعل ، لأنّ الإضمار فيه هو مِنْ خاصَّته التي لا تكون لغيره .

يَقول الرماني في باب (الاستِثْناء بلَيْسَ ولا يَكون) :

« ولِمَ لا يَجوز إظهارُ الضمير الذي في (لَيْسَ ، ولا يكون) في الاستثناء؟ ولم لابُدَّ فيهما من مُضْمَر ؟ .

وما نَظيرُ ذلك في (حَسْبُكَ) مِنْ أنّهُ لا يَقع فيه معنى النَّهْى إلاّ أنْ يَكون مبتدأ ؟[1] ولم ذاك ؟

وهَلْ هو لأنّ معنى النهى عارِضٌ فيه فلَزِمَ أقْوَى الوُجوهِ التي يَجرى عليها ، كما أنّ معنى الاستثناء في (لَيْسَ ، ولا يَكون) عارِضٌ فيه فلزِم أقْوَى الوجوه الذي يَكون عليه الفِعل وهو الضمير فيه ؟

ولم صار المبتدأ أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم ؟ وهل ذلك لأنّهُ مُعتَمَدَ البَيان ، مع أنّ له صَدْرَ الكلامِ ؟

ولم صار الإضمارُ في الفِعل أقوى الوجوه التي يَكون عليها[2] ؟ وهل ذلك لأنّه خاصَّتُهُ التي لا تَكون لغيره ، كما أنّ الجَرّ لمّا كان مِنْ خاصّة الاسْمِ كانَ أقْوَى فيه ؟ »[3] .

ويُؤكِّد الرماني كَوْنَ استِتارِ الضمير مِنْ خاصّة الفِعل في (باب

---

(١) مثال ذلك : حسبك ينم الناس .

(٢) في الأصل : « عليه » ، تحريف .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٣ / ٥٦ أ .

الإضمار فيما جرى مجرى الفعل) فيقولُ : « الذي يجوز في الإضمار فيما جرى مجرى الفصل : الضميرُ المتّصِل[١] .

ولا يجوز أن يستتر فيه الضمير كما يستتر في الفعل ، لأنّ هذا مِنْ خاصّة الفعل التي تجب له بقوّة عَمَلِه ، وهو لئلاّ تخلُو مِن الفاعل مُظْهَراً أو مُضمَراً ، فإذا استُغنِيَ عن إظهاره أُضْمِرَ واستَتَر في الفعل حتّى يكونَ انعقادُه به على أتمّ ما يُمكِن في أعلى مَرْتبةٍ مِن الانعِقادِ الذي ليس فوقَه ما هو أعلى منه »[٢] .

وهكذا .. إلى غَيْر ذلك من الأفكار الدائرة في شرح الرماني لكتاب سيبويه ، والتي كان لها يَدٌ قَوِيّةٌ في تَوْجِيه الرماني نَحْوَ هذه الوِجْهة أو تلك .

على أنّه مِمّا تجب الإشارةُ إليه في هذا المقام أنّ بعض هذه الأفكار وإنْ لم تخلُصْ للرماني إلاّ أنّه — كما رأينا — كانَ له فيها عَمَلٌ غيرُ مَنْكُور .

---

(١) مثال ذلك : محمد إنه قائم . انظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٦٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٦٧ أ .

هَنات ومآخذ

تُوجَد هَنات يسيرة تُؤخَذ على الرمانى ، منها :

١ — استَعْمَلَ كلمة (كافة) مُعرَّفة بأل كثيراً فى كتابه (النُّكت فى إعجاز القرآن) ، نحو قوله : « وُجُوهُ إعجاز القرآن تَظهر مِن سَبْع جهاتٍ :

تَرْكُ المُعارَضةِ ... ، والتَّحدِّى للكافةِ »[1]

وذَكر صاحِبُ القاموس أنّ ذلك لا يجوز[2] .

ولكنّ الأمر الذى يَلْفِت النظر هو تكرُّر ذلك الاستعمال منه ، كما استعمله أيضا ابن جِنّى[3] فى (الخصائص) كثيراً[4] مِمّا يُشير إلى جوازه .

وقد ذَكَرها أيضاً مُعرّفة بأل صاحِبُ (اللسان) فقال : « والكافّةُ : الجماعة »[5] .

٢ — استعمل كلمة (الحال) وكذا وَصَفَها على غير الأرجح فيهما ، إذ الأرجحُ فى لفظ (الحالِ) التذكيرُ ، والأرجحُ فى وَصفِها التأنيثُ[6] .

---

(١) كتاب (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٧٥ ، وانظر أيضا فى استعماله (كافة) معرفة بأل : ص ٧٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ من الكتاب المذكور .

(٢) القاموس : مادة (الكف ٣ / ١٩٧) .

(٣) ابن جنى : أبو الفتح عثمان ، مات ٣٩٢ هـ ، البغية ٢ / ١٣٢ .

(٤) انظر — مثلا — الخصائص ١/ ٩ ، ١٨٨ ، ٢٤٣ ، ٢/ ١٥ ، ٣٨٨ ، ٣/ ٢٢٠ .

(٥) اللسان : مادة (كفف ١١ / ٢١٦) .

(٦) انظر الصبان ٢/ ١٦٩ .

فقال فى شرحه لكتاب سيبويه :

« يجوزُ تفضيلُ الإنسانِ على نفْسِه على وَجْهٍ ، ولا يجوز على وَجْهٍ :
فالذى يجوز : أنْ يكون على حالَيْنِ (مُخْتَلِفَيْنِ) ، والذى لا يجوز : هو أنْ يكون على (حالةٍ) واحدةٍ »[1] .

فقد أنَّثَ اللفــظَ فى قوله (حالةٍ) ، وذَكَّرَ الوصفَ فى قوله : (مُخْتَلِفَيْنِ) .

٣ — ويَقول فى شرحه لكتاب سيبويه أيضاً فى (باب الجَرّ) :

« ولِمَ وَجَبَ أنْ يكون (عَنْ) اسْماً وحَرْفاً ؟ »[2] .

والأَوْلَى أنْ يقول : ولِمَ جازَ ؟ ، بَدَلاً مِنْ : « ولِمَ وَجَبَ ؟ » .

٤ — ويقول فى (باب بَدَلِ المَعْرفةِ مِن النكرة) :

« الذى يجوز فى بَــدَلِ المَعْرِفة من النكرة : كُلُّ ما تحتَمِله القِسْمةُ . . . »[3] .

والواقعُ أنّ الأنواع الأربعة التى تحتمِلها القِسْمةُ العَقْليّة لا تجوز فى بَدَل المعرفة من النكرة لأنه نَوْعٌ منها .

ومِثْلُ ذلك قولُه فى (باب ذَا الجارِى بِمَنْزِلة الذى مَعَ ما) :

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/١٠٤٣ ، وانظر كذلك ص ١٢٠١ و هـ ٩ منها ، ١٢١١ و هـ ٢ منها .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٨١٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٩٥٧ .

« الذى يَجوز فى (ذَا) الجارِى بمنزلة (الّذِى) مَعَ (مَا) : إجْراؤُه على وَجْهَيْنِ ... »[١] .

والمَعْلومُ أنَّ (ذَا) التى بمعنى الذى مع (مَا) إنّما هو أَحَدُ الوجهين .

يُرْشد إلى ذلك قوله فى السؤال عن ذلك :

« ولِمَ جازَ فى (ذَا) مع (مَا) وَجْهانِ : أحدُهما ـ أنْ تكون بمَنْزِلة اسْمٍ واحد . والآخَر ـ أنَّ (ذا) بمنزلة الذى ؟ »[٢] .

والأَوْلَى أنْ يقول : الذى يَجوز فى (ذَا) مع (مَا) : إجْراؤُه على وَجْهَيْنِ . . .

ولكنْ يُهَوِّن مِنْ هذا المأخذ وأشباهه ، أنَّ الرمانى يَضَعُ عُنْوانَ الباب فى أوّل عُنْصُر الجَواب ـ كما سأُبيِّن[٣] ـ لِمُجَرَّد أنّه عَلامةٌ يُشِير بها إلى الموضوع المُتَحَدَّث فيه ، لا أنّه يُرِيد : أنَّ الوَجْهَيْنِ جارِيانِ فى (ذَا) التى بمعنى الذى .

٥ — يقول الرمانى فى (باب أَسْماء القَبائلِ والأَحْياء) :

« وأمّا (سَلُولُ) فَجَعَلَه سيبويه اسْمَ الأَبِ وقال : هؤلاء بَنُو سَلُولٍ . وجَعَلَه غيرُه اسْمَ الأُمِّ فقال : هؤلاء بنو سَلُولَ »[٤] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٣ / ٩١ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٩٠ أ .

(٣) سيأتى أن الرمانى قد جعل الباب من شرحه لكتاب سيبويه قائماً على أربعة عناصر : العنوان ، الغرض من الباب ، المسائل ، الجواب عن المسائل . انظر : منهج شرح الرمانى . فى الفصل الثالث .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٢٥٦ أ .

فالرمانى — كما فى النصّ السابق — قد أضافَ إلى سيبويه القولَ بأنّ (سَلُولَ) اسْمُ الأَبِ ، مع أنّ عِبارة سيبويه لا تُفيد هذا صراحةً ، بَلْ الأَقْرَبُ أنها تُفيد عَكْسَ هذا ، وأنّه يجعل (سَلُولَ) اسْمَ الأمِّ لا اسْمَ الأَبِ .

يقول سيبويه : « أمّا ما يُضاف إلى الآباء والأُمّهاتِ فنحوُ قولِك : هذه بَنُو تَمِيمٍ ، وهذه بَنُو سَلُول ، ونحو ذلك »[1] .

فالأَقْرَبُ فى هذه العِبارة أنْ يكون مُرادُ سيبويه : أنّ ما أُضِيفَ إلى الآباء فهو : هـذه بَنُو تَمِيمٍ ، وأنّ ما أُضِيفَ إلى الأُمّهاتِ فنحو : هذه بَنُو سَلُولَ .

فتمثيلُ سيبويه للأَمْرَيْنِ جميعا على سبيل اللّفِّ والنّشْرِ المُرَتَّبِ ، فتكون (سَلُولَ) حِينَئذٍ اسْمَ امرأةٍ .

وإلى هذا أشارَ السِّيرافىّ فى شرحه لـكِتاب سيبويه ، فقال :

أمّا ما يُقال بأنّ سيبويه جاء بـ (بَنُو سَلُول) للتمثيل بما أُضِيفَ إلى الآباء فيكون (سَلُول) اسْمَ رجُلٍ على حِينَ أنّه فى الأنساب اسْمَ امرأة ، فما غَلِطَ سيبويه فى هذا .

ثُمّ ذَكَر السّيرافىّ أنّ دَعْوَى هـذا القائل هى أنّ سيبويه جاء بـ (سَلُول) مُنوّنًا ، فدَلّ التنوينُ على أنّه جعلَه مُذَكّراً ، إذْ لو كان مُؤنثا لَمُنِع مِن الصّرْف . ثمّ أخذَ السيرافى يُبيِّن أنّ (سَلُول) جاء فى الأنساب اسْمَ رجُلٍ وجاء اسْمَ امرأةٍ[2] .

---

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٦ .

(٢) السيرافى بهامش كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٦ .

وأقول : ما ذكرتُه أوّلاً عن عِبارة سيبويه هو وَجهُ الكلام ، وأمّا الاحتِجاجُ بأنّ سيبويه ذَكر (سَلُول) مُنوّنا فلا يَنهض حُجّةً ، إذ ما المانعُ مِنْ أنْ يكون سيبويه قد ذكره غيرَ مُنوّنٍ وأنّ الشَّكلَ مِنْ عَمَلِ النُّسّاخِ !

ومِنْ هُنا ما كان يَحِقّ للرماني أنْ يُضيفَ إلى سيبويه : بأنّه جَعَلَ (سَلُول) اسمَ الأبِ مع كَوْنِ الأقرب في عبارته إفادةَ خِلافِ هذا .

٦ — يَقول الرماني :

« وقرأ أبو عَمرو : (هَثُّوِّبَ الكُفّارُ)[1] . وإدْغامُها[2] في الثاء حَسَنٌ قَوِيٌّ لِما بيّنّا .

وأمّا : (بَتُّؤْثِرُونَ)[3] بالإدغام ، فلَيْسَ له هذه القُوّةُ ، وهو مع ذلك جائزٌ حَسَنٌ »[4] .

فيُؤْخَذُ مِنْ هذا النّصّ أنّ إدْغامَ اللامِ في الثّاء أقْوَى مِنْ إدْغامِها في التاء .

---

(١) يعنى « هل ثوب الكفار » ، وهى من الآية ٣٦ من سورة المطففين .

« قرأ الجمهور : هل ثوب ، بإظهار لام (هل) ، والنحويان وحمزة وابن محيصن : بإدغامها فى الثاء » البحر لأبى حيان ٨ / ٤٤٣ .

والنحويان : أبو عمرو ، والكسائى .

(٢) أى اللام .

(٣) يعنى : « بل تؤثرون » ، وهى من الآية ١٦ من سورة الأعلى .

وقراءة الإدغام لحمزة والكسائى وهشام . إتحاف فضلاء البشر ٤٣٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ١٧٥ ب .

وأعتقدُ أنَّ هذا سَهْوٌ من الرمانى ، إذْ الأمرُ بالعَكْس ، فادغامُ اللام فى التاء هو الذى أقْوَى مِنْ إدغامها فى الثاء حَسْبَما قَرَّرَ هو سابقا فى نَفْس الباب تَبَعاً لسيبويه .

فيقول الرمانى سابقا فى هذا الحُكْم :

« وإدْغامُها[1] فى الطّاء وأُخْتَيْها[2] والصّادِ وأُخْتَيْها[3] ، أقْوَى مِنْ إدغامها فى الظّاء وأختيها[4] ، لأنَّ اللام لم تَسْفُلْ إلى مَوْضع الظّاء .

وكُلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ »[5] .

وأؤكِّد ذلك بإيراد نَصٍّ سيبويه فى هذا الحكم حيثُ يقول :

« وهى[6] مع الطّاء والدال والتاء ، والصاد والزاى والسين ، جائزةٌ[7] . وليس كَكَثْرَتِها مع الرّاء ، لأنهُنّ قد تَراخَيْنَ عنها ، وهُنَّ مِن الثَّنايا وليس مِنْهُنّ انْحِرافٌ .

وجَوازُ الإدغامِ على أنَّ آخِرَ مُخْرَجِ اللام قَرِيبٌ مِنْ مُخْرَجِها ، وهى حُروفُ طَرَفِ اللِّسان . وهى[8] مع الظاء والثاء والذال جائزةٌ ، وليس

---

(١) أى اللام

(٢) وهما : التاء ، والدال .

(٣) وهما : السين ، والزاى

(٤) وهما الثاء ، والذال

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ١٧٥ ب .

(٦) أى اللام .

(٧) أى إدغام اللام فى هذه الحروف الستة جائز .

(٨) أى اللام .

كحُسْنِه مع هؤلاء[١] ، لأنّ هؤلاء[٢] مِنْ أطرافِ الثّنايا وقد قارَبْنَ مُخْرَجَ الفاء.

ويجوز الإدغامُ لأنّهنّ مِن الثنايا كما أنّ الطاء وأخواتِها من الثنايا ، وهُنّ مِنْ حُروف طَرَفِ اللّسانِ كما أنّهنّ معه.

وإنّما جُعِلَ الإدغامُ فِيهِنّ[٣] أضْعَفَ ، وفي الطاء وأخَواتِها أقْوَى ، لأنّ اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان كما لم تَفْعَلْ ذلك الطاء وأخواتُها ..

وقرأ أبو عمرو : (هَثُّوِّبَ الكُفّارُ) ، يُريد : (هَلْ ثُوِّبَ الكُفّارُ) ، فأدْغَمَ في الثاء.

وأمّا التاء فهي على ما ذكرتُ لك ، وكذلك أخواتُها ، وقد قُرِئَ بها : (بتُّؤْثِرُونَ الحياةَ الدُّنيا) ، فأدْغَمَ اللامَ في التاء »[٤].

ومِمّا يُخفّفُ مِنْ وَطْأَةِ هذا المأخذ ، أنّ الرماني قد قَدّمَ الاعْتِذارَ لِنَفْسِه واحْتاطَ للأمْرِ فتَرَكَ الباب مَفْتُوحاً أمامَ الطبْعِ البَشَرِيّ حِينَ قال :

« قد يَجوزُ أنْ يَقَعَ مِثْلُه على جِهَةِ السَّهْوِ مِنَ الإنْسانِ »[٥].

---

(١) أي الطاء وما معها من الأحرف الخمسة.

(٢) أي الظاء والثاء والذال.

(٣) أي الظاء والثاء والذال.

(٤) كتاب سيبويه ٤ / ٤٥٧.

وانظر في مخارج الحروف : كتاب سيبويه ٤ / ٤٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٥٢ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٣ وما بعدها.

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٢١٠ أ. وانظر هذا النص بتمامه في ص ٥٨ ، ٥٩.

وسيمرُّ بنا في قسم التحقيق أيضاً بعضٌ من الهنات اليسيرة ، وقد أشرتُ إليها في مواضعها .

على أنه ينبغي أنْ أشير إلى أنَّ كثيراً من هذه الهنات إنما جاء نتيجةً لما عرفته عن الرماني منْ خلال دراستي لسيرته ولشرحه منْ دقة بالغةٍ ومنطقية صارمةٍ والتزامٍ شديد بالمنهج الذي يأخذ به نفسه في البحث . فإذا ما تفلتَ منه شيء في هذا عددْته عليه ، وهذا منْ باب « حسنات الأبرار سيئات المقرّبين » .

كما أنه ينبغي أنْ أشير أيضاً إلى أنَّ هذه الهنات مهما بلغتْ في بعضها لا تقلل منْ شأن الرّجل ، ولا تغضُّ من قيمة ذلك العمل الرماني العظيم ، بل هي لا تكاد تكون بجانب ما كان له من حسنات تتراءى للناظر في شرحه ، والكمالُ ليس إلاَّ لله وحده ، ولم يخلقْ بعدَ المعصوم ـ صلى الله عليه وسلم ـ معصومٌ ، وكفى بالمرء حسْناً أنْ تعدَّ معايبه .

* * *

الفصل الثالث

مَنهج شَرْح الرُّمّانيّ لكتاب سيبويه

والذي دَعا إلى الحديث عن هذا المنهج أُمورٌ :

الأول ـ لمّا كان الموضوعُ الأصليّ الذي نُقدّم له بهذه الدّراسة هو تحقيقَ شَرْحِ كتاب سيبويه للرماني ، كان لابُدّ مِن الوُقوف أوّلاً على مَنْهَج هذا الشرح بين يَدَيْ التحقيق ، إذْ مِنْ غير المعقول تحقيقُ كتابٍ لم يَعرف القارىء مَنْهَجَه .

الثاني ـ إنّ مَعْرِفة هـذا المنْهَج الفَريد بَيْنَ كُتُبِ النَّحْو جميعاً ـ فيما أعلَمُ ـ ضَرُوريّةٌ عند تحقيق نصّ الشرح ، إذْ هي تُساعِدُنا كثيراً على فَهْم الكثير مِن الظّواهِر فيه عندئذٍ . وهذا بادٍ في قِسْم التحقيق بوُضوح .

الثالث ـ إنّ مِنْ أهَمّ سِماتِ هذا المنهج ـ كما سنعرف ـ الاعْتِمادَ الكبيرَ على العَقْل وصَنْعتِه ، ومَعْرِفةُ هذه الخاصّةِ وغَيْرِها مِنْ سِماتِ هذا المنهج تُفسّر لنا كثيراً مِنْ مَواقِف الرماني في شرحه وبخاصّةٍ عند تَناوُلِه لِمُشكِلاتِ كتاب سيبويه .

الرابع ـ إنّ الوُقُوف على هـذا المنهج ، يُعَدّ مِنْ أهَمّ ما يكْشِف لنا ـ بجانب ما مَضَى ـ عن شَخْصيّة الرماني العِلْميّة ، إذْ قد تجمّعتْ في هذا

(الشرح) سِمات العصر الذى عاش فيه : مِن الاتساعِ فى الثقافة ، والعُمق فيها ، والحُرّيّة الفِكْريّة .

كما تجمّعتْ فى (الشرح) أيضا سِماتُ الرمانى نفسه : مِنْ عَقْليّة منطقيةٍ مُرتّبة غايةٍ فى الترتيب ، وذَكاء حادّ ، واستيعاب كامِل لدقائق كِتاب سيبويه ، وأسلوبٍ يَعْتمِد الإيجازَ والتركيزَ سبيلَه فى الوُصول إلى غايته[١] .

الخامس – لقد سَبَقَنِى إلى الحديث عن هذا المنهج باحِثٌ آخر[٢] ، بَيْدَ أنّ هناك أموراً تتعلّق بهذا المنهج وقد قَضَى الباحثُ المذكور فى بعضها بما يُخالِف الواقع ، على حِينَ أغفلَ الحديث عن بعضها الآخر[٣] .

وفى كِلاَ الأمرين إعطاء صُورةٍ غير حقيقية عن منهج هذا (الشرح) الذى هو – بحقٍّ – مِنْ أهمّ شُروح كِتاب سيبويه .

فرأيتُ إحقاقاً للحقّ ، وتَوْفيةً للبحث – أنْ أعْرِضَ للحديث عن هذا المنهج .

---

(١) أسلوب الإيجاز والتركيز عرفته الرمانى – بجانب شرحه لكتاب سيبويه – من خلال كتابيه : النكت فى إعجاز القرآن ، والجامع لعلم القرآن .
انظر التعريف بالكتابين فى ص ٦٧ ولولا أنه ليس من مطلوبنا لجئت بنصوص منهما دلالة على ما أقول .

(٢) هو الدكتور مازن المبارك فى كتابه : (الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه) وهو الكتاب الذى نشره بدمشق سنة ١٩٦٣) عن بحثه للدكتوراه من كلية الآداب – جامعة القاهرة ، والمودع فى مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم (١٧٦ قسم الرسائل) .

(٣) انظر أمثلة للنوعين مبثوثة فى أثناء الحديث عن منهج الشرح فيما يأتى .

هذا بالإضافة إلى أمور أخرى سأناقشه فيها في حِينها . فأقول :

مَنْهج شَرْح الرماني لكتاب سيبويه :

التزَمَ الرماني في شرحه لكتاب سيبويه طَريقةً واحدةً لم يَحِدْ عنها في جميع أبواب الشَّرْح .

وأسارع هنا مُسْتَبِقًا للتفصيل فأقول : إنّ هذا المنهج الذي اتّبَعَه الرماني في شرحه منهجٌ فريدٌ – فيما أعلمُ – بين كُتُب النحو جميعًا . وهو مِنْ حيثُ الطريقةُ التي اتّبَعها – كما سنرى – يُعَدّ بمقياس عُلماء التربية الحديثة مِنْ أمْثَل المناهج في إيصال المَعْلومات إلى الأذْهان .

فقد تَناول الرماني – كما قلتُ – أبواب كتاب سيبويه جميعًا بطَريقةٍ مُوَحَّدةٍ أساسُها جَعْلُ الباب في (الشرح) قائمًا على أربعة عناصر ، هي على الترتيب :

١ – عُنْوان الباب .

٢ – الغَرَض مِن الباب .

٣ – مَسائل الباب .

٤ – الجَواب عَنْ هذه المَسائل .

وسأخُصّ كلّ عُنْصرٍ منها بكَلِمةٍ كي تَتّضِحَ الصُّورةُ ويَظهر المُراد :

أوّلاً : عُنْوان الباب :

كان مَوْقِفُ الرماني في شرحه مِنْ عُنْوانات الأبواب في كتاب سيبويه دائراً بين أمْرين : إمّا أنْ يَنْقُل في شرحه عُنْوان الباب كما هو مذكورٌ في كتاب سيبويه بدُون تغيير ، وإمّا أنْ يُغيِّر العنوان في شرحه عمّا هو عليه في كتاب سيبويه . والنوعُ الثاني هو أكثر الأمْرَيْنِ .

وسأُورِد هنا أمثلةً لِكلٍّ من النوعين ، مع بَيان الدّواعِي والأسباب التي اقْتَضَتْ - كما أرَى - التغييرَ فيما غيَّره الرماني :

فمِن النوع الأوّل ، وهو ما لم يُغيِّره عمّا هو في كتاب سيبويه :

« باب الجَرّ »[1]

و « باب الابتداء »[2]

والعنوان في كتاب سيبويه كذلك :

« هـذا باب الجر »[3]

و « هذا باب الابتداء »[4]

فالرماني - كما ترى - قد نقل العنوان كما هو بدون تغيير فيه عما هو مذكور في كتاب سيبويه إذ لم تَدْعُ داعيةٌ إلى تغييره كما هو الحال في النوع الآخر كما سنعرف

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٨١٣ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٤٣٣ .
(٣) كتاب سيبويه ١ / ٤١٩ .
(٤) كتاب سيبويه ٢ / ١٢٦ .

وقبلَ الحديث عن النوع الثانى ينبغى أن نعرف أنّ سيبويه قد دأبَ فى جميع عُنْوانات (الكتاب) على أنْ يبدأها باسْم الإشارة (هذا) ، فيقول ـ مَثَلاً ـ : « هذا بابُ الابتداء »[1] .

ولكنّ الرمانى قد تَرَكَ هذه اللازِمَةَ ، فالعنوان السابق عنده هكذا : « باب الابتداء » .

ولكن تَرْكُ الرمانى لهذه اللازمة ليس من التغيير الذى نَعْنِيه هنا ، ولذلك اعتبرنا العنوانَ المذكور وما شاكَلَه مِنْ قَبِيـــل العنوانات غير المُغَيَّرة .

ومن النوع الثانى ـ وهو ماغَيَّر الرمانى فيه عُنْوانَ الباب عَمَّا هو مذكور فى كتاب سيبويه ـ العُنْواناتُ الآتية :

١ – يقول الرمانى : « بابُ الصِّفةِ التى هى بمَنْزِلة الفِعْل المُقَدَّم فى التوحيد »[2] .

وهذا العنوانُ فى كتاب سيبويه :

« هذا بابُ ما جَرَى من الأسماء التى مِن الأفعال
وما أشْبَهَها من الصِّفات التى لَيْسَتْ بعَمَلٍ نحو :

---

(١) كما أن سيبويه يلتزم أيضا بذكر كلة (باب) فى جميع عنواناته ، فيما عدا مرة واحدة إذ قال فى عنوان أحد الأبواب (٤ / ٥) : « هذا بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ، ومصادرها » .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١٠٤٩ .

الحَسَن والكَريم وما أشْبَهَ ذلك ـ مَجْرَى الفِعْل
إذا أظْهرْتَ بَعْدَه الأسماء أو أضْمَرْتَها »[٤]

فالرماني يَرَى ـ كما يَبْدُو ـ أنّ العنوان الذي ذَكَره أوْضَحُ وأقْرَبُ مُتناوَلاً مِمّا جاء في كتاب سيبويه . ولا شكّ أنّ الأمر كذلك ؛ إذ البابُ مَعْقُودٌ لبيان حُكم الصِّفات العاملةِ عَمَلَ الفِعْلِ مِنْ حيثُ حَمْلُها عليه في وُجُوبِ الإفْرادِ مع فاعِلِها المُثَنَّى أو الجَمْع . وعنوانُ الرماني يُعْطِيتا هذا بوضوحٍ ويُسْرٍ .

٢ — يقول الرماني : « بابُ الجِنْس الذي يَقَع مَوْقِعَ الوَصْف المُشَبَّه باسْمِ الفاعل »[٢] .

وهذا العنوان في كتاب سيبويه :

« هذا بابٌ الرَّفْعُ فيه وَجْهُ الكَلام ، وهو قَوْلُ العامّة »[٣] .

فالرماني قد غَيَّر العنوانَ إلى ما يَرَى عندما رأى أنّ عنوان سيبويه لا يَستقِلّ بالدلالة على موضوع الباب ، إذْ لا نَعرف المقصودَ بعنوان سيبويه ، ولا يتضح لنا الموضوعُ الذي يُريد بَحْثَه إلّا إذا رجعنا إلى البابَ الذي يَسبقه حتى نَعرف اتِّجاهَ الكَلامِ ، فإذا ما عَرفْنا أنه .

---

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٣٦ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٢ / ٩٨٨ .
(٣) كتاب سيبويه ٢ / ٢٣ .

« .[١] بابُ ما جَرَى مِنَ الصِّفات غَيْرِ العَمَلِ على الاسم الأوّل إذا كان لشَيْءٍ مِنْ سَبَبِه »[٢] ، وهو باب الصِّفةِ المُشَبَّهةِ فى نحو : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أبُوه ، وعرفنا الحُكمَ النحوىَّ فيه ـ ظَهَرَ لنا القَصْدُ واتّضَحَ المُراد .

إذْ هذا يَبحث فى الصفة المُشَبّهة مِنْ حيثُ جَرَيانُها فى الإعراب على الأوّل وهى فى المعنى للثانى ، وذاك يَبحث فى اسْم الجِنْس الواقع هذا الموقعَ مِنْ نحو : مررتُ بسَرجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ[٣] ، مِنْ حيث يَحْسُنُ الرفعُ على الخبر والابتداء فى (خَزٌّ صُفّتُهُ) ويَضْعُف الإجراء على الأول .

فسيبويه ناظِرٌ فى هذه الترجمة[٤] إلى الباب السابق الذى الحُكْمُ فيه الجَرَيانُ على الأول ، فلمّا كان الرفعُ فى هذا الباب الثانى هو وَجْهَ الكلام دُونَ الجريان على الأول ـ تَرْجَمَ له بهذا الحكم الإعرابى كما ترى .

وغَيَّرَ الرمانى هذه الترجمة إلى ما ذكرتُ أوّلاً كى تَستقِلَّ الترجمةُ بالدلالة على موضوع الباب وتَكونَ قائمةً بنَفْسِها .

ومِثْلُ هذا النَّوْع من العُنْوانات النِّسْبيّة عند سيبويه كثير .

أَضِفْ إلى هذا أيضاً : أنّ الترجمة ينبغى أنْ يُراعَى فيها أنْ يكون

---

(١) موضع النقط هو اسم الإشارة (هـذا) الذى يبـدأ به سيبويه عنواناته دائماً ، انظر مطالع المسألة .

(٢) كتاب سيبويه ٢ / ٢٢ .

(٣) الخز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . اللسان (خزز : ٢١٢) .
والصفة : ما يوضع على السرج من وطاء محشو بقطن أوصوف يجعله الفارس تحته اللسان . (وثر : ١٤١) .

(٤) أى ترجمة الباب الذى نتحدث عنه .

مُعْتَمَدُها أمراً (ذاتياً) للبابِ ، ولا رَيْبَ فى أنّ اسْمَ الجِنْس نحو (خزّ) الذى هو مَعْقِدُ البابِ إنّما هو الذى يَتحقّق فيه ذلك .

أمّا الأحكامُ الإعرابيّة فهى عَوارِضُ المادّةِ ، ينبغى أنْ لاّ تكونَ مِن الترجمة فى المَحَلِّ الأول[١] ، وإنّما هى لَواحِقُ يُصار إليها عند الضرورة .

وهذا ما صَنع الرمانى — وحَرَصَ عليه كثيراً — ، بخِلاف ترجمة سيبويه التى الأحكامُ الإعرابية فيها لُحمَتُها وسُداها .

٣ — ويقول الرمانى : « بابُ الحالِ الجاريةِ على الأسماء المُبهَمةِ »[٢] .

وهو فى كتاب سيبويه :

« هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ لأنّه خَبَرُ المعروفِ المَبْنِىّ
على ما هو قَبْلَه من الأسماء المبهمة »[٣] .

فموضوعُ البابِ هو الحالُ فى نحو : هذا الرجُلُ مُنطلِقاً ، وسيبويه يَستعمل كثيراً مصطلح (الخبَرَ) مُريداً به الحالَ .

ولذا آثَر الرمانى استعمالَ المصطلح الذى جرَى عليه العُرْفُ النحوىّ فى زمانه وهو (الحال) ، فَوْقَ ما فيه مِنْ تغييرات أخرى .

---

(١) ولذا نرى هذه التراجم النحوية : باب الفاعل ، باب الابتداء ، باب الحال ، باب الاستثناء ، باب كم ، وغير ذلك .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٢٠٧ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ / ٧٧ .

ومِثْلُ هذا : « بابُ الظروف »[1] ؛ على حين أنّه في كتاب سيبويه : « هذا بابٌ مِن الأماكِن والوقت ... »[2] .

وكأنّ الرماني لمّا وَجَد أنّ مُهِمّة الشرح هي توضيحُ كتاب سيبويه وتقريبُه من الأفهام ، رأى ـ تحقيقا لذلك ـ أنْ يَستعمل في ترجمته المصطلح الذي استَقَرّ في الأذهان .

وقد يكون السبب في تغيير الرماني للعنوان في الباب الأول هو دَفْعَ إيهام غير المراد ، إذ لو لم نعرف أن سيبويه يستعمل مصطلح (الخبر) مريدا به الحال ـ لا لتبس علينا الأمر ، ولذا استبدل الرماني بهذا المصطلح الذي هو من سمات (الكتاب) ما هو متعارف مشهور لدى نحاة عصره وهو مصطلح (الحال) .

٤ — ويقول الرماني : « بابُ الاستثناء الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه على التأويل »[3] .

وهو في كتاب سيبويه : « هذا بابُ ما أُجرِيَ على مَوْضع (غَيْر) ، لا على ما بعد غَيْر »[4] .

فسيبويه يُعبِّر عن العطف في نحو : ما أتاني غَيْرُ زَيْدٍ وعمرٌو ، بالرّفع : بالعطف على المَوْضِع ، على حين يُعبِّر عنه الرماني : بالعطف على التأويل .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٧٥٠ .
(٢) كتاب سيبويه ١ / ٤٠٣ .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٥٣ ب .
(٤) كتاب سيبويه ٢ / ٣٤٤ .

فيجوز فى المعطوف الجرُّ بالحَمْل على لفظِ (زيدٍ)، وهذا هو الوَجْهُ.

ويجوز فيه الرفعُ بالحمل على المَوْضِع — كما يقول سيبويه —، أو بالحمل على التأويل كما يقول الرمانى.

وسَبَبُ هذا الاختلاف فى التعبير بين الرَّجُلين : أنّ الرمانى يُخالِف سيبويه فى تَسْمِية المعطوف عليه هنا : بالمَوْضِع ، إذ المُفْرَدُ المعربُ — مِثل (غيرُ) فى المِثال المذكور — لا مَوْضِعَ له — عِنْدَه — غير ما ظهر فى لَفظِه ، وإنما (المَوْضِعُ) يكون إذا كان للفظ موضعٌ إعرابىٌ غير ما ظهر فى لفظه. فلا موضع — على هذا — لِـ (غيرُ) المذكورة فى المثال ، لأنّ إعرابها ظهر فى لفظها فلا يكون لها موضعٌ[1].

ومِنْ هنا سَمّى الرمانى العطفَ فى نحو ذلك : بالعطف على التأويل ، أى على تأويل الكلام بما هو فى معناه ، فَـ (ما أتانى غيرُ زيدٍ) فى معنى : ما أتانى إلاّ زيدٌ.

ولذا غَيَّرَ العُنْوانَ — كما تَرى — مِن (المَوْضِع) إلى (التأويل) فوق ما فيه من تغييرات أخرى.

٥ — ويقول الرمانى : « بابُ تَرْخِيمِ الاسْمِ الذى قَبْلَ آخِرِه زائدٌ يكون معه بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ »[2].

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/٥٣ ب ، وكذلك : الأصول لابن السراج : ٢ / ٦٢ ، وانظر أيضا تعريف الرمانى الموضع ، وللتأويل عند حديثنا عن تأثر الرمانى بالمنطق ، من هذا الكتاب.

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٩٣٤.

وهو فى كتاب سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه الحرفُ الذى مِنْ نَفْسِ الاسْم ، وما قَبْلَه بمنزلة زائدٍ وَقَعَ وما قبله جميعا »[١] .

فبالنظر إلى العُنْوانين نجد أنّ سيبويه يَحمل فى ترجمة الباب على شئ آخَرَ . وبالرجوع إلى موضوع الباب نجد أنّ هذا الشىء الآخَر المحمولَ عليه البابُ هو محمولٌ على غيره كذلك .

فجاء الرمانى وغَـيَّرَ العنوانَ ليَجعله محمولاً على الأَصْل الأول بدُون وَسيطة .

وتوضيحاً لهذا أقول :

ذَكر سيبويه فى الباب السابق على هذا[٢] : ترخيمَ ما آخِرُه زائدان نحو : مَرْوان ، وبَيَّنَ أنّ هذين الزائدين (الأَلِف والنُّون) يُحذَفان معاً عند الترخيم ، وشَبَّهَهما بزائدٍ واحد ، لأنهما زِيدَا معاً فيُحذَفان معاً .

أمّا فى هذا الباب الذى نحن فيه فيَذكر حُـكْمَ ما آخِرُه حَرْفٌ أصْلىّ وقَبْلَه زائدٌ نحو : منصور ، وبَيَّنَ أنهما يُحذَفان معاً أيضاً .

فسيبويه يَحمل هذا البابَ وهو ما آخِرُ الاسْمِ فيه حرفٌ أصلىٌّ قبله زائد ، على ما آخِرُه زائدان . فالأصلىُّ والزائد هنا كالزائدين هناك .

وأمّا الرمانى فقد آثَر حَمْلَ هذا البابِ على ما حُمِل عليه البابُ السابق .

---

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٢٥٩ .

(٢) وهو « . . باب ما يحذف من آخره ؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد » الكتاب ٢ / ٢٥٦ .

فيكون الأصلُ والزائد هنا ـ عِنْدَه ـ كالزائد الواحد كما كان الزائدان في الباب السابق بمنزلة الزائد الواحد .

فسيبويه يَحمل على محمول على غيره ، والرمانى يَحمل على الأصْل الأول مباشرة . وهذا يَتّفق وطبيعةَ الرمانى فى رَدِّ الأشياء إلى أصُولِها الأولى ، وتلك نَزْعةٌ منطقيّة واضحة .

٦ — وقد يُغيِّر الرمانى العنوانَ لِمُشاكَلةِ الأبواب السابقة والأبواب اللاحِقة المُتقارِبة فى الموضوع : وذلك مِثْل : « بابُ إنّما »[1] الذى هو فى كتاب سيبويه : « هذا بابُ إنّما وأنّما »[2] .

فقَصَر الرمانى العنوانَ على (أنّما) المفتوحة الهمزة وتَرَكَ المكسورة ، وذلك لأنّ الأبواب السابقة المُتوالية ، وكذلك الأبواب اللاحقة تبحث فى (أنّ) المفتوحة ، فجَعَل عنوان الباب لِـ (أنّما) ، لتكون الأبوابُ كلها على نَسَقٍ واحد ما دامَ الأمرُ لا يَتناقض مع موضوع البحث فى الباب ذاته ، ويكون وُرودُ (إنّما) المكسورة فى أثناء البحث فيه قد اعتبره الرمانى على سبيل التّبَع والمُقارَنة بالمفتوحة .

وهذا من الرمانى أحْزَمُ وأدَقّ تصنيفاً ، واستجابةٌ واضحة لمنطقية الترتيب التى هى مِنْ أبْرَز السِّمات لهذا المُصنِّف .

٧ — وأحيانا يُغيِّر الرمانى العنوان رَغْبةً فى حُسْن النَّغَم الصَّوْتى ،

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / و١٧ ب .

(٢) كتاب سيبويه ٣ / ١٢٩ .

أو التأنّق اللفظي . فيُقدِّم لذلك بعضَ الألفاظ على بعض ، أو يستبدل بعضها ببعض .

فمثالُ الأوّل : « بابُ صفةِ المَدْحِ والتعظيم »[١] الذى هو فى كتاب سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح »[٢] .

فأنتَ ترى أنّ الرمانى قد خالَفَ بين اللفظين الأخيرَيْنِ (المَدْح ، والتعظيم) فى الترتيب عمّا هُما عليه فى كتاب سيبويه ، وذلك راجعٌ — كما أرى — إلى الفَرْق البَيِّن بين الوُقوف على الحاء فى كلمة (المَدْح) وبين وَصْلِها بما بعدها ، إذْ هى عند الوقف عليها يَتْبَعها ذلك الصَّوتُ الزائد (البحّة) الذى يُسبِّب ثِقَلَها ، بخِلافِها عند الوَصْل بما بعدها إذْ يَضْعُف ذلك الصوتُ مِمَّا يجعلها تخِفُّ وتَسْهُل[٣] ، ومِثْل هذا مما يجنح إليه الرمانى كثيراً .

ومثال النوع الثانى الذى يَستبدل الرمانى فيه بعضَ الألفاظ ببعض :

« بابُ المَعْرِفة الغالبة على النكرة »[٤] الذى هو فى كتاب سيبويه : « هذا بابُ ما غَلبتْ فيه المعرفةُ النكرة »[٥] فأغْلَبُ الظنِ أنّ استعمال الألفاظ والصِّفات التى هى مِنْ قبيل الأسماء الصريحة أوْلَى وأكثر فى مُعْتَمد التراجم مِنْ تلك التى هى أفعالٌ تابعة لِـ (ما) ، أو أفعال لم تتْبع (ما) .

(١) كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١١٥٢ .
(٢) كتاب سيبويه ٢ / ٦٢
(٣) انظر الخصائص ٣ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٢٢١ .
(٥) كتاب سيبويه ٢ / ٨١ .

مثل : « هذا بابُ ما يُثنَى فيه المُستَقَرُّ توكيداً »[١] ، و « هذا بابٌ يَنتصب فيه الخبر[٢] بعد الأحرف الخمسة . . » .

وهما عند الرماني : « بابُ تكرير الظَّرْف »[٣] ، و « بابُ المحمول على الحال بعد الأحرف الخمسة »[٤] . فيَغلب على عنوانات الرماني تلك الأسماء الصريحةُ على حين يَكثر النوعُ الآخَر ويَشيع في عنوانات كتاب سيبويه .

٨ — على أنّ الرماني قد يُغيِّر العنوان لمُجرّد الإيجاز والاختصار ، والعنوانان مُتساويان إلاّ مِنْ هذه الجهة . وذلك مثل : « بابُ تحقير الثلاثي الذي آخِرُه ألِفَا التأنيث »[٥] .

وهو في كتاب سيبويه : « هـذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألِفُ التأنيث بعد ألِف فصار مع الألِفَيْنِ خمسةَ أحرف »[٦] .

وقد تَتبَّعتُ بالدِّراسة على هذا النحو جميع عنوانات (الشَّرْح) التي خالَفَ فيها الرماني عنوانات (الكتاب) وحاولتُ ـ جهد الطاقة ـ مَعرِفةَ سِرِّ ذلك التغيير . ولولا خَوْفُ الإطالة لذكرتُ من ذلك الكثير .

---

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٢٥ .

(٢) يعني بالخبر : الحال .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٤٢٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٥٢٨ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للرماني ٤ / ٥٨ ب .

(٦) كتاب سيبويه ٣ / ٤١٨ .

وخلاصة الأمر :

أن الرمانى لم يتقيّد – فى كثير من الأحيان – بعنوانات (الكتاب) كما هى فيه ، وإنّما كان يُغيّر أكثرها ويستبدل به عنوانا آخر يراه أكثر وضوحا ، وأقرب دلالة على موضوع الباب من عنوان (الكتاب) ، أو لأىّ سَبَب آخَر مما عرفناه فى التفصيل السابق .

وأحيانا يَذكر العنوان كما هو فى (الكتاب) حين يرى وضوح معناه وقرب دلالته على موضوع الباب ، مع إيجازه وعدم وجود أى سبب آخر يدعو إلى تغييره .

وهكذا تارة يأخذ الرمانى عنوان الباب كما هو فى (الكتاب) إذا لم تَدْعُ الحاجةُ إلى التغيير ، وتارة يُغيّره لدَواعٍ اقتضتْ ذلك عنده .

والذى أؤكده هنا بعد ذلك هو أنّ الرمانى حين غَيّرَ الكثير من عنوانات (الكتاب) ، لم تكن بُغيتُه فى كل ذلك قَصْدَ الوضوح والاستقلال ، وإنما كانت هناك أسبابٌ أخرى دفعته إلى ذلك التغيير فى بعضها على نحو ما مَرّ بنا مِنْ أمثلة ما قصدتُ منها الاستيعاب ، وإنما مُجرّد الدلالة على ما أقول .

وبهذا الذى قلتُ مِنْ عَدَمِ انحصار الدافع وراء هذه التغييرات فى الرغبة فى وضوح العنوان واستقلاله فى الدلالة على موضوع الباب ، وإنّما هناك أسبابٌ أخرى – يُعلَمُ ما فى كلام الدكتور مازن المبارك[1] حين رأى أنّ تغيير

---

(١) انظر الرمانى النحوى ١٩٥ .

الرمانى لبعض عنوانات (الـكتاب) إنّما يَرجع لِقلّة وُضوحها ، وبُعْدِها في الدلالة على الباب ، وافتقارها في بيان المقصود منها إلى غيرها .

فعَمَدَ هو ـ أى الرمانى ـ إلى تغييرها إلى ما هو أكثر وضوحاً ، وأشدّ دلالة على الباب ، وإلى ما هو مُسْتَغْنٍ عن غيره .

وليس الأمرُ على إطلاقه هـكذا ـ كما قلتُ ـ وإنّما هناك أسباب كثيرة غير هذا دَعَتْه إلى التغيير .

كما أنّ هذا الإطلاق ـ كما يَقتضى كلامه ـ يُوهِم بأنّ عنوانات الرمانى أفضلُ من عنوانات (الـكتاب) دائما .

وليس الأمر كذلك أيضاً ، بل هناك من عنوانات (الـكتاب) ما هو أفضل من عنوانات الرمانى :

يقول سيبويه مثلا : «هذا باب إضافة كل اسم آخِرُه ياء تَلى حرفا مكسوراً إلى هذه الياء »[(١)] .

فموضوعُ الباب : إضافةُ نحو : قاضٍ وجَوارٍ ، إلى ياء المتـكلّم .

وتَرْجَمَه الرمانى بقوله : « بابُ إضافة الاسم المُعْتَـــلّ اللام إلى ياء المتـكلم »[(٢)] .

وتَرْجمتُه هذه ـ فى حَدّ ذاتها ـ لا تَمنع من دُخول نحو : عَصاً ، وفَتًى

---

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٤١٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٤ / ٥٤ ب .

— مِمّا يُسَمَّى مقصوراً — فى الباب ، إذْ هو معتلّ اللام أيضاً ، والشأنُ فى الترجمة — وبخاصّة عند الرمانى المنطقى — أنْ تَمنع من دخول ما هو من غير الباب فيه .

ولو كان الرمانى أضافَ إلى ترجمته كلمة (بالياء) بعد قوله « المُعتلّ اللام » لـكان أفضل حتى يكون العنوان مانعا من دخول ما هو من غير موضوعه ، ولـكنه لم يفعل ، مما يجعلنا نَتقاعس عن مغفرة ذلك له إذ هو الرجُل المنطقى .

وكذلك يقول سيبويه فى النَّسَب : « هذا باب ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياسُ »[1] .

وهو عند الرمانى : « باب النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة »[2] .

فالرمانى وإنْ كان قد آثَر استعمالَ المصطلح الذى انتهى إليه الصرفيون (فَعِيلة ، وفُعَيْلة) ، إذ هو أسرع حضوراً إلى الذهن ، إلاّ أن عنوان سيبويه يشمل باب (فَعُولة) ، على حين أن عنوان الرمانى لا يشملها .

فإنْ قلنا — دِفاعاً عن الرمانى — إنه اعتبَر أنّ (فَعِيلة ، وفُعيلة) أصْلٌ فى الباب وأنّ (فَعُولة) تابعةٌ لها فى البحث ومحمولةٌ عليهما ، فلا يَدْفعُ هذا أفضليةَ عنوان سيبويه من هذه الجهة ؛ إذْ ليست (فَعولة) مِن التبعيّة لها على هذا الحدّ بحيث لا يكون لها ذِكْر بارزٌ فى ترجمة .

---

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٣٣٩ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٦ ب .

وكذلك يقول سيبويه أيضاً : « هذا بابُ ما يكون المَصْدرُ فيه توكيداً لنفسِه نَصْباً »(١) .

وذلك نحو : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً ، إذْ أنّ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ) اعْتِرافٌ بذلك ، فجاء المَصْدَر (عُرْفاً) توكيداً لهذا الاعتراف . ومِنْ هنا قِيل : إنّ المصدر مؤكِّد لنفسِه .

وترجم له الرمانى بقوله : « بابُ المصدر المؤكِّد للمَعْنَى المَدْلُول عليه بالجُمْلة »(٢) .

وهذه الترجمة وإنْ كانت تنطبق تماما على المعنى الذى أوضحتهُ سابقا ، إلاّ أنّ ترجمة سيبويه أوْضَحُ فى الدلالة على موضوع الباب وأسْرَعُ حُضوراً إلى الذهن من ترجمة الرمانى ، ولذا ظلّت ترجمة سيبويه هى الدائرةَ على ألسنة النحويين .

كما أنّ ترجمة سيبويه - فوق ما تَقدّم - تُعْطِى الفَرْقَ واضِحاً بين مضمون هذا الباب وبين مضمون الباب السابق عليه ، وهو : « هذا بابُ ما يَنتصب من المَصادر توكيداً لِما قَبْلَه »(٣) ، على حين لا تُعطيه على هذا الحَدّ من الوُضوح ترجمةُ الرمانى ، وهى فى الباب السابق : « بابُ المَصْدَر المؤكِّد للخَبَر »(٤) .

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٣٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٦٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ٣٧٨ ، والتمثيل للباب نحو : هذا عبد الله حقا .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٦٦١ ، وانظر أيضا هـ ١ ص ١٧٠٤ .

فبالمُقارَنة بين ترجمة الرماني للبابين لا يَظهر الفَرْقُ واضحاً بين مضمون البابين ، على حين أن المقارنة بين ترجمة سيبويه لهما تُعطِى هذا الفرقَ بأوضح مِمّا هو عند الرماني .

كما أننا نجد أنّ الرماني وإن كان يُحاوِل جاهِداً أنْ يَنْزِع بالترجمة مَنْزَع الاستقلال عن غيرها في الدلالة على موضوع الباب ، إلاّ أنّه لم يَستطع أنْ يحقِّق ذلك تماما .

وذلك مثل : « بابُ الصِّفة المُشبَّهة بالمُشبَّهة مِمّا يَجرى مجرى المُقيَّدة »[1] ؛ إذْ لا يُعْرَف مُرادُه بـ (المُقيَّدة) إلاّ بالرُّجوع إلى الباب السابق عليه وهو : « باب الصفة المُشبَّهة بالمشبهة »[2] ، نحو : مررتُ برجُل أفضلُ منه أبُوه ، حتى نَعرف أنّه يُطلِق على نحو (أفضَلُ منه أبُوه) مصطلح (الصِّفة المُقيَّدة) ، لتَقْيِيد الصفة بما بعدها من الجار والمجرور .

فبانَ لنا مِمّا تَقدَّم أن ليستْ عنوانات الرماني بأفضل دائما من عنوانات سيبويه ، وإنّما هناك من عنوانات سيبويه ما هو أفضـل من عنوانات الرماني كما رأينا .

كما بانَ أيضاً أنّ هناك أسبابا كثيرة وراء تغيير الرماني لبعض عنوانات سيبويه .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ٢ / ١٠١٢ ، والتمثيل للباب نحو : مررت بثوب سبع ، وبثوب سبع طوله .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٩٩٤ .

هذا ، وقد سار الرمانى فى (الشَّرْح) على مُقابَلَة كلّ بابٍ من (الـكِتاب) ببابٍ فى (الشرح) ، إلاّ فى قَليلٍ من الأبواب ، حيثُ دَمَجَ بعضَ الأبواب فى بعضٍ حِيناً ، وقَسَّمَ بعض الأبواب من (الـكِتاب) إلى أبوابٍ عِدّة فى (الشرح) حيناً آخَر .

مِثال الأول : « .. بابُ ما لَحِقَتْه الزِّيادة مِنْ بَنات الخَمْسة »[1] .

فهذا الباب من (الـكتاب) دَمَجَه الرمانى فى الباب الذى يَتقدَّمه فى (الـكتاب) وهو :

« .. بابُ تَمْثِيل ما بَنَتْ العَرَبُ من الأسماء والصِّفات من بَنات الخمسة »[2] .

وجعلهما باباً واحداً فى (الشرح) هو : « بابُ أَبْنِية الخُماسِى »[3] ؛ إذ موضوعُ البابين فى (الـكتاب) : مُجرَّد الخُماسِى ، ومَزِيده . فلذَا جعلهما الرمانى باباً واحداً .

ومثال الثانى : « بابُ ما لَحِقَتْه الزوائد من بَناتَ الثلاثة مِنْ غَيْر الفِعْل »[4] .

فموضوعُ الباب : مَزِيد الثلاثى من الأسماء . ولمّا كانت حُروف الزيادة المذكورةُ فيه سَبْعةَ أحرف : الهمزة ، والألف ، والياء ، والنون ، والتاء ،

---

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٣٠٣ .

(٢) كتاب سيبويه ٤ / ٣٠١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٥٩ ب .

(٤) كتاب سيبويه ٤ / ٢٤٥ .

والميم ، والواو – قَسَّمه الرمانى إلى سبعة أبواب ، دَرَسَ فى كل باب منهما حرفا[1] .

وقد مَثَّلَ الدكتور المبارك لهذه الظاهرة الأخيرة وهى تقسيم الرمانى لبعض الأبواب من (الكتاب) إلى عِدّة أبواب فى (الشرح) ، بموضوعات : الصِّفة المشبّهة ، والنداء ، والترخيم ، والاستثناء[2] . وليس الأمر كذلك فى هذه الموضوعات التى ذكرها جميعا ، بل كلّ موضوع منهما فى (الشرح) يَتقابل مع موضوع فى (الكتاب) .

ونتيجةً لدَمْجِ الرمانى بعضَ أبواب (الكتاب) فى بعض ، وتوزيع بعضها إلى عِدّة أبواب ، جاءت عِدّةُ الأبواب فى (الشرح) و (الكتاب) مختلفةً : فقد جاءت فيما هو موجود من (الشرح) خمسمائة (٥٠٠) بابٍ ، ويُقابلها فى (الكتاب) خمسةٌ وتسعون وأربعمائة (٤٩٥) بابٍ .

ثانيا : الغَرَضُ مِن الباب :

وهذا هو العُنْصُر الثانى مِن العناصر الأربعة التى يَقوم عليها الباب فى شرح الرمانى ، ويأتى به الرمانى دائما بعد عنوان كلّ باب مباشرة .

---

(١) غير أنه ترجم للباب الأول منها بعنوان عام يقابل عنوان سيبويه ، فقال الرمانى : « باب أبنية ما لحقته الزيادة من الثلاثة » (الشرح ٥ / ٥٢ ب) ، وقصر بحثه فيه على الحرف الأول من السبعة وهو الهمزة ، ثم خصصت عنوانات الأبواب الستة الباقية كل منها بحرف من الستة فقال – مثلا – :

« باب أبنية الألف الزائدة فى الثلاثى » (الشرح ٥ / ٥٤ أ) .

(٢) الرمانى النحوى ١٩٧ .

وفيه يَذكر الغَرَضَ والهَدَفَ مِنْ دِراسة الباب فى عِبارة مُوجَزة .
فيقول ـ مثلا ـ فى « باب الظروف » بعد العنوان مباشرة :

« الغَرَضُ فيه[١] : أنْ يُبيِّن[٢] ما يَجُوز فى الظَّرْف مِمّا لا يَجوز »[٣] .

ويقول فى « باب النَّسَب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة » :

« الغرض فيه : أنْ يُبيِّن ما يَجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة مِمّا لا يجوز »[٤] .

والرمانى يَقصد فى هذه الأغراض أنْ تكون عامّة لا تُعْنَى بجُزْئيّات الموضوع ولا تَهتمّ بأىّ تفصيل .

وهو فى هذا يُذكِّرنا دائما بأنّ الهدف من دِراسة الباب : هو بَيان ما يَجوز فيه وما لا يجوز ، وكأنّه بهذا يريد أن يقول : إنّ هذا هو الهدف الأصلىّ مِنْ دراسة النحو والصرف بعامّة ، وهو بيان ما يجوز ممّا لا يجوز والرمانى لا يَقتصر فى التعبير عن مُراده هذا على تلك العِبارة المُجْمَلة التى يُطالِعنا بها فى كل باب ، بل يُصرِّح بذلك تصريحاً إذْ يقول فى « باب (أنْ) التى مع الفِعْل بمنزلة المَصْدَر » بعد أنْ بَيَّنَ المَواقع التى تقع فيها (أنْ) والفِعْل ولا يقع فيها المصدر الصريح وبالعكس ، يقول بعد هذا :

---

(١) أى فى باب الظروف .
(٢) يعنى الرمانى بالمبين فى مثل هذا دائما : سيبويه .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ .
(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٥ ب .

« ... ولهذا بَيَّنَ سيبويه مَواقع (أنْ) على التفصيل في هـذا الباب لتَعْلَمَ مذهب العَرَب فيها ، ويَكون معك من كل شيء منه مِثالٌ يُحتَذَى عليه في تمييز ما يَجوز مما لا يجوز »[1] .

ومِثلُ ذلك أيضا ما ذكره بعد أن بَيَّنَ السِّرَّ في إتيان سيبويه لبعض أبواب الحال مُفْرَدةً عن باب الحال الأصليّة فقال :

« فلهذا أفردَ هـذا البابَ .. ، فذَكر ليُبيِّنَ ما يَجوز منه مما لا يَجوز »[2] .

وقد ألَحَّ الرماني في تأكيد هذه الفكرة إلحاحاً في جميع (الشرح) ؛ إذ يَقِف كثيراً ليُبيِّن ما يَجوز من المسائل والتراكيب مما لا يجوز ، وعِلّة كلٍّ ، وهو لا يقف عند هذا الحدِّ من التطبيق العَمَليّ في ذلك المجال ، وإنّما لا يَفتأ يُذكِّرنا بذلك — كما رأينا — بين الحِين والحِين فتكون له عباراتٌ تَلُوحُ في أثناء كلامه كالمصابيح في الدُّجَى .

فاسْمَعْه يقول في « باب المفعول له » بعد أنْ ذَكر طائفة من الأساليب الجائزة وغير الجائزة : « فتَدَبَّرْ ما يَصِحّ في هذا مما لا يصحّ ... لتكون قد مَيَّزْتَ فيما تُجيزه أو يَمتنع فيه : صَوابَ الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[3] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٩٥ أ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٧٢٤ .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٦٢٤ .

وهذا يَعنى أن النحو ـ عنده ـ عِلْمٌ له غاية ترتبط بالواقع العملى فى دُنيا الناس ، وليس عِلماً تجريديًّا هامِداً . كما أنّ تحديد الغَرَض قبل الأخذ فى الموضوع يَعنى أنّ هناك غاية مُسْتهدفة يَسعى الباحث لتحقيقها فلا يَضِلّ الطريق ولا يُخطىء الهدف .

• • •

هذا ، وقد التزم الرمانى عند صياغة هذا (الغَرَض) تلك الصيغة المُعيَّنة التى أشرتُ إليها فى مطلع المسألة : « الغرض فيه : أنْ يُبيِّن ما يَجوز فى (كذا) مِمّا لا يَجوز » .

على أنْ يَضَع اسْمَ الباب ـ كما ذكره فى العنوان ـ بين شِقَّيْها : (ما يَجوز ، ومِمّا لا يَجوز) ، فيقول ـ مثلا ـ فى « باب النسب إلى فَعيلة وفُعيلة » :

« الغرض فيه : أنْ يُبيِّن ما يَجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة مِمّا لا يجوز »[1] .

فقد وَضَعَ اسْمَ الباب ـ كما ذكره فى العنوان ـ بلفظه بين شِقّىْ (الغَرَض)

ويقول فى « باب (أنْ) المُخفَّفة من الثقيلة » :

« الغرض فيه : أنْ يبيِّن ما يجوز فى (أنْ) المخفّفة من الثقيلة مِمّا لا يجوز »[2] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٤ / ١٥ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٩٩ ب

وهكذا مما يدلّ ـ منذ الآن ـ على مَدَى منطقيّة الرمانى الصارمة فى التصنيف ، ومدى التزامه بالخُطّة التى وضعها لنفسه بحيث لم يَحْدِ عن هذه الطريقة السابقة فى صياغة (الغرض) فى جميع الأبواب إلاّ قليلا جدّا :

كأنْ يَعْدِل عن عبارة (ما يجوز . . مما لا يجوز) إلى أخرى تُؤدّى نَفْسَ الهدف ، أو أن يُضيف إلى اسْم الباب عند صياغة (الغَرَض) بعضَ الألفاظ أو يَنْقُص ، أو أنْ يَستبدل بعض الألفاظ ببعض ، أو أن يُقدِّم ويؤخِّر فى بعض الكلمات .

وذلك مثل :

« باب ما تَمتنع فيه أَلِفُ النُّدْبةِ » إذا قال فى صياغة (الغرض) :

« الغرض فيه : أنْ يُبيِّن ما تمتنع فيه ألف الندبة مما لا تَمتنع »[1] .

وفى « باب الحروف التى يَمتنع بعدها الجزاء » قال :

« الغرض [فيه][2] : أن يبيِّن ما يجوز فى الحروف التى يَمتنع بعدها الجزاء وليستْ عاملةَ ـ مما لا يجوز »[3] .

وفى « باب الصفة المُشبَّهة العاملة فى السَّبَب كعمل الصفة الجارية » قال :

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٨١٧ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٣٧ ب .

« الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يجوز فى الصفة المشبهة ممّا لا يجوز »[١] .

وفى « باب تحقير ما ذهبتْ لامُه ولَحِقتْ أَلِفُ الوَصْل فى أوّله » قال :

« الغرض فيه : أن يبيِّن ما يجوز فيما حُذِفتْ لامُه وزيدتْ ألف الوصل فى أوّله — ممّا لا يجوز »[٢] .

وفى « باب تحقير ما أوّله ألف الوصل من بَنات الأربعة التى فيها زيادة » قال :

« الغرض فيه : أن يبيِّن ما يجوز فى بَنات الأربعة التى فيها زيادة مع ألف الوصل — ممّا لا يجوز »[٣] .

ولكنْ هذا كلّه قليل جدّا بالإضافة إلى تلك الكثرة الغالبة من الأبواب التى اطَّرَدَ فيها ما أصَّلَه أوّلا إلى الحدّ الذى نستطيع معه أن نقول بأن الرمانى قد التزم صيغة واحدة عند صياغة هـــذا العُنْصُر (الغرض) فى جميع الأبواب .

على أنه ممّا ينبغى الإشارة إليه أنّ هذا العنصر (الغرض) قد ذكره الرمانى — كما أشرتُ — فى جميع الأبواب فيما عدا بعض أبواب الأَبْنِية إذْ كان يَعمد فيها مباشرة إلى حَصْر الأوزان وأمْثلتها[٤] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٢ / ٩٨٢ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٤ / ٧٤ ب .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٤ / ٧٢ أ .
(٤) انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٥٤ أ — ٦٠ أ .

ولـكن لقلّتها ، وفَرْعِيّة بعضها[١] ، وعدم جَدْوى مجىء (الفرض) فيها — لا تَنقض الأَصْلَ الذى أوضحته .

وإنّما ذكرتُ مِثْلَ هذه الأشياء التى لا تُعَدّ خُروجاً عن تلك الخُطّة التى وَسَمَها الرمانى لنفسه ، لما وجدتُه من ذلك الالتزام الصارم فى تنفيذها ، فرأيتُ أن أُعدّ عليه هذه الأشياء وإن لم تـكن كثيرة .

ثالثا : مَسائل الباب :

وهو العُنصُر الثالث مِنْ عناصر الباب فى (الشّرْح) ، ويَتناول فيه الرمانى البابَ مِنْ كتاب سيبويه فيَعرضه على صُورة أسئلة ، يَبْدؤها دائما بسُؤال عامّ : عمّا يجوز فى الباب ، وعمّا لا يجوز فيه ، وعن عِلّة هذا الجَوازِ وعَدَمِه .

ثمّ يُتبِعـ هذا السؤالَ العامّ بأسئلة جزئيّة حسب المادّة العِلْميّة الموجودة فى كلّ باب ، فهى تختلف وتتخصّص بحسب طبيعة كلّ باب .

ففى « باب الظروف » — مثلا — يسأل عمّا يجوز فى الظرف وعمّا لا يجوز ، وعن العِلّة فى هذين ، ثم يَسأل عن ظرف المـكان وظرف الزمان ما هُمَا ؟ ، ثم يُتابِعـ الأسئلة عن جزئيّات الباب ، فيقول فى مطلع المسائل :

---

(١) وذلك كما فى الأبواب التى تفرعت عن مزيد الثلاثى فى الأسماء ، إذ جعل الرمانى المزيد بالألف باباً ، والمزيد بالياء باباً وهكذا بقية الحروف التى تزاد فى الثلاثى .

انظر ما ذكرته عن هذه الأبواب فى ص ١٥٩ ، ١٦٠ و هـ ١ من الثانية . وهذه الأبواب فى الشرح ٥ / ٥٤ أ — ٥٧ ب .

« ما الذى يَجوز فى الظرف ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِم ذلك ؟

وما الظرف من المكان ؟ وما الظرف من الزمان ؟

وما نظير الظرف من قولهم : أنتَ الرجُل عِلماً ، وقولِهم : عِشرونَ دِرْهماً ؟

وما العامل فى : هو خَلفَكَ . ؟

ولِم جازَ : هو ناحيةَ الدار ، ولم يَجُزْ : هو خارِجَ الدار ؟

ولم صار (خارِجُ الدارِ) و (داخِلُ الدارِ) بمنزلة (الظَّهْرِ ، والبَطْنِ) الذى هو جُزْءٌ مِن المضاف إليه ؟[1] . . »[2] .

وهكذا يَستمرّ الرمانى فى مُتابَعة الأسئلة على النحو الذى رأينا حتى يَنتهى الباب .

ويقول كذلك فى « باب عَلامة المُضْمَر المرفوع المُنفصِل » :

« ما الذى يَجوز فى علامة المضمر المرفوع المنفصل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

ولِم لا يجوز أنْ يَقعَ المُتّصل موقع المنفصل ، ولا المنفصل موقع المتصل ؟ وهَلْ ذلك للاستغناء بالمتصل – الذى هو أوْجَزَ – عن المنفصل ... ؟

---

(١) أى فيما لو قلنا : ظهر فلان ، أو بطن فلان يريد أنها ليست ظروفا ولكنها أجزاء من المضاف إليه ، فكذلك (خارج الدار)، خارج فيها جزء من الدار وليست ظرفا

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ ، وانظر نص كتاب سيبويه المقابل لهذه الأسئلة إذ هو مبناها ، فى : ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٠

وما المتصل ؟ وما المنفصل ؟ وما المضمر ؟ وما قِسْمَتُه ؟ وما المُظْهَر ؟ وما قِسْمَته ؟

ولم جاز فى المضمر : المتصل ، والمنفصل ؟ وهَلاَّ كان جميع المضمر متصلا أو منفصلا ؟ وهل ذلك لأنّ الأصلَ فى المضمر هو المتصل للإيجاز الذى فيه ، وإنما المنفصل فَرْعٌ عليه ، لمّا احْتِيجَ إلى دَوْرِه فى المواقع بالتقديم والفَرْق بينه وبين العامل أُتِىَ به على طريقة ما يُمكن أنْ يُبتَدأ به ويُوقَف عليه الحاجة إلى هذه المواضع التى لا يَصلح فيها المتصل ؟

وما الفَرْق بين المضمر وبين المَكْنى ؟ ولم جاز أن تكون الكِناية بالاسْم الظاهر ، ولم يَجُزْ أن يكون الإضمار بالاسم الظاهر ... ؟[1] .

وقد سار الرمانى على هذا النحو فى جميع الأبواب : بأنْ يأتى دائما فى مطلع هذا العنصر بذلك السؤال العامّ ، ثم يأخذ فى الأسئلة الخاصة بجزئيات الباب ، بحيث تَتدرّج تلك الأسئلة الجزئية بعد ذلك وتتوالَى لتُحيط بالمسألة مِنْ جهاتها المختلفة ، ولتُلِمّ بالموضوع من أطرافه ، حتى لا تكاد تُغادِره إلاّ وقد أتَتْ عليه وألَمّتْ بكل ما يَتعلق به فلم تَترك وراءها لمُستزيد غاية .

فما مِنْ مسألةٍ فى كتاب سيبويه ، أو رأىٍ أوْرَدَه سيبويه ، أو حُكْم من الأحكام ، أو شاهد ، أو مِثال ، إلاّ وحَوْلَه سؤال ، بل أسئلة : ما هو ؟ وما حكمه ؟ ولم كان ذلك ؟ وما الفَرْق ؟ وما العِلّة ؟ وما وَجْهُ ذلك ؟ وما الشاهد . . . ؟ وما الأَصْل فى . . . ؟ وكيف يَرجع . . إلى أصل الباب ؟

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٥٨ ب .

وما إعراب . . . ؟ وكم وَجْهًا يَجوز فيه ؟ ولِمَ وَجَبَ ؟ ولم جاز؟ ولم امتنع ؟ وما العامل فى ... ؟ وهَلاّ جاز ... ؟ ولم جاز ... ولم يَجُزْ ؟

وهكذا تتعدّد الأسئلة وتختلف صِيَغُها حسب طبيعة المسألة ، وكل ذلك فى مُعالجَة دقيقة من جميع الوجوه ، وفى أسلوب مُحكَم مترابِط ، والتزام صارم فى ألفاظه وأسلوبه وخُطته .

ومِمّا تَجِب الإشارةُ إليه هنا هو أن غالِب هذه الأسئلة مَبْنى على كلام سيبويه ، وأنّ بعضا منها لم يكن مبنيا على كلامه مباشرة ، وإنّما أتى به الرمانى لاستدعاء المقام له توفية للبحث وتتميما للفائدة .

فهو لا يَقتصر فى إيراد هذه الأسئلة على ما جاء فى (الكتاب) من معلومات فحسبُ ، وإنما يُضيف إليها ما يراه لازماً .

وإذا أردنا أن ننظر فى هذه الأسئلة نظرة فاحصة دقيقة تَتجاوز الهيكل العامّ لها كَكُلٍّ إلى البحث فى كل سؤال : مِنْ جهة تَعلُّقه بما قبله وبما بعده ومَدَى ارتباطه بالسؤال العام الأول ، وعلاقة السؤال بصاحبه ، وصُورة السؤال اللُّغويّة ، وعلاقته بالكتاب المشروح ، إلى غير ذلك من الأمور التى تتصل اتصالا وثيقا بالسؤال .

أقول : إذا نحن نظرنا تلك النظرة الشاملة والدقيقة ، وجدنا ملاحظات كثيرة ، ووضعنا أيدينا على خَواصّ متعدِّدة لهذا السؤال .

ولكن قبل البحث عن هذه الخصائص والسّمات نريد أن نُبيِّن ما هى الأسباب التى كانت وراء تلك الخصائص والسمات حتى خرج السؤال على هذا الشّكل أو ذاك ، بل حتى خرج (الشرح) على هذا النحو من التصنيف ،

إذ كانت هذه الأسباب وراء الكثير من الخصائص والسمات فى (الشرح) بوجه عام.

ولا ريب فى أن تلك الأسباب إنما تتجمع فى عقل الرمانى وفكره، وهى:

١ — ثقافة الرمانى الواسعة فى مختلف علوم العصر.

٢ — عقلية الرجل المنطقية المرتبة.

٣ — ذكاؤه الحاد الذى تأكد بوضوح فى هذا (الشرح) الذى كان — بحق — ترجمة صادقة لما تناقلته كتب التراجم عن الرمانى: مِنْ أنه كان متفننًا فى علوم كثيرة[1].

٤ — ثقافته المنطقية والفلسفية التى أملَتْ عليه معالجةً معيَّنة فى البحث، والتى كانت تميل بطبيعة الحال إلى البحث عن عِلَلِ الأشياء.

٥ — استيعابه الكامل لدقائق كتاب سيبويه لفظاً ومعنًى.

٦ — ميله إلى الإيجاز المركّز كنتيجة طبيعيّة لعقليته المنطقية، وذكائه ووضوح الموضوع فى ذهنه.

٧ — الحرّية الفكرية التى كان يتمتّع بها علماء هذا العصر وهو القرن الرابع الهجرى.

تلك الأمور تفسِّر لنا كثيراً ممّا بدا فى السؤال مِنْ خصائص وسِمات،

---

(١) انظر: الفهرست ٩٤، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، ونزهة الألباء ٣١٨.

بل هى المفتـــاح إلى الـكثير من الظواهر فى (الشرح) بعامّة ، ما دامتْ خصائصُ الإنسان تجتمع فى عبارته حتى ليَتراءى فيها ويَبدُو من خِلالها .

فما هذه الخُطّة التى اختطّها الرمانى لشرحه وأحكمَ تنفيذَها بحيثُ لم تتخلّف على طُولِ (الشرح) واتِّساعِه ، إلاّ أثَرٌ لعقليّة الرجُل المنطقية المرتّبة وذكائه الحادّ .

وكذلك ما رأيناه مِن التدرُّج فى السؤال من العامّ إلى الخاصّ ، ما هو إلاّ ابنُ المنطق وصَنْعتُه .

وما تلك التعليلات التى يفيض بها (الشرح) وتسير فى رِكاب كلّ مسألة من مسائله ، إلا ثَمرةٌ من ثمار ثقافتـه الواسعة وبخاصة الفلسفية منها .

كما أن قُدْرتَه العجيبة على حَلّ كثير من مشـكلات (الـكِتاب) التى امتَنَعتْ من أفهام كثير من النحاة ، ما هى إلا صَدًى لاستيعابه الـكامل والدقيق لهذا الـكتاب ولقُوّته العقلية التى كانت عَصاً سِحْرِيّة ذَلَّلَ بها كثيراً مِنْ حُزونته .

وبعد هذا فلنأخذ فى النظر فى خصائص السؤال وسماته :

التزم الرمانى فى السؤال العـامّ الواقع فى أول عنصر (المسائل) بصيغة مُوحّدة :

ما الذى يجوز فى (كذا) ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

وهذه الصيغة ترتبط عنده ارتباطاً وثيقاً بصيغة (العنوان) وكذا بصيغة (الغرض)[١] اللذان هما العنصران السابقان لعنصر المسائل.

وتوضيحاً لهذا أسوق هذا الأنموذج :

فهو يقول ـ مثلا ـ : « باب ضمير المجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع »[٢].

ويقول فى (الغَرَض) : « الغرض فيه : أن يُبيِّن مايَجوز فى ضمير المجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع مما لا يجوز ».

وفى السؤال العامّ : « ما الذى يجوز فى ضمير المجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ».

ولعلنا على ذُكْر ممّا مضى فى عنصر (الغرض) من أن الرمانى يَحرص على وضع اسم الباب ـ كما ذكره فى العنوان ـ بين شِقّىْ (الغرض) : (مايجوز، ومِمّا لا يجوز).

ونجده هنا كذلك يضع عنوان الباب بين شِقّىْ السؤال العام : (ما الذى يجوز ، وما الذى لا يجوز).

فكلٌّ من (السؤال العامّ) و (الغرض)[٣] يأخذان العنوان ـ كما ذُكر فى مطلع الباب ـ جُزْءاً من صيغتيهما .

---

(١) وسيأتى نبين أن صيغة الأصل العام المذكور فى مطلع عنصر (الجواب) ، تابعة لهذه الثلاثة أيضا . انظر هذا فى حديثنا عن العنصر الرابع (الجواب).

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ٤٣ ب .

(٣) وكذا (الأصل العام) كما سيأتى أقول فى (الجواب) .

والسؤال العام مُطَّرِد على هذه الصورة إلا في القليل من الأبواب التي لا تكسر اطِّراداً بالإضافة إلى أبواب الشرح الكثيرة ، على نحو ما قلتُ في عنصر (الغرض) .

ومن هذا القليل :

يقول : « باب الصفة المشتقة التي يَصلح فيها الخبر والحال »[1] .

ويقول في السؤال العام : « ما الذي يجوز في الصفة التي يصلح فيها الخبر والحال ؟ وما الصفة التي لا يَصلح فيها ذلك ؟ » .

ويقول : « باب ما يَصِحّ مما فيه حرف العِلّة »[2] .

وفي السؤال العام : « ما الذي يصح مما فيه حرف العلة ؟ وما الذي لا يصح ؟ ولم ذلك ؟ » .

ويقول : « باب التغيير الذي جَرَى على طريق الشُّذوذ في التضعيف على شَبَه الإدغام »[3] .

وفي السؤال العام : « ما الذي يجوز في التغيير للتخفيف على شبه الإدغام ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ » .

وأيّمّا كان الأمر من التغييرات : سواء كانت بالتخلّي عن صيغة

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ١٢٢٩ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ٩٥ ب .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ١٨٩ ب .

(ما الذى يجوز ؟ وما الذى لا يجوز ؟) كما فى المثال الثانى ، أو عن شق منها كما فى الأول ، أو كان التغيير بترك بعض الألفاظ التى وردت فى العنوان كما فى المثال الأول والثالث ، أو كان بزيادة بعض الألفاظ كما فى الثالث — فهى أبواب قليلة جداً لا تنهض أن يعتد بها خروجا عن ذلك الأصل المقرر .

وكأنى بالرمانى فى هذا قد أبى إلا أن يكون فى خطته تلك كالنحويين فى قواعدهم ، إذ الشذوذ والخروج عن الأصـــل أمر مقرر عندهم ولا ينقض أصلا .

هذا ما كان بالنسبة للسؤال العام ، فإذا ما فارقناه إلى غيره من تلك الأسئلة الجزئية رأينا تنوعا واختلافا فى الصيغة حسب طبيعة المسألة كما قلت[1] كأن يقول : هل يجوز (كذا) ؟ ولم جاز ؟ ولم يجوز ؟ وما حكم ؟ وكيف ؟ وغير ذلك من صيغ السؤال .

والرمانى يعدد الأسئلة حول الجزئية الواحدة بغية الإحاطة بها من كل جانب ، وشحذاً لذهن القارىء أو السامع كى يتهيأ لما سيلقى إليه من الجواب ويتشوف فيستقر فيه إيما استقرار :

فيقول — مثلا — : « وما مواقع (أنْ) بالفتح ؟ وما مواقع (إنْ) بالكسر ؟ وعلى كمْ وجهاً تكون (أنْ) ؟ وعلى كم وجهٍ تكون (إنْ) ؟ »[2] .

فالأسئلة متعددة والجواب واحد .

---

(١) انظر ص ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٩٢ أ .

كذلك نراه يُوردِ أسئلة متحدة المضمون متغايرة الأسلوب ، فيقول ـ مثلاً ـ :

« وما ترخيمُ رجُلٍ اسمُهُ : مُسْلِمُونَ ؟ ولِم وجب حذفُ الواو والنون ؟

ولم وجب فى ترخيم رجل اسمه : مُسْلِمانِ : يا مُسْلِمَ أقبلْ ؟ »[1] .

فالأسئلة عن المثالين مُتغايِرة الصَّوْغ متحدة المضمون .

وقد شاع فى أسئلة الرمانى ظاهرة السؤال عن العِلّة كأثَرٍ بيِّن لدراسته الفلسفية وعَقْليّته التعليلية ـ كما يتمثل ذلك بوضوح فيما مضى من نصوص بما يُغْنِى عن ضرب الأمثلة هنا ـ حتى جاء (الشرح) ـ بحق ـ دراسةً فلسفية للنحو ، وتَمثَّلتْ فيه أنواعُ العِلَل بأجْلَى ما يكون ، بل لم يقف فى ذلك عند حدّ التطبيق العملى ، وإنّما تجاوزه إلى التصريح ببعض تلك الأنواع ، وتقسيم القياس على أساسِ العلّة وحالها من الضعف والقوّة فى طَرَفَىْ القياس[2] .

ومن الظواهر الخليقة بالتسجيل هنا : أن كثيراً من الأسئلة التى يسوقها الرمانى تكون متضمنة للجواب عما يتقدمها من سؤال ، كأن يقول : « وهل يجوز فى : بايَعْتُه يَداً بيَدٍ ، الرفعُ ؟ ولِم لا يجوز ؟ ... وهل يجوز : رَجَعَ عَوْداً بَدْءٍ ؟ ولم لا يجوز ؟ . . . وهل يجوز الرفعُ فى : رَجَعَ فُلانٌ عَوْدُه على بَدْئِه ؟ ولم جاز ؟ ... »[3] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

(٢) انظر إيضاح هذا الإجمال فى الحديث عن موقف الرمانى من أصول النحو ، فيما سيأتى .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٠٣ وما بعدها .

ويقول : « ولم وجب فى السّباع والوحش أن يكون لها أسماء مَعرفة بغير عَلامة تجرى مجرى الاسم العَلَم نحو : زيد ، وعمرو ؟ وهل ذلك لأنها وَحْشِيّة جُعِلَتْ العلامة الدالّة عليها وحشية على طريق المشاكلة ؟ »[١] .

وهذه الظاهرة أكثر من أن تُحص .

كما تكثر أيضاً أسئلة المُقارَنة ، فيقول ـ مثلا ـ : « ولم جاز : هو ناحِيَةَ الدار ، ولم يَجُزْ : هو خارِجَ الدار . . ؟

وهل يجوز : هو مَكانا صالِحاً ؟ ولم جاز ، ولم يجز : هو مكانا ، وجاز : هو فى مكان . . ؟

ولم جاز : هو قُرْبَك ، ولم يجز : هو بُعْدَك ؟ ...

ولم جاز : هو فى خارج الدار ، ولم يجز : هو خارجَ الدار ، وجاز : هو فى جَوْفِ الدار ، ولم يجز : هو جوفَ الدار ؟ ... »[٢] .

ومثل هذا كثير جداً .

وقد يَسأل الرمانى أوّلا بطريقة تجريديّة ، ثم يُعيد السؤال بطريقة تطبيقية بحيثُ يكون مرتبطا بمثال مُعيَّن ، فيقول ـ مثلا ـ فى « باب كَمْ » :

« ولم جاز أن تَعمل فى النكرة ، ولم يجز ان تَعمل فى المعرفة ؟ » ، ثم يقول :

« ولم جاز : كم لك درهما ، ولم يجز : كم لك الدرهم »[٣] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٢٢٨ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ وما بعدها
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ .

والرمانى كنتيجة لسَعَةِ ثقافته النحوية ، واستيعابه الدقيق لكتاب سيبويه من جهة ، ولعقليته الشمولية وذكائه من جهة أخرى نراه ذا قدرة عجيبة على تنويع أسئلته وتفريعها وتوليد بعضها من بعض ، بحيث يستتبع السابقُ منها اللاحقَ ، فتتوارد وتتداعى وِلاء ، وكأنها تُملَى إليه إلقاء ، فلا يكاد يُغادِر المسألة إلا وقد حدَّد مَعالِمَها ، وأوضحَ الطريقَ إليها ، فإذا كلُّ شيء منك قريب ، وما لم يكن مِن قبلُ يَخطر لك على بالٍ تراه بعد هذا سَهْلَ المَنال ، فاسمعه يقول :

« ما الذى يجوز فى علامة المضمر المرفوع المنفصل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

ولم لا يجز أن يقع المتصل موقع المنفصل ، ولا المنفصل موقع المتصل ؟ وهل ذلك للاستغناء بالمتصل — الذى هو ، أوجز — عن المنفصل ، . . ؟

وما المتصل ؟ وما المنفصل ؟ وما المضمر ؟ وما قِسْمَتُه ؟ وما المظهر ؟ وما قسمته ؟

ولم جاز فى المضمر : المتصلُ ، والمنفصل ؟ وهَلاّ كان جميع المضمر متصلا أو منفصلا ؟ وهل ذلك لأن الأصل فى المضمر هو المتصل للإيجاز الذى فيه ، وإنما المنفصل فَرْعٌ عليه ... ؟

وما الفَرْقُ بين المضمر وبين المَكْنِيّ ؟ ولم جاز أن تكون الكِناية بالاسم الظاهر ، ولم يجز أن يكون الإضمار بالاسم الظاهر ؟

وهل الكناية : هى المُضَمَّنة بالاسم الغالب من غير إفصاح ؟ وهل الإضمار : كناية عن الاسم بما يجرى مجرى الجُزء منه »[1] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ٥٨ب .

كما كان الرماني أيضاً نتيجة لاستيعابه الدقيق لجزئيات البحث وإلمامه الواسع بأطراف الموضوع ، واعتماده الواضح على العقل في نحوه نجده كثيراً ما يُورِد بعض الشُّبَهِ التي يمكن أن تَرِد على الذهن ويُجيب عنها بما يجعل الموضوع أكثر وضوحا واستقراراً .

وذلك مثل ماذكره عند حديثه عن المعرفة ، إذ يَفترض أنّ سائلا يقول : إذا كانت المَعرفة تدُلّ على شيء مُعيَّن ، فهل يمكن أن يكون (رَجُل) في قولنا : هذا رَجُلٌ ، مَعْرفةً ؟ إذ هو حينئذ قد أُريدَ به رجلٌ معيَّن هو المشار إليه .

فيُسارِع الرماني إلى دَفْع هذه الشُّبهة : بأنّ (رَجُلٌ) في هذا ليس معرفةً وإن أُريدَ به معيّن ، لأنّ المعرفة لابُدّ مِنْ أن تكون على معنًى يَختص الشيء دون غيره في دلالة اسمه . ومعنَى (رجل) ليس هو لهذا الذي أشرتَ إليه دون غيره في دلالة اسمه ، إذ هو بمعنى : هذا واحدٌ من الرجال ، أو هذا أحد الرجال ، فالاشتراكُ فيه قائم ، وذلك يُبطل أن يكون المعنى له خاصّة ، فيقول :

« وهل المَعْرِفة : الخاصة التي تُنافي الشَّركةَ بالعلامة الدالّةِ ؟ ولِمَ لاتكون المعرفة : ما عُرِف به الشيء بعَيْنه ، كقولك : هذا رجل ، فقد عُرِف هذا الرجل بعينه ؟ فلِمَ لا يكون في هذا الموضع معرفة ؟ »[1] .

وهذا النحو كثير جداً .

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٩١٦ ، وانظر الإجابة في ٩٢٠ .

والحقّ أن عُنصُرَىْ المسائل والجواب عنهما هما الأساسيّان فى شرح الرمانى لكتاب سيبويه ، وأن عنصر الجواب يكاد يكون هو الشرح حقيقة ، وما المسائل إلاّ كالتمهيد لهذا الشرح .

والآن بعد أن بيّنتُ — فيما مضى — بعضَ خصائص (المسائل) آتى إلى الكلام عن العنصر الرابع وهو (الجواب) تارِكا ما بقى للمسائل من خصائص حتى أفرغ من الحديث عن بعض خصائص (الجواب) ، وذلك لاشتراك العنصرين (المسائل ، والجواب) معا فيما بقى بعـــد ذلك من خصائص ، إذ العنصران أخوان متعانِقان : فبعضٌ من الخصائص يختص بالمسائل — وهو ما تَقدّم — ، وبعضٌ منها يختص بالجواب — وهو ما سيتكفل ببيانه حديثى الآتِى — ، وبعضٌ ثالث يَتعلّق بالعنصرين معا ممّا سأُبيّنه بعد حِين .

رابعاً : الجَواب عن مَسائل الباب :

وهذا هو العنصر الرابع والأخير من العناصر الأربعة .

ويأخذ الرمانى فيه بالإجابة عن تلك الأسئلة التى أوردها فى العنصر السابق وحيث إنه — كما رأينا — يبدأ المسائل بسؤال عامْ : عمّا يجوز فى الباب ، وعمّا لا يجوز فيه ، وعن عِلّة كل . نجده هنا يَذكر — فى الإجابة عن هذا السؤال العامّ — : أصْلاً عامّاً يَنعقد به الباب ، وتَدُور حوله قضاياه الجزئية ، وتَندرج تحته ، وترجع إليه . ثم يَنتقل بعد هذا إلى الإجابة عن بقيّة الأسئلة الجزئية ، فيُعالج تلك الجزئيات الموجودة فى داخل الباب معالجة دقيقة من جميع الوجوه : مِنْ بيان أحكامها ، وتعليلها ، ومقارنتها بغيرها . مع رَبْط تلك الأمور الجزئية بذلك الأَصْل العامّ وإرجاعها إليه ، ومحاولته الدءوب فى فَرْض سُلطان ذلك الأصل العامّ وهيمنته على جميع جزئيات الباب وفروعه بحيث يَعُمّها ويجمعها ،

وتندرج هى بدَوْرِها تحته ، وترتبط به وتعود إليه ، فهو لها بمثابة الجِنْس ، وهى له أنواع وأفراد[1] .

وهذه الطريقة هى ـ بحق ـ أثر واضح لدراسة الرجل المنطقية : فالانتقالُ من العامّ إلى الخاصّ والتدرُّج من الـكُلِّيّات إلى الجزئيات ما هو إلاّ ثمرة من ثمار المنطق ونتاجه .

وهكذا لم يَتخلف هذا الأصْل العامّ فى جميع الأبواب ، فيقول ـ مثلاً ـ فى أول الجواب عن مسائل :

« باب اسْم الجِنْس المحمول على الفِعْل المحذوف »[2] :

« الذى يَجوز فى اسم الجنس المحمول على الفعل المحذوف إذا كان قد وَقَعَ موقع مصدر يَقتضيه الفِعْل المذكور ، وصَحّ فيه معنَى المَجْمُول ـ أنْ يُنصب على الحال بتقدير حَذْفِ الحال وكَوْنِ اسْمِ الجِنْس خَلَفاً منها[3] .

ولا يجوز إذا لم يكن قد وقع موقع المصدر الذى يقتضيه الفعل المذكور ، أو يَصِـحّ فيه معنى الجَمْل ـ أن يُنصب على هذا الوجه .

---

(١) انظر أمثلة من رد الجزئيات إلى الأصول فى الشرح ٤ / ١٦١٥ ، ١٦١٧ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٥ .

(٢) مثال ذلك ـ كما سيأتى بعد قليل ـ : كلمته فاه إلى فى .

(٣) الرمانى يجعل الحالة فى مثل هذا محذوفة عاملة فى اسم الجنس المذكور حتى يتحقق تنكير الحال بتقديرها نكرة ، وذلك بخلاف اسم الجنس المذكور فهو معرفة كما فى المثال المذكور فى الهامش السابق .

فتقول على هـذا الأصل : كَلمتُه فاهُ إلى فِيَّ ؛ لأنه قد وقع موقع : كلمتُه مُشافَهةً ، وفيه معنى : جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ ، فقد صَحَّ النصبُ على هـذا الوَجْه الذى بَيَّنا .

ولو قلتَ : كَلمتُه يَدَهُ فى يَدِى ، لم يَجُز النصبُ على الأصل الذى ذَكرنا ، لأنه لم يَقَع موقع مَصْـدَرٍ يقتضيه الفِعْل المذكور ، لأن (يَدَهُ فى يَدِى) ليس من صفة الـكلام التى[١] يَتخصَّص بها الـكلام حتى يختلف حُـكمه كاختلاف حكم المُشافَهة والمُراسَلة والمُـكاتَبة ، لأنها وإنْ عَمَّها معنى الـكلام فأَجْناسُها مختلفـة ؛ إذ جِنْسُ المُـكاتَبة خِلافُ جنس المشافَهة ، وكذلك المراسَلة ، وإنْ عَمَّها معنى الـكلام فهى على أنواع مختلفة كمخالفة الإنسان للطائر وإن عَمَّهما معنى حَيَوان .

وليس يَختلف نوعُ الـكلام بأنْ تـكون (يَدُه فى يَدِه) ، كما لا يَختلف بأن يكون زيد حاضراً له ، فهو بمنزلة : كَـلمتُه وزيدٌ حاضرٌ ، فى أنه ليس من صِفة الـكلام التى يَختلف بها نوعُ الـكلام ، وذلك أن كل نوع من أنواع الـكلام لا يَمتنع أن يَقع وزيدٌ حاضر ، ويمتنع أن يكون كل نوع من أنواع الـكلام على جهة المُشافَهة ، فقد بانَ الفَرْقُ بينهما »[٢] .

ويقول كذلك فى « باب المَصْدَر الذى وقع موقع الحال »[٣] :

---

(١) فى الأصل : « الذى » ، تحريف .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٠٨ ، وانظر أحد الأجوبة بكامله فى قسم التحقيق .

(٣) مثال ذلك — كما سيأتى بعد قليل — : قتله صبراً .

« الذى يجوز فى المصدر الواقع موقع الحال إذا كان ممّا يَتنوّع به الفِعل » وفيه معنى الحال ـ النَّصْبُ على هذا الوَجْه بالفعل المذكور .

ولا يجوز إذا كان ممّا لا يَتنوّع به الفعل وإن وقع فى معنى الحال ـ أن يَعمل فيه الفعل المذكور كما عمل فى الأول الذى يتنوع به .

لأنه إذا كان يَتنوّع به الفعل المذكور وهو فى معنى الحال فقد ناسَبَ الفعل من وَجْهين وقَوِىَ اقتضاؤه له .

وإذا كان لا يتنوع به بَعُدَ منه فلم يَصلح أن يقع موقع الحال .

وتقول : قَتَلَه صبراً . فهذا صحيح جائز ، لأنه فى معنى الحال وهو (صابِرٌ) ، وممّا يَتنوُع به الفِعل إذْ قَتْلُ الصَّبْر خِلافُ قَتْلِ الخَتْلِ[1] فى الحَرْب وخلاف قتل الغِيلَة[2] »[3] .

والرمانى لا يَكتفى بِعَقْد هـذه الأصول دون أن يُصرِّح بصنيعه هذا ، بل نراه كثيراً يُشير إلى ذلك ، كأن يقول : « فتقول على هذا الأصْل » ، أو يقول : « فهذا الأصل فى هذا الباب » ، أو : « فهذا عَقْد الأصل فى هذا الباب » ، أو : « لم يَجُز (كذا) على الأصل الذى ذكرنا » ، كما سبق فى بعض الأصول التى ذكرتها .

---

(١) الختل : الخداع ، اللسان .

(٢) قتله غيلة : إذا قتله من حيث لا يعلم . اللسان : (غيل) .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٦٣١/٢ .

هذا ، ولم يقف الرماني في تأصيله للأشياء وردِّها إلى أصول عامة عند حَدِّ الاقتصار على ذلك في مطلع الجواب عن المسائل ، بل كان أحيانا يَعقد الجَوامع العامّة والقواعد الكُلّيّة في داخل الباب عندما يرى حاجة لذلك ، على نحو ما صَنع في « باب نَعتِ المَعرفة » :

فهو عندما تحدّث عمّا تُنعت به أنواع المعرفة المختلفة ، فلمّا وَصَلَ إلى المُبْهَم (اسْم الإشارة) وما يُنعت به ذَكر أصْلاً عامّا لذلك ، فقال :

« الذي يَجوز في صفة المبهم : أن يُوصَف بالجنْس ، لأنّه إذا عَرض فيه تنكير بَطَلَتْ دلالتـــه على الجنس ، فوُصِف به لتَكْمُل دلالته بالبيان عن الجنس .

ولا يجوز أنْ يوصف بالجنس غيرُ المبهم ، لأنّه إذا عَرض فيه تنكير لم تَبطل دلالته على الجنس ، كالذي[1] يعرض في زَيْدٍ وعَمْرٍو وفي أخيك وصاحِبِك مِن الاشتراك »[2] .

وكما جاء أيضـــاً في : « باب الصفة المُشَبَّهة بالمشبهة ممّا يجرى مجرى المُقَيَّدة »[3] .

فالرماني بعد أن ذكر الأصل العام للباب في أول (الجواب) كما هو المُتَّبَع ، عادَ فذكر أصلا آخَر في داخل الباب تَنعقد به طائفة معيَّنة من الأمثلة ، وهي ما يُعرف بمسألة الكُحْل ، حيث إن سيبويه قد ذكرها

---

(١) في الأصل : « الذي » بدون الكاف ، والسياق يقتضيها .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٩٣٥/٢ .

(٣) انظر إيضاح العنوان في الحديث عن العنصر الأول ، والهوامش المتعلقة بها .

كالتذييل فى الباب المشار إليه وليست منه ، وإنما هى فى حقيقة الأمر تندرج تحت موضوع الباب المتقدِّم على هذا ، وهو « باب الصفة المشبهة بالمشبهة »(١) . ولكنها خالفتْ بابَها فى الحكم الإعرابى ، فهى مستثناة منه . ومِنْ هنا وَضعَ الرمانى لها (أصْلاً عامّاً) خاصّاً بها ، بل لم يقف عند هذا الحَدّ ، وإنّما إمعانا فى إثبات قدرته فى هذا المجال لم يقتصر على صَوْغِ أصْلٍ عامّ واحد لهذه الطائفة من الأمثلة ، بل صاغَ لها أصْلَيْنِ عامّين ، ثم أخذ يُطبِّق هذين الأصلين على الأمثلة المذكورة فى (الكِتاب)(٢) .

* * *

والرمانى وإن كان مَبْنَى كَلامِه فى (الجواب) على تلك الأسئلة التى أوْرَدَها مِنْ قَبْلُ فى عُنْصُرِ المسائل ، إلاّ أنه يَسُوق كلامَه بأسلوب مُحكَم مُترابِط يأخذ بعضُه بحُجَزِ بعض ، بحيث لا يَشعر القارىء بانفصال جَواب سُؤال عن جواب آخَر ، أو يَحِسّ بفَجَوات ويَتعثّر فى الانتقال مِنْ جُزئيّة إلى أخرى ، وإنّما تَتعانق كلّ الإجابات لتَكون شَرحاً رائعاً لكلام سيبويه ، وكأن ليس هناك أسئلةٌ لكُلٍّ منهما جواب يَتعلّق به .

* * *

وإذا نحن عُدْنا لننظر فى صيغة هذا الأصل العام على غِرار ما فعلنا فى أخواته من قبلُ (العنوان ، والغرض ، والسؤال العامّ) لوجدنا أن صيغته مَبْنِيّة على رَكائز ثلاث هى : الذى يَجوز ... ، والذى لا يجوز ... ، وعِلّة كل

---

(١) ومثاله : مررت برجل أحسن منك ، ومررت برجل أحسن منك أبوه .

(٢) انظر كتاب سيبويه ، الرمانى ٢/١٠٣٤ وما بعدها .

منهما . وهى الأمور الثلاثة التى كانت مَناط السُّؤال العامّ ، فناسَبَ هنا أن يَقْبَمه الأصل العامّ فى ذلك كما هو واضح فيما مضى من نصوص .

وقد أشرتُ فى مبحث (المسائل) إلى أن هناك ارتباطاً بين الأصل العامّ وبين السؤال والغرض والعنوان ، من جهة أن الرمانى يَحرص دائماً على أن يضع صيغة العنوان – كما هى – ضمن صيغة كلٍّ من : الغرض ، والسؤال العام ، والأصل العام ، فيقول – مثلا – :

« باب النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة » .

ويقول فى الغرض : « الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة – ممّا لا يجوز » .

وفى السؤال العام : «ما الذى يجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ » .

وفى الأصل العام : « الذى يجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة . . . ولا يجوز ... »[1] .

وهذا دأبه فى جميع أبواب (الشرح) إلاّ فى القليل منها ممّا لا يُعدّ خروجا على هذا الالتزام ، فقال – مثلا – :

« باب الجنس الذى يُختار فيه العُدولُ عن الحال بأنّ ما قَبْلَه نكرة » .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/١٥ ب .

وفى الأصل العــام : « الذى يجوز فى اسم الجنس الواقع موقع الحال وقبله نــكرة ... »[١] .

وفى أحد أبواب الترخيم يبدأ الجواب بدون أن يقول : « الذى يجوز »[٢] كما هو دأبه .

كما أنه ينبغى الإشارة إلى أنّ الرمانى لم يَتَخلّ عن ذِكْر الأصل العام إلاّ فى بعض أبواب الأبنية ، وهى الأبواب التى فرّعها من غيرها . كما أنه تخلى أيضا فى هذه الأبواب عن السؤال العام ، بل وعن الأسئلة بعامة ، وأخذ فى حَصْر الأَوْزان مباشرة : كما أنى أشرتُ من قبلُ إلى تَخَلّيه فيها عن (الغرض) أيضاً[٣] .

وكأنّ الرمانى أراد بهذا التغيير والمُخالَفة ، سواء ما كان من ذلك فى (الغرض) أو فى السؤال والأصل العامَّيْنِ : أن يُبيّن لنا مَدَى الالتزام بالمنهج الموضوع ، وأنه لم يُفارِقه أحيانا إلا مضطراً أشْبَهَ ما يكون بالضرورة الشِّعرية التى لا تُخِلّ بالمنهج العروضى المعروف ، وأمّا فيما لم يُضطر إليه فكأنه أراد أن يُظهر مدى قُدْرته على التصرف فى الكلام ، وبعد هــذا وذاك لم نر الرجل إلا مُلتزِما بخُطّته التى أجاد فى وضعها بل غاية فى التزام .

وهــذا الأصل العــام الذى يأتى به الرمانى ليَعقد به مسائل الباب

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧١٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٢٠ ب .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥/٥٤ أ — ٦٠ أ .

ويدير البحث فيها على أساسه ، يستمدّه — كما يبدو لى — مِنْ رَوافد ثلاثة ، هى :

١ — الأُصول والقواعد العامّة التى يضعها سيبويه فى الباب .

٢ — الأصول والقواعد العامة المُستفادة من النحو كـكُلّ .

٣ — تَصوُّر الرمانى وفـكره الخاصّ .

هذه — كما أرى — هى المصادر الأصلية والروافد الأساسية التى يَستمدّ منها الرمانى أصولَه العامّة ، سواء ما كان منها فى مطلع عنصر الجواب ، أو ما كان منها فى أثناء البحث .

* * *

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن الرمانى قد يَترك الإجابة عن بعض الأسئلة لأسباب منها :

١ — وضوح الجواب بما لا يَحتاج معه إلى ذِكْره ، فيَكتفى بإيراده للسؤال ليَلفِتَ نظر القارىء إليه .

٢ — وقد يَترك الجوابَ لفَهمِهِ من الإجابة عن سؤال آخَر .

٣ — وتارة يتركها لفَهمِها من النص كـكُلّ .

٤ — أو لفهمها من عنصر المسائل .

٥ — أو لتَقدُّم السؤال نفسه وجوابه بطريق التجريد فيَترك الإجابة عنه عندما يُوردِه ثانية بطريق التمثيل .

وتكفينا قراءةُ أى باب فى الشرح للوقوف على أمثلة لتلك الأسباب .

والذى أريد أن أؤكده فى هذا المقام هو أن الرمانى كان يترك الإجابة عن بعض الأسئلة لدواعٍ يراها .

وقد اكتفيتُ فى الإشارة إلى هذه الظاهرة بذكر بعض أسبابها ، إذ ليس القصد الاستيعاب والاستقصاء حيث يكفى الاقتصار والإيجاز .

وإنما نبهتُ إلى هذه الظاهرة ـ وهى أن الرمانى يترك الإجابة عن بعض الأسئلة أحيانا كثيرة استغناء عنها لأسباب ذكرتُ بعضها ـ لأن عدم معرفتها يدفع بالقارىء إلى اتهام الرمانى بالاضطراب فى شرحه ، وإلى توهُّم أن فى (الشرح) سَقْطاً ، وليس الأمر هذا أو ذاك ، وإنما هو ما ذكرتُه .

ولا ريبَ فى أن معرفة هذا الأمر ـ فوق أنه يعطى القارىء صورةً حقيقية عن بعض جوانب منهج (الشرح) ـ ضرورةٌ لابُدَّ منها بين يدَىْ التحقيق .

وينبغى الإشارة هنا إلى أن الدكتور المبارك قد أغفل هذا الأمر تماما .

***

وإذا كانت تلك الظاهرة السابقة قد جاءت ثمرةً لمنهج الرمانى المنطقى فى التصنيف والعقلى فى التفكير ، فهى ـ فوق ذلك ـ مِنْ أدلّ الأمور على ميله نحو الإيجاز فى ذلك (الشرح) .

ومِنْ هنا كان – رغبة فى الإيجاز لا يأتى بأمثلة أو شواهد من خارج (الكتاب) إلاَّ عند الضرورة وبقَدَرٍ ، بل كان لا يَذكر كل ما جاء فى (الكتاب) من أمثلة ، وإنما يقتصر على ما يُؤدِّى الغرض ويُحقِّق المطلوب .

ولم يكن يقف به الأمر عند حَدّ التّخفُّف من الأمثلة ذات الهدف الواحد وإنّما كان يَكتفى أيضا بنَوْعيّات من الأمثلة التى يمكن أن تُغْنِى عن غيرها من نوعيات أخرى ، كأن يقول – مثلا – فى (المسائل) :

«وهَلْ يَجوز بالرفع : مامرِرتُ برجُلٍ صالحٍ لكنْ طالِحٌ ، ومررتُ برجل صالحٍ بل طالحٌ »[1] .

ولم يَذكر فى السؤال المثال : ما مررتُ برجل صالحٍ بل طالحٌ ، بمّا (بَلْ) فيه بعد نفى مع وُجوده فى (الكتاب)[2] ، وإنما تَركه اعتماداً على أن (بل) فى هذا مثل (لكنْ) فى الحكم .

وأسلوبُ الرمانى الذى حَرَصَ فيه حرصاً شديداً على الإيجاز والتركيز ، أسلوب (اقتصادى) ، ولعلّ ذلك – فى جانب منه – يَرجع إلى إحساسه بطُول (الكتاب) فآثر الإيجاز . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه بَنَى (الشرح) – كما عرفنا سابقا – على عنصرين رئيسين (المسائل ، والجواب) ، وهذا بدوره يُعتبر تطويلا وتوْسِعة فى الهيكل العامّ للشرح ، فآثر أيضاً الإيجاز فى بِنْية كلامه قصْداً للتعادُل .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٨٢ .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٥ .

ومن جهة ثالثة : فقد عرفنا أن الرمانى رجل منطق ومن شأن المناطقة الوُصول إلى ما يريدون من أقرب طريق وأوجزه .

ونظرة فى (الشرح) تُؤكِّد لنا ذلك بوضوح مما يُغنِي عن الإطالة بضرب الأمثلة وسَوْق الشواهد[1] .

والرمانى يُصرِّح فى (الشرح) بما يفيد أنه يَعْمِد إلى الإيجاز فيه ، وذلك أنه حين أحَسَّ بأنه أطْنَبَ بعض الشيء فى شرح إحدى المسائل سارَعَ إلى تعليل ذلك فقال : « وقد شرَحْنا هذا فَضْلَ شَرْحٍ لشِدَّةِ الإشكال فيه »[2] .

* * *

ومن الظواهر العامة الخَليقة بالتسجيل هنا ونحن بصَدَد الحديث عن منهج الرمانى فى هذا (الشرح) ، أنه وإن كان يَبنى غالِبَ مسائله التى يُعالِجها على كتاب سيبويه ، إلاَّ أنه لم يكن يَعرضها دَوْمًا حسب ترتيبها فيه ، وإنما كان يُخالِف فى ترتيبها وَفقًا لطبيعة البحث وأسلوب سيبويه فيه :

فقد يَسير الرمانى فى عَرْض أسئلته وكذا الأجوبة عنها حسب ترتيب مادتها العِلْميَّة فى (الكتاب) .

وقد يُرتِّب كُلاًّ من الأسئلة والأجوبة حسبما يَقتضى المقام .

---

(١) ولعل من مظاهر رغبة الرمانى فى الإيجاز : أنه لم يذكر فى (الشرح) شيئا من أسماء كتبه الأخرى على نحو ما نجده عند غيره .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ١٩٥/٥ ب .

وتارة ثالثة : يسير فى ترتيب الأسئلة حسب (الكتاب) ويتصرف فى ترتيب الأجوبة .

وتارة رابعة : يُرتِّب الأسئلة بما يخالف (الكتاب) ثم يرتب الأجوبة بما يخالف (الكتاب) والأسئلة .

والشواهد لهذه الأحوال الأربعة كثيرة ومتعددة ، ويكفى أن نُعارض بين (المسائل) و (الجواب) وبين نصّ (الكتاب) فى أىّ باب من الأبواب فلا نَعْدَم شاهداً لواحدة من الحالات السابقة[1] ، مما يَدُلّ على وضوح شخصية الرمانى فى تلك الجهة ، وأنه ذو قدرة عجيبة على كيفية ترتيب مسائله وأجوبته بما يَتلاءم مع طبيعة كُلّ . فيَسوق الأسئلةَ وَفْقَ طبيعتها وتبعاً لمُعالَجة سيبويه للبحث فى كتابه ، ثم تأتى الأجوبة كذلك مرتبة هى الأخرى حسب طبيعتها .

ولا ينبغى أن يَهُولَنَّ القارىء تلك الحالاتُ والتفريعات فيخال أن فى الأمر صُعوبةً ووُعورة ، أو تفريقا لشَمْل مسألة وتمزيقا لوحدتها ، إذ الرَّجُلُ فى كل ذلك دقيقٌ بل غايةٌ فى الدقة ، فما كان يَبغى إلاّ التيسيرَ والإيضاح بترتيب مادّة (الشرح) وتنسيقها ولَمّ أطراف الكلام فى تَتابُع منطقى .

والرمانى فى تَصرُّفه فى ترتيب أسئلته وأجوبته على النحو الذى ذَكرتُ ، لا يَفُوتُه جواب لسؤال يَتعيَّن ذِكْرُه ، أو يَتكرّر جوابٌ لا داعى لتكراره ، ثم يُلاحِظ بدقة بالغة تَضَمُّنَ جوابِ سؤال مُعيَّن لجواب آخر فلا يَذكره .

---

(١) وسوف تمر بنا أمثلة لذلك فى قسم التحقيق .

وكأنّ بالرمانى بتلك الدقة يَبنى شرحه هذا مِن كلمات مُجسَّمةٍ أمامه ذات سِمات مُميَّزة وصفات خاصّة ، فلا تَكاد تُخطىء واحدةٌ منها المكانَ الأشكَلَ بها والذى يقتضيها دُون سِواها .

ومِنْ هذا الذى قلتُ : مِنْ أنّ الرمانى كان يَتصرّف فى ترتيب الأسئلة والأجوبة عنها بما يقتضيه المقام ، سواء بالنسبة لِما كان بينهما وبين (الكتاب) ، أو بين بعضهما وبعض ـ يُعلَم ما فى كلام الدكتور المبارك حيث يُقرّر أن الأجوبة مُتقابِلة مع المسائل وجارية معهما فى الترتيب ، وأن لكلّ سؤال جواباً يُقابِله فى موضعه(١) .

***

وقد أشرتُ فيما مضى إلى أن عنصر الجواب هو الشرح حقيقة وأن عنصر المسائل تمهيد له وتوطئة ، إلاّ أنه تَتعاظَم أهميـــة (المسائل) فى هذا (الشرح) وتتأكد حين نجد أن الرمانى قد يَذكر فيها أشياء لا تُوجَد فى (الجواب) .

كأنْ يَختصّها بما يَتعلّق بعبارة سيبويه ولفظه ، أو بتفسير لُغوىّ لبعض الألفاظ ، أو أن يختصها بذِكْر أمثلة لا يعيدها فى (الجواب) ، أو ذكر بعض الأوجه الإعرابية ، أوَ أن يقتصر فى الإشارة إلى بعض الأمور على السؤال دون الجواب ، أو أن يذكر فيها من التنظيرات والمقارنات ما لا يذكره فى (الجواب) أو يَقتصر على (المسائل) فى بعض إلزامات سيبويه لمُخالفيه ، وما إلى ذلك من أمور ، مِمّا يَدلّ على أن عنصر المسائل ليس تمهيداً للجواب فحسبُ ،

---

(١) انظر الرمانى النحوى ٢٠٨ ، ٢٢٢ .

وإنما هو — بجانب ذلك — مِعْوانٌ له على إيصال المادّة العلمية إلى القارىء .

وأهمية المسائل فى معاونة الجواب كشرح للكتاب بصُوَر مختلفة ومتعددة كما أشرنا ، هى من الوضوح فى (الشرح) بحيث يُمثِّل ضَرْبُ الأمثلة لها لونا من الإطالة نُحاول جاهدين تَحاميَها فى دراسة لكتاب كبير كهذا تتعدّد أوجه الدراسة فيه وتَتنوّع ، فيكفى من البيان ما يشير إلى الغرض ومن القلادة ما يحيط بالعنق .

هذا ، وينبغى التنبيه إلى أن الرمانى نفسه قد صَرّحَ فى (الشرح) بما يُشير إلى أنه كان يَعتبر عنصر المسائل بهذه المثابة من الأهمية ، وأنها تُشارِكُ الجواب فى شرح (الكتاب) على نَحْوٍ ما ؛ إذ يقول فى التعليق على بعض الأحكام:

« وكُلُّ ذلك لِعِلَلٍ قد أشْعَرْنا بها فى السؤال »[1] .

ويقول أيضا فى الجواب من (باب أبْنية الأسماء والصفات) :

« وقد بَيَّنّا الأسماء والصفات بأمثلتها فلم يَبْقَ إلاّ ذِكْرُ العِلّة التى تَفرُق بين الاسم والصفة ، وهى . . . »[2] ومكان هذا البيان الذى يشير إليه هو (المسائل)[3] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣/١١ أ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥/٥٢ أ

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥/٥١ ب .

فهذا من الرمانى تصريح يؤكِّد ما قلتهُ من أنه كان يَنظر إلى (المسائل) على أنها مُـكمِّلة للجواب ومُعاوِنة له على شرح (الـكتاب) .

* * *

على أن الرمانى وإن كان قد اختصّ العُنصُر الثالث بالأسئلة والرابع بالإجابة عنها كما أوضحنا سابقا ، إلاّ أنه قد يعيد السؤال أحيانا قليلة جداً فى عنصر (الجواب) على سبيل المُجاوَرة إمعانا فى زيادة الإيضاح .

وقد يبدأ السؤال فى عنصر (الجواب) بَدْءاً دون أن يكون إعادة لسؤال ذُكر قبله فى عنصر (المسائل) ، كأن يقول : فإن قال قائل كذا ...

وأوْضَحُ مثالٍ لهذه الظاهرة الجواب من (باب المَعْرِفة التى يكون الاسم فيها يَصلح لـكلّ واحد من الأُمّة)[1] .

* * *

والرمانى فى غالب أمره يَسوق الباب بعناصره الأربعة متوالية كما أوضحنا : من العنوان : فالغَرَض ، فالمسائل ، ثم الجواب ، على هذا الترتيب .

إلاّ أنه كان أحيانا يُقسِّم (المسائل) و (الجواب) إلى أقسام : بأنْ يذكر مجموعة من الأسئلة تَعقبها أجوبتُها ، ثم يذكر مجموعة ثانية فأجوبتهما ، وهكذا على نحو ما صنع فى (باب التوابع)[2] — مثلا — إذ جعله خَمْسَ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/١٢٨٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٢٧ .

مجموعات من الأسئلة ، يَتْبَعَ كل مجموعة منها أجوبتُها الخاصة بها ، مُترجما لكل مجموعة منها بقوله : «مَسائلُ مِنْ هذا الباب أيضا» . أو يقول : «تَمامُ الباب المذكور قَبلُ» .

ولعلّ من الأسباب التى دَعَتْهُ إلى هذا التقسيم هو طول الباب من (الكتاب) كما فى (باب التوابع) المُشار إليه .

وقد يَنضاف إلى طول الباب سبب آخَر ، وهو اختلاف نوعية البحث ، وذلك مثل (باب كَمْ)[1] ، فقد جعله الرمانى قِسْمين فى كل من (المسائل) و (الجواب) ، اعْتَمَدَ القِسْمُ الأول منهما على البحث البحث فى : كَمْ الاستفهامية ، واعتمد الثانى على البحث فى : كَمْ الخبرية .

ولستُ أدْرِى مع وضوح هذه الحقيقة كيف يَذكر الدكتور المبارك : أن الرمانى حين قَسَّمَ عنصر (المسائل) فى بعض الأبواب إلى مجموعات تَعقب كلاًّ منها أجوبتُها ، إنما يَرجع ذلك — فى رأيه — إلى أن الرمانى كان «بَعْدَ أنْ يُنْهِى الإجابة عن مسائل الباب يَذكر مسائل جديدة أو وُجوها جديدة للسؤال تَفتّق عنها البحث ، أو أوْحَتْ بها الإجابة السابقة فيُورِدها ثم يُتْبِعها بالجواب شأنُهُ فيها كشأنه فى أول الباب»[2] .

والحقّ أن الأمر ليس كذلك ، بل كلُّ المجموعات على نَمطٍ واحد ، سواء فى علاقتها بالكتاب أو فى نوعية الأسئلة .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/١٥٥١ .

(٢) الرمانى النحوى ٢١٤ .

وليست المَجاميع التالية فى تقسيم الرمانى إلا أسئلة حول المادة العِلْمِيَّة فى (الـكتاب) تعقبها أجوبتها ، شأنُها فى ذلك شأن المجموعة الأُولى ، وليست كما يقول المبارك : بأنها مسائل استَتْبَعَتْها المجموعة الأُولى وأَوْحَى البحثُ السابق إليها .

كما أنه ليس بصحيح أيضاً ما ذكره المبارك : من أن بعض المسائل القليلة قد « وُجِّهتْ للرمانى فأَوْرَدَها وذَكَرَ الجوابَ عنها دون أن يكون لها أَصْل فى (الـكتاب) ، كما فى نهاية الجزء الثامن والخمسين من الشرح »[1] .

وليس هذا بصحيح ، فالمسائل كلّها — كما قلت — على نَمَطٍ واحد من دورانها حول (الـكتاب) . وأمّا ما أشار إليه من المسائل الواردة فى نهاية الجزء الثامن والخمسين ، فما هى إلا تعليقات لآخَرِين ليس من (الشرح) فى شىء[2] .

هذا ، وإذا كان الرمانى قد قَسَّمَ بعض الأبواب إلى مجموعات من الأسئلة يَعقب كلّ مجموعة منها أجوبتُها ، فقد رأيناه أحيانا أخرى يَعكس الأمر عند قِصَر بعض الأبواب ، فيأتى بأسئلة الباب ثم يَشرع فى الباب التالى له من عُنْوان وغَرَض ومسائل ، ثم يَعود فيذكر الجواب عن الباب الأول ، ثم الجواب عن الباب الثانى ، وقد يَفعل مِثْلَ ذلك فى ثلاثة أبواب .

وقد يكون من نافلة القول هنا أن أشير إلى أن من لوازم أسلوب الرمانى

---

(١) الرمانى النحوى ٢١٤ ، وانظر أيضا فيه ٢٢٣ .

(٢) انظر الشرح ٥/٣٠ .

فى (الشرح) ، أنه بعد ذكره لكثير من الأحكام يأتى بعبارة : للعِلّة التى بَيَّنّا ، أو : لِما بيّنّا . ونحوهما .

كما أن من لوازم أسلوبه أيضاً أنه يذكر غالبا فى الثناء بعد لفظ الجلالة عبارة : جَلّ وعز ، مؤثراً لها على ما سواها من عبارات الثناء الأخرى .

تأثُّر الرمانى فى (الشرح) بالعُلوم الأخرى :

الرمانى - كما عرفنا سابقاً - من كبار الأئمة والمُقدّمين فيهم ، وهو ذُو جاهٍ عريض فى أغلب علوم العصر ، وقد انعكست آثار ذلك كله على شرحه لكتاب سيبويه .

وينبغى أن أوجز هنا كلمة أبيّن فيها مظاهر تأثر الرمانى فى شرحه بالمنطق خاصّة ، وبثقافته فى العلوم الأخرى بعامّة . إذ كان الرجل يؤمن بتعاوُن العلوم بالقَدْر الذى يُحتاج إليه ، حتى إنه قد صرّح بذلك فى (الشرح) حين وَقف ليُعلّل تفسير سيبويه لبعض الغرائب فى البحوث النحوية ، فقال فى (باب الظروف) :

« وإنما أدخلَ فى هذا الباب تفسيرَ الغريبِ ؛ للحاجة إليه فى كَشْف الوَجْه الذى يقع عليه الإعراب فيجرى على طريق التّتبّع للغَرَض ، فهكذا يَصلح أنْ يَدخل فى الصِناعة ما كان من صناعة غيرها لمِثْل هذه العِلّة ؛ على هذا الوجه »[1] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٧٨٠/٢ .

ولابُدّ مِنْ أنْ يكون هذا النهر الذى يقصده الرمانى هو المنطق والكلام والفلسفة بالدرجة الأولى ؛ إذ كان يعيش فى عصر غلبت فيه هذه العلومُ على عُقول المفكرين واستحصدت.

ومِنْ هنا صحّ لنا أن نتوقع منذ البداية أن نجد آثارا لثقافة الرجل المختلفة فى شرحه للكتاب.

وسأحاول فيما يأتى تِبْيانَ تلك الآثارِ ، سواء ما كان منها فى أفكاره أو أسلوبه أو منهجه :

ولابد من أن يكون أقربُ الأشياء خُطوراً بالبال ونحن فى هذا المقام ، تلك الخطة المنهجية التى ارتآها الرمانى لشرحه ، والتزم بتنفيذها فى دِقة صارِمة ، مما يُعَدّ دليلا بيّنا على رُوح المنطق وصرامته ، وصَدًى واضحاً لتلك الدراسة العقلية التى كان للرجل فى ميدانها باعٌ واسع ؛ إذ كان من كبار المناطقة وأئمة الاعتزال. ثم أليس انتقالُه فى بحثه من العامّ إلى الخاصّ ومن الكلّيّات إلى الجزئيات ــ على نحو ما ذكرنا قبلُ ــ من ألزم الأشياء بالمنطق ودراسته ؟

كذلك كان من آثار تلك الدراسة العقلية فى (الشرح) ذلك الأسلوب المُوجَز المُركّز البعيد كل البعد من الاستطراد وما لا صِلَةَ له بالموضوع ، مع الدقة المتناهية فى التصنيف ، فهو يسوق ألفاظه بقَدَر ، وبحَذَر أيضاً ، إذ كل لفظ أتى به قد استدعاه المقام ، فلابد كر فى عبارته ما يمكن الاستغناء عنه كأن تشير إليه قرينة ، أو يلحظه القارىء بدون تصريح بذكره ، مما يُعطيه بُغيتَه دون تشويش أو اضطراب.

ولا ريب فى أن كل هذا من آثار دراسته المنطقية من جهة ، وعقليته

الذكية المرتبة من جهة أخرى . إذ المناطقة والمعتزلة على السواء يعتمدون اعتماداً كبيراً على العقل الذي هو عندهم الوسيلة الأولى للإدراك والبحث ، ومن شأنهم الوصول إلى ما يريدون من أقرب طريق وأوجزه .

وكأنى بالرمانى يَطلب من قارئه أن يكون على مُستوًى معيّن من الفهم ، ودرجة خاصّة من الدقة والملاحظة .

ونظرة سريعة فى شرحه للكتاب تؤكّد لنا ذلك بوضوح مما يُغنِي عن التطويل بالتمثيل هنا بعد ما تقدم من النماذج والأساليب مما يَشهد بذلك

كما أنه من أبرز الآثار المنطقية فى (الشرح) ذلك الاهتمام البالغ بحدِّه الأشياء وبيان حقائقها وتجريدها حتى تمتاز من بعضها وتظهر الفروق بينهما ، وتُوضَع فى مراتبها لتأخذ أحكامها النحوية بمقتضى هذه الحقائق وتبعاً لتلك المراتب ، بما يَنفِى الالتباس الذى يقع معه التخليط فى الكلام »[1] .

وإليك طائفة من حُدود الرمانى فى (الشرح) :

الظرف المتمكِّن : هو الجارى على أصله فى الظرف من غير تضمّن ما ليس له فى أصله[2] .

الظرف غير المتمكن : هو الخارج عن أصله فى الظرف بتضمنه ما ليس له فى أصله[3] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/١٣٣٧ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٦٧ .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٦٧ .

الظرف المُبْهَم من المكان : هو الذى ليست له حدود تَحْصُره[١] .

الظرف المختص من المكان : هو الذى له حدود تحصره[٢] .

الظرف المختص الجارى مجرى المبهم : هو الذى له حدود فى نفسه يَتعذّر على العِباد حَصْرُه بها[٣] .

الإضافة : اختصاص أوّل بثانٍ مُبين عنه بمنزلة المُعاقِب لجزئه[٤] .

الإضافة الحقيقية : هى التى يكون اللفظ فيها على الإضافة والمعنى عليها[٥] .

الإضافة اللفظية : هى التى يكون اللفظ فيها على الإضافة والمعنى على الانفصال[٦] .

المعْرِفة : الخاصّة التى تُنافِي الشركَةَ بالعلامة الدالّة[٧] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٩٧ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٩٧ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٩٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٢٦ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٤٧ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٤٧ .

(٧) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٩١٦ .

الصفة المشبهة	: هي المشتقة الموصوف على غير جهة الفاعلية مما يَصلح أن تقوم بنفسها في البيان عن معناها[١] .
المبتدأ	: الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل كل عامل لفظي[٢] .
الخبر	: مُعْتَمَد الفائدة المنعقِد بالمُخبَر عنه[٣] .
الترخيم	: حَذْف آخِر الاسم للتخفيف من إخلال ولا إجحاف[٤] .
الإقحام	: ذِكْر الكلمة على تقدير الطرح[٥] .
الحَمْل على التأويل	: هو الحمل على معنى كلام يُخالِف المذكور في الإعراب ويوافقه في المعنى[٦] .
الحمل على الموضع	: هو أن يكون للفظ موضع إعرابي غير ما ظهر في لفظه[٧] .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢/٩٨٥ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/١٤٣٧ .
(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/١٤٣٨ .
(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤/١٨٨٢ .
(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤/١٧٥٤ .
(٦) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/٥٤ ب .
(٧) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣/٥٤ ب .

التخليط : الإدخال فى الشىء ما ليس منه أو الإخراج عنه ما هو منه[1] .

الفعل المتعدى : هو المُضمَّن بمفعول فى اللفظ والمعنى[2] .

ولا ريب فى أن مسلك الرمانى هـذا فى حَدّ الأشياء ورَسْم التعاريف وتوضيح الدقيق من الفُروق ، نزعة منطقية واضحة ، وهذا المنهج تبدو أهميته فى نحو الرمانى وتتعاظم إذا ما عرفنا أنه بَنَى كثيراً من أحكامه تبعاً لتلك الحقائق المتميِّزة والفروق الدقيقة لِتَرِدَ الأحكامُ على صِحّة بعيدة من التخليط ، فيقول — مثلا — مُشيراً إلى تلك الحقيقة بعد أن حَدّ الظرف المختص ، والمُبْهَم من المكان ، وما جَرَى مجرى المبهم بما سبق من حُدُودها ، يقول : « فقد بَرَّ هـذا لتعرف المختص من المكان الجارى مجرى المبهم ، وتَعلَمَ ما يجب له من الإعراب بهذا الوجه الصحيح »[3] .

وراحَ يُوزِّع الحكم بمقتضى كلٍّ منهما وتبعا للفرق بينهما : فالمبهم يَستحقّ النصبَ على الظرفية بحقّ الأصل ، والجارى مجراه يستحقه بحق الشَّبَه ، ولهذا قَوِى الحكم فى الأول عنه فى الثانى .

وقد أكد تلك الحقيقة مرّة أخرى بعد أن حَدّ الظرف المتمكن وغير المتمكن — بما ذكرتُ سابقا — وبَيَّنَ مراتب كلٍّ فقال : « فينبغى أن تُحصَّل هذه الأصول ليُعمَل عليها بعد تمكنُّها فى النفس »[4] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/٢٠٨ أ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/٢٤٩ أ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٨٠٦ .

وقد أوضح الرمانى ـ بما لا يَرْقَى إليه أدنى شك ـ مَدَى أهمية ذلك المنهج الذى أخذ به من تعريف الأشياء وبيان حقائقها عندما عرَّف الفعل المتعدِّى : بأنه المُضمَّن بمفعول فى اللفظ والمعنى . وأن اللازم : ماليس كذلك. ولم يشأ أن يكون المتعدى : ما دَلَّ على مفعول . واللازم : ما لا يَدلّ عليه . إذ التعريف بهذا ـ كما يرى ـ يكون غير جامع فى اللازم وغير مانع فى المتعدى؛ لأن قولهم : ضاربٌ أمْسِ ، يدل على مفعول فى المعنى مع أنه لا يتعدّى إليه فى اللفظ ، فلو أخذ بهذا التعريف الأخير لكان مثل هذا من المتعدى.

وكذلك الفعل (مَرَّ) فإنه يَدلّ معنًى، على ممرور به ولكنه لا يتعدى إليه لفظا فكان من اللازم[1] .

وبناءً على هذا التحديد والدقة فى توضيح الفروق بين حقائق الأشياء وجدنا الرمانى ـ فيما سبق[2] ـ يُخالف سيبويه فى تسميته العطف فى نحو : ما أتانى غيرُ زيدٍ وعمرٌو ـ بالرفع ـ بالعطف على الموضع ، ويُسمِّيه هو بالعطف على التأويل : إذ المراد بالموضع عند سيبويه : هو ما كان غير صريح اللفظ ، فعمرو فى المثال المذكور معطوف على معنى الكلام السابق إذ معناه : ما أتانى إلا زيدٌ ، ومثل هذا ـ عند سيبويه ـ البيت المشهور : فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدا[3]. بعطف (الحَديدا) على موضع (بالجبال) .

---

(١) انظر هذا فى شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/٢٤٨ب .

(٢) انظر ص ١٤٨ .

(٣) هـذا عجز بيت صدره : معاوى ، إننا بشر فأسجح ، وهو فى الكتاب ١/٦٧ ، ٢/٢٩٢ ، ٣٤٤ ، وابن يعيش ٢/١٠٩ ، ٤/٩ ، والخزانة ١/٣٤٣ ، ٢/١٤٣. أسجح : أرفق وسهل . يشكو الشاعر إلى معاوية جور عماله. والشاعر هو عقيبة ابن هبيرة الأسدى ، مخضرم . وقيل : إن البيت لعبد الله بن الزبير الأسدى ، شاعر أموى هجاء . انظر الخزانة ١/٣٤٣ وما بعدها .

فسيبويه يعتبر العطفَ فيهما عطفا على الموضع[١] .

ولكن الرمانى يخالف سيبويه فى حَدِّه للموضع إذ هو عنده ـ كما سبق ـ : أن يكون للفظ موضع إعرابى غير ما ظهر فى لفظه فليس ـ عنده ـ للمفرد المعرب موضع ؛ إذ أن إعرابه الذى يستحقه قد ظهر فى لفظه فلا موضع له غير ذلك .

ومِنْ هنا سَمّى العطف فى المثال السابق : عطفا على التأويل ، إذ (غَيْرُ) فيه ليس لها موضع غير ما ظهر فى لفظها من الرفع على الفاعلية .

وسَمّى العطف فى البيت : عطفا على الموضع ، إذ موضع (بالجبال) النصب على خبر (ليس) ؛ إذ لو جاء فى مكان (بالجبال) اسمٌ بدون الباء لنُصِبَ .

وليس هذا الاختلاف بين الرمانى وسيبويه إلا بسبب تفرقة الرمانى بين ما يُسَمّى : بالحَمْل على المَوْضع ، وبين ما يسمى : بالحمل على التأويل ، فقد حَدَّهما الرمانى ومَيَّز بينهما ، ثم راحَ يُقَرِّر الحكم النحوى على ضوء ذَلك[٢] .

وعلى هذه الشاكلة يمضى الرمانى فى شرحه للكتاب : يَحُدُّ الأشياء ويُوضِّح حقائقها لتمتاز أوّلا من بعضها ، ثم تُنْعَقَد بها بعدُ الأحكامُ النحوية بناء على ذلك .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٤٤ ،

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/٥٤ ب .

ولعلّ استجابة الرمانى فى حده للأشياء لتلك النزعة المنطقية وانصياعه لصوت المنطق الذى كان فيه إماماً ، هو الذى دَفَعَ به إلى أن يُصنّف كتاباً باسم (الحدود) ملأه بالكثير منها حتى عرف به وأضيف إليه على نحو ما مر بنا فى قَوْلة البَديهىّ : « ما رأيتُ ... أحدا أعْرَى من الفضائل كلها ، ولا أشدّ ادعاء لها من صاحب (الحدود) »[1] . وهو يَعنى به الرمانى .

وإذا نحن نظرنا أيضاً إلى (الشرح) من خلال المنطق لأبصرنا كثيراً من ألفاظ المناطقة وتراكيبهم : فالعُموم والخصوص ، والعامّ والخاصّ ، وأعمّ العامّ ، وأخصّ الخاصّ ، والجِنْس والفَرْد ، والأَصْل والفرع ، والعِلّة والحكم ، والسَّبَب والمسبَّب والمعلول ، والمعلوم والمجهول ، والحَدّ والفَصْل ، والإخراج والإدخال ، والجامِع والمانِع ، والدلالة والتضمين ، واللازِم والعارِض ، والضِّد والنقيض ، والمستقيم والمُحال ، والخَبَر والصِّدْق والكذب ، والقياس والبُرهان ، والقسمة العقلية . كل هذه مصطلحات منطقية استخدمها الرمانى فى شرحه وطبقها بأعمق ما يكون ، مما يدلّ دلالة واضحة على أثر المنطق فى هذا (الشرح)[2] .

وينبغى أن لا نَنْسَى — ونحن فى هذا المقام — أن القياس هو أمّ البُحوث المنطقية ، فماذا كان موقف الرمانى منه ؟

يُصرِّح الرمانى بأهمية القياس فى النحو إذ جَعَله آلةً يُتوصَّل بها إلى معرفة صواب الكلام من خطئه ، فقال :

---

(١) انظر ص ٥٨ ، ٧٩ .

(٢) انظر — مثلا — الشرح ٢ / ٩٥٧ — ٩٥٩ ، ٣ / ١٤٣٦ « الرسالة » ومن الشرح المخطوط ٣/٢٧ أ ، ٢٠١ أ ، ٥/١٠٥ أ ، ١٣٦ أ .

« إن صِناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[١].

والحقُّ أن القياس الذى اعتبره الرمانى بهذه المثابة قد طبقه فى شرحه بما يتفق وتلك النظرة ، فما من حُكم إلا وللقياس به علاقة على نحو ما دامت « الأحكام فى النحو تكون بوجهين : أحدهما بحق الأصل ، والآخر بحق الشَّبَه »[٢] ، وما من خلاف بين النحويين إلا وكان القياس فيه وسيلة أساسية للدفاع والاختيار حتى لا يكاد يغيب عن نحوه .

ولم يقف الرمانى فى أمر القياس عند حَدّ اصطناعه آلة لتمييز صواب الكلام من خطئه واعتمادِه أداةً للحكم أو سلاحا فى خلاف ، وإنما غَلَب عليه وتمكَّن منه بحيث صارت أساليبه وجُمَله عبارة عن أشكال قياسية ، فلم يَعُد أمر القياس بالنسبة له منهجا يأخذ به فى بحثه ، وإنما غدَا خاصّة غَلَبتْ عليه وسيطرت على فكره حتى فاض كلامه فى التعبير عن تلك الأفكار على صورة أشكال قياسية يَسهل انتزاعُها منه .

ومَنْ تأمّل كلام الرمانى وأسلوبه يستطيع أن يَنتزع منه كثيراً من الأقيسة والقضايا المنطقية ؛ إذ هو دائما عبارة عن قضايا تَتبَعها أدِلَّتُها وبراهينها أو عِلَل ومُقدِّمات تُؤدِّى إلى نتائجها ، وفى خلال ذلك ميدان فسيح يَرُوح المنطق فيه ويغدو بشَتّى صوره وأشكاله ، ولولا خوف الإطالة لذكرتُ لذلك أمثلة كثيرة من النصوص إذ (الشرح) يفيض بمثل هذا ، ولكن يُغنِينا عن

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/٦٢٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥/١٣٤ .

ذلك النظر فى تدم التحقيق ، وصَدَقَ الذين قالوا عنه : بأنه كانت له بَراعة فائقة فى مَزْج النحو بالمنطق ، وتعليل القواعد النحوية بالقضايا المنطقية[١] .

وليس ذلك بغريب على رجل له فى المنطق والعلوم العقلية باع ، والنحو بطبَيعته مرتع خصيب لذلك : فهو قد وجدت لديه الرسائل ، وتهيأت أمامه ميادين التطبيق .

هذا ، ولم يقتصر الرمانى كذلك فى أمر القياس على اعتماده آلةً رئيسة فى صناعة النحو يُطبِّقه صراحة أوضحنا ، أو صيغة أسلوبية وقالبا لفظيا يَصُبّ فيه أفكاره ومعانيه ، وإنما تجاوز ذلك إلى أمور نظرية من تقسيم القياس على أساس العِلّة وحالها من الضعف والقوّة فى طرفيه[٢] .

فهذا هو موقف الرمانى من القياس ، ولذا أجدُنى أخالف الدكتور المبارك الرأى حين يرى : أنه كان من المنتظر أن يكون القياس عند الرمانى أكثر عُمْقا ودِقةً ومنطقية ممّا هو عليه فعلا[٣] .

إذ الحق أن للرمانى - كما رأينا - بالقياس عنايةً واضحة فى (الشرح) ، فلم يقف به عند الحدّ الذى كان عليه عند سيبويه كما يرى هو ذلك ، ولكنه - فوق أن كان القياس عند الرمانى وسيلة أساسية لإثبات كثير من الأحكام بأكثر ممّا هو عند سيبويه - فقد تخطّى ذلك إلى الاعتماد الواضح على الأشكال القياسية فى صوغ الأسلوب وبناء النتائج على المقدّمات حتى فى وصل فى تلك

---

(١) انظر ظهر الإسلام ٢/١٢٣ .
(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢/١٥٠٧ .
(٣) الرمانى النحوى ٢٣٥ ، ٢١٨ .

العملية الاستنتاجية إلى مَدًى بعيد ، كما أنه قد عرض لشيء من الدراسة النظرية للقياس كما أشرتُ سابقا ، وليس وراء ذلك كله من مطلب .

وإذا نحن أردنا أن نتصل ببعض النصوص لنرى روح المنطق غالبة على فكر الرمانى ، وكيف أنه يُعالج البحث النحوى معالجة منطقية ، فما علينا إلا أن ننظر فى قسم التحقيق وسيَظهر منه بوضوح كيف كان الرمانى منطقيا فى ذلك اللون من الدراسة رُوحا ومعنًى وطريقة ، بل لا أبْعِد إذا قلتُ : إن ذلك النهج ضرب من الدراسة يَحتاج القارىء معه إلى أن تعوِّق صلته بالشرح كى يأنس بفكر الرجل ومنهجه فى التعبير عن أفكاره ، مما جعل مُعاصريه يقفون منه ذلك الموقف الذى عَبَّر عنه الفارسى والهديهى : بأن نحوه ليس كنحو غيره ، مما أشرتُ إليه سابقاً[1] .

ولا شك فى أنّ ذلك اللون نَمَطٌ رُمّانىّ خاصّ لم نألفه عند غيره من النحويين ـ فيما أعلم ـ مما يمكن أن نعتبره دراسة فلسفية للنحو ، أو كما وصفه هو نفسه بأنه (فِقْهُ النحو) حيث قال بعد أن أفاض بقطعة زاخرة بهذا اللون من الدراسة : « فتَــدبَّرْ هذا الذى شرحتُ لك فإنه فِقْه هذا الباب »[2] .

* * *

---

(١) انظر ص٧٩ وما بعدها .

(٢) انظر هــذا النص بتمامه فى الشرح ٥٩/٣ أ وما بعــدها ، لما امتلأ به من دلالات متعددة على ما أقول .

وإذا كنا نعرف أن للعقل فى مجال المنطق ودراسته شأنا خطيراً ، فلم يكن يَقِلّ شأنه أيضاً فى (نحو) الرمانى عمّا هو عليه فى المنطق ؛ إذ كان أثر العقل بارزاً فى كل شىء ، سواء ما تعلق من ذلك بالمنهج العامّ للشرح كما رأينا ، أو ما كان منه متعلقا بمادة (الشرح) نفسه ، وليست تغيب عنا تلك الأصول العامة فى مطالع الجواب والتى تندرج تحتها جميع مسائل الباب ، ثم تحليل تلك المسائل وردّها إلى تلك الأصول ، ولا ريب فى أن هـذه عملية عقلية خالصة .

ولعلّ من أوضح الأمور فى الاعتماد على العقل أيضاً : ظاهرة التعليل التى فاض بها (الشرح) ؛ إذ كانت فى كثير من أمرها عِلَلاً عقلية صرفة .

وخلاصة الأمر :

أن الرمانى كان منطقيا فى (الشرح) مادّة ومنهجا :

فهو منطقى فى خطته التى اتبعها : سواء ما كان بالنسبة للخطة العامة من توزيع الباب إلى عناصر أربعة ، أم ما كان بالنسبة لترتيب المادة العلمية فى داخل كل باب .

وهو منطقى فى كثير من ألفاظه وتراكيبه ، وهو منطقى فى تجريده المعانى وحَدِّها بحُدود دقيقة تمنع من التخليط فيها .

وهو منطقى كذلك فى اعتماده القياسَ آلةَ النحو الرئيسة ، وهو منطقى أيضاً حين فَسَحَ المَجال فَسْحاً لصَوْت العقل وسلطانه ، وهو منطقى فى الكثير من أفكاره التى يَعرضها ، وفى تعليلاته التى يَسوقها .

ثم هو بعدُ منطق فى نَواحٍ كثيرة من أسلوبه ، وفى طريقة عرضه ، وفى رُوح (الشرح) بعامّة .

وباختصار : فقد اعتمد الرمانى فى هذا (الشرح) على المنطق اعتماداً كبيراً حتى غَدَا نحْواً منطقيا أو منطقا نحويا .

وأصبح (الشرح) فى كثير من أمره أنموذجا صادقا وسجلا أمينا لما عُرف عن الرمانى من : أنه كانت له براعة فائقة فى مزج النحو بالمنطق ، وأنه كان يُبَرْهِن على القضايا المنطقية بالعِلَل النحوية ، ويُعلِّل قواعد النحو بالقضايا المنطقية .

* * *

ولعلّ الإغراق فى المنطق إلى هذا الحد وشيوع ذلك عن الرمانى ، هو الذى جعل الناس يَتَهيّبُون نَحْوَه ويَقِفُون منه هذا الموقف الذى أفصح عنه الفارسى بقولته المشهورة والتى لا شك فى أنها وقفت حائلا دون الكثيرين ومنعتهم من أن يَخْبُروا الأمر بأنفسهم ، ولو أنهم فعلوا لوقفوا من هذا (الشرح) — على الرغم من إغراقه فى المنطق — على الخير الكثير .

وأغلبُ ظنى أن الذين تَخَطَّوْا الأسوار التى صنعتها تلك الشهادة الفارسية وولجوا فى لُجّة هذا البحر الخضم ، إنما فعلوا ذلك وهم متأثرون بها إلى حدٍّ بعيد لمنزلة الفارسى الكبيرة من نفوسهم . أضف إلى هذا : ذلك الصوت المنطقى العالى الذى قد فاجأهم فى (الشرح) ولم يكونوا قد ألفوه عند غير الرمانى فعادوا مُسْرِعين خِفافاً عِيابُهم .

ومِنْ هنا خَفَتَ صــــوتُ الرمانى وقَلَّ اسْمُه فى كتب النحويين من بعده .

***

وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أن الذى بَدَا من أثر المنطق فى شرح الرمانى بخاصَّة ، وما كان من ذلك عند العلماء المسلمين بعامَّة لا ينبغى أن يُعَدّ صَدًى للمنطق الأرِسْطى وحده الذى أخذ يبسط لواءه شيئًا فشيئًا على العلوم الإسلامية منذ فَجْر الترجمة ، وإنما ينبغى أن يُعَد كذلك ثمرة للجهد العقلى العام الذى نما وترعرع فى كنف الثقافة الإسلامية والعربية والتى أخذت تصقل هذا الفكر ، كل هذا بالإضافة إلى الاستعداد الشخصى لهؤلاء العلماء ، إذ قد يدرس الإنسان المنطق الأرسطى ومع ذلك لا يبدو أثره فيما يكتب .

فهذا اللون من الدراسة النحوية الذى بَدَا فى شرح الرمانى للكتاب ، يعد — كما أرى — ثمرة لعوامل أربعة تعاونت وتآزرت وعملت على أن تكون الدراسة بتلك الصبغة المنطقية ، وهى :

١ — دراسة الرمانى وثقافته المنطقية التى لا شك فى أنها كانت منبعا أصيلا ورافداً أساسياً ينهل منه ويغترف .

٢ — ذلك التطور العقلى العام الذى كان قد نما فى رُبوع الثقافة الإسلامية والعربية .

٣ — ذلك النشاط العقدى الذى من شأنه أن يُوجِّه العقل والفكر تلك الوجهة على نحو ما كان بين المسلمين وغيرهم ، أو بين المسلمين بعضهم مع بعض . والمعتزلة يومذاك — والرمانى واحد منهم — النصيب الأوفى .

٤ — الاستعداد الشخصى للرمانى نفسه .

فلا ريب عندى فى أن ما بَدَا من منطقية فى شرح الرمانى ، إنما كان ثمرة لهذه الروافد التى لا يمكن فصل واحد منها عن الآخر .

دَوْرُ المنطق وفائدته فى شرح الرمانى :

لقد رأينا إلى أى حدّ كان الرمانى منطقيا فى شرحه ، وعرفنا مظاهر تلك المنطقية .

والسؤال الذى يُلِحّ الآن على الذهن إلحاحا ويُلقى بنفسه إلى الخاطر إلقاء هو :

هل أدّى المنطق دَوْرَه كما ينبغى فى شرح الرمانى للكتاب ؟ أو بعبارة أخرى : هل كان اصطناع الرمانى للمنطق فى شرحه وسيلةَ إيضاحٍ ؟

يرى الدكتور المبارك : « أن الرمانى مُعقَّد النحو وَعْر الأسلوب ، وأن المنطق لم يكن فى نحوه وسيلة إيضاح وتقريب ، ولكنه كان قالباً تُوضَع المادة النحوية أو تصاغ فيه وفق متطلباته »[1] ، وأن اصطناعه المنطق كان ينبغى — كما هو الشأن فى المنطق — أن يكون وسيلة إيضاح لإيصال الأحكام النحوية وإفهامها ، ولكنه — كما يرى — لم يكن كذلك ، وأن شرحه كان فى كثير من نصوصه شرحا محتاجا إلى الشرح[2] .

---

(١) الرمانى النحوى : ٣٣٥

(٢) الرمانى النحوى : ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

ولكنى أرى أن اصطناع الرمانى المنطق فى شرحه هذا كان على ماينبغى أن يكون وما نرجوه منه ، إذا كان ـ بحق ـ وسيلة إيضاح واستيعاب معا ، وأنه قد أدّى دوره وأتى ثماره ، سواء فى منهجه العام الذى رسمه لنفسه وسار على مقتضاه ، أو فى عرضه للمادة العلمية فى داخل الأبواب ، وما علينا إلاّ أن نُعارِض أىّ بابٍ من أبواب الشرح بنظيره فى أى كتاب آخر من أمّهات كتب النحو[1] ، ثم ننظر ما سيكون بعد قراءة الموضوع فيهما ؟

وأنا على ثقة من أن النتيجة ستكون من خلال الشرح ، هى وضوح الحقيقة العِلْمية الموضوع ، وكذا الحكم النحوى له ، ثم انسحاب تلك الحقيقة وذلك الحكم فى يُسْر وسهولة على جزئيات الموضوع وفروعه التى تَتوحّد جميعها وترتد إلى ذلك الأصل العامّ الذى يُطالِعنا به الرمانى فى كل باب .

والرمانى يُنادِى بإيضاح العبارة وتمييزها لأنها للبيان عن المعانى ، فكما يجب إيضاح المعانى وتمييزها لصحة إدراكها يجب كذلك إيضاح العبارة لصحة البيان عن هذه المعانى[2] .

ولابد من أن رأيى هذا الذى رأيته من أن المنطق فى شرح الرمانى للكتاب كان وسيلة إيضاح وتقريب المادة النحوية ، سيثير تساؤلا هو : إذا كان هذا هو حال (الشرح) ، فما بالُ هذا الموقف الذى وقفه منه نحاة عصره حتى عبّرَ الفارسىّ عنه بقوله : « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه

---

(١) وليكن هذا الكتاب : شرح الرضى للكافية .

(٢) انظر هذا المعنى فى الشرح ٣/ ١٧٣ .

شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء »[١] ، وكذا البديهي أيضاً بقوله : « وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا »[٢] .

أقول : لقد سبق أن عرفنا أمر هاتين الشهادتين[٣] ، وأن النقد من خلالها مُتوجِّه إلى منهج الرماني في معالجة البحث النحوي ، ذلك المنهج الذي تفرّد به الرماني مما لم يكن يألفه نحاة عصره حتى الزجاجي - من قبل الفارسي - هذا المنهج وعاب ذلك على زملائه النحاة[٤] . ولكني لا أريد أن أنظر إلى (الشرح) مِنْ وجهة نظرهم هم بعد أن تبدلت الحال وأصبح المنهج المنطقي الفلسفي هو السائد بعد ذلك ، وإنما الذي ينبغي أن يكون هو : أن نتصل بالشرح اتصالا أوثق وأن نزن ما فيه بعيدين عن التأثر بما أطلقه في حق الرماني معاصروه إن حقا وإن باطلا ، وآخذين في الاعتبار ذلك المنهج المنطقي الذي غَلب على البحث النحوي فيما بعد[٥] ، ومع مراعاة تلك النتيجة

---

(١) البغية ٢ / ١٨١ .

(٢) البصائر والذخائر ١٤٠ .

(٣) انظر ص ٧٩ وما بعدها .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٨ .

(٥) غلبة المنهج المنطقي على مصنفات المتأخرين ، أمر متعالم مشهور ، لا يحتاج إلى إثبات أو استدلال ، ولكني أورد هنا نصا لابن سيده في المخصص - جاء ابن سيده بعد الرماني بقليل إذ مات سنة ٤٥٨ هـ - يصرح فيه بأن المنهج المنطقي أحد ميزاته في التصنيف ، مع أن اللغة ومعاجمها أبعد من النحو في اصطناع المنطق . يقول ابن سيده في المخصص (١ / ١٣):

« مع أني أودعته - يعني كتابه المخصص - ما لم أسبق إليه ، ولا غلب قدحي عليه : من تعاريف المنطق ، ورد الفروع إلى الأصول ، وحمل الثواني على الأوائل » .

المُحصّلة من الأحكام النحوية من وراء مطالعة تلك الكتب ذات المناهج المختلفة .

ولا شك فى أن (الشرح) حين يُوزَن فى ضوء تلك الأمور الثلاثة سنصل إلى النتيجة التى قررتها فى مطلع المسألة من أن المنطق فى (الشرح) كان وسيلة إيضاح وتقريب .

ولست أريد بهذا الرأى خروجا على إجماع ، أو أن أجعل من الرمانى وشرحه شيئا بدون سند من واقع أو أثارة من عِلْم ، وإنما أريد بذلك فقط أن أعرِض الواقع الحق من الأمر ، إنصافا للرجل ، ووضعا للشىء فى نصابه الصحيح ، عسى أن يرتفع عن كاهله إصْرٌ لازَمَه قُرونا مَديدة ، وأن يَتبدّل الرأىُ فيه .

وأما عن تلك النصوص التى رأى الدكتور المبارك فيهما أنها كانت شرحا يَحتاج إلى الشرح ، فالحق أنها نصوص قليلة جدا بالنسبة إلى ذلك (الشرح) الطويل ، ولا تَنهض أن يُعمَّم منها حكم بذلك على (الشرح) أجمع .

وإذا كنت قد ذكرت ـ فيما مضى ـ أنه لابد من أن تتوثق صلة القارىء بالشرح حتى يأنس بفكر الرمانى ومنهجه فى التعبير ، فليس هذا (الشرح) بِدْعا فى ذلك ، بل الكثير من أمهات الكتب هو بحاجة إلى ذلك أيضاً ، مع أننا لو اعتبرنا بتلك الغاية والنتيجة المحصّلة من وراء هذا المنهج : من وضوح الحكم النحوى ، واستيعاب فروع الموضوع ـ لهانَ ذلك الجهد المبذول فى سبيل فهم الأسلوب الرمانى ومنهجه . وستتأكد تلك الحقيقة عندما يتقدم بنا البحث إلى قسم التحقيق .

***

وإذا كانت العلاقة بين النحو والمنطق فى نظر أحد أئمة النحو وهو الرمانى على هـذا الحد من التوثق الذى صورنا ، فنحن واجدون هذه العلاقة بينهما أيضاً على الحد المذكور فى نظر أحد أئمة المنطق وهو أبو سليمان المنطق محمد بن طاهر (سنة ٣٨٠ هـ)(١) شيخ المناطقة فى بغداد فى ذلك العصر ، إلى حد أنه يَعتبر النحو منطقا عربيا ، والمنطق نحواً عقليا ، وأن هذا منطق عقلى ، وذاك منطق حِسِّى(٢) .

كما يؤكد لنا أبو حيان التوحيدى أديب الفلاسفة فى ذلك العصر أيضاً هذه العلاقة الوثيقة بين العلمين حين يقول:

« وبهذا يتبين لك أن البحث عن المنطق قد يَرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مُستطاع لكان يجب أن يكون المنطقى نحويا ، والنحوى منطقيا »(٣) .

ولعل هذا الرأى من أبى سليمان وأبى حيان يُفسِّر لنا إلى حَدٍّ بعيد موقف الرمانى — وهو النحوى المنطقى — حين مَزَجَ النحو بالمنطق ، وأنه لم يكن إلا ابن بيئته وعصره وثقافته .

على أنه ينبغى أن نلاحظ أن استعانة الرمانى فى النحو بالمنطق على الحد الذى وصفنا ، إنما كان ذلك — من وجهة نظره — أمراً ضروريا ، وبالنحو إليه

---

(١) الفهرست ٣٦٩ .

(٢) انظر موقف أبى سليمان فى العلاقة بين العلمين فى محاورة بينه وبين أبى حيان التوحيدى فى كتابه المقابسات ١٦٩ .

(٣) المقابسات ١٧٤ .

حاجة كما أشرنا فى مطلع البحث ، وليس ذلك من قبيل التخليط بين العلوم إذ هو فاسد ، فيجب أن تمتاز العلوم من بعضها ، وتكون الاستعانة فيما بينها بالقدر الذى يحتاج إليه وفى حدود ما لا يُعَدّ خلطا .

* * *

وإذا كنت قد أشرتُ فيما مضى إلى أن الرمانى كان يؤمن بتعاون العلوم ومؤازرة بعض فروعها لبعض ، وأن المنطق من أقوى تلك الفروع مؤازرةً للنحو عند الرمانى — فلا ريب كذلك فى أنه قد كان للفلسفة والنفس والكلام والفقه والقراءة آثارٌ غير منكورة فى شرحه للكتاب ، مما يتيسّر الوقوف عليه وتسهل معرفته عند النظر فى قسم التحقيق .

والرمانى يطالعنا فى أسلوبه من حين إلى آخر بومضات تَنُمّ عن ذوق أدبى ، مما يتفق وما تذكره عنه كتب التراجم [1] ، كما أنه يميل فى كثير منه إلى النغم الصوتى الذى هو أحسن فى السمع .

* * *

وهكذا رأينا كيف كان الرمانى فى شرحه للكتاب يعتمد اعتماداً كبيراً على ثقافته فى الفروع الأخرى وبخاصّة المنطق ، ووصل فى ذلك إلى مدى بعيد حتى عُرف به من بين النحاة فبدا نحوه مستنكراً عندهم ، وقلّ ذكره على ألسنة مَنْ بعده ، ولم ينل من التقدير ما هو به خليق وله أهل ، وصار بمجرد

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، والبغية ٢ / ١٨٠ .

ذكر اسمه يَسبق المنطق إلى أوهامهم فيَلوُون رءوسهم ، ويُعرِضون عن نحوه دون أن ينزلوا بساحته .

والحق الذى آراه ـ بعد رحلتى الطويلة مع ذلك الشرح العظيم ـ أنه على الرغم مما فيه من أثر واضح المنطق وصنعته ، إلا أنه فيه الخير كل الخير الذى يعود على النحو ودارسيه ، وبخاصة فيما يتصل بكتاب النحو الخالد (كتاب سيبويه) ، ولكن الناس دوما أعداء الجديد يَصمُّون عنه آذانَهم ويُغلقون دونه أبصارهم ، بل يكونون حربا عليه أحيانا ـ كما هو الحال مع صاحبنا ، فليس بدْعا فيما صنع الناس معه ـ ثم ينبلج الصباح وتُشرِق شمس الحقيقة لتُبدِّد الظلام وتُزيل الأوهام ، بأن يُقيِّض الله ـ جل وعز ـ لهذه المُهمّة مَنْ يَنْشط لها ويأخذ بيد الحق الذى غاب إلى حين .

ولعلى فى هذه الدراسة ـ مع مَنْ تَقدّمنى ـ أكون قد وُفِّقتُ إلى الدلالة على الخير ، وتمهيد السبيل لمن يريد الوقوف على الحق من أمر الرمانى وشرحه .

وآهٍ لو جادَ الزمان بما حجبه عنا من آثاره الكثيرة لعَمّ النفع واتسعت دائرة الخير ، ولغدَا الرجل مَعْلَما بارزا فى تاريخ الحركة الفكرية بعامّة والحركة النحوية بخاصّة .

ومما تجب الإشارة إليه هنا ـ ونحن بصدد تأثر الرمانى فى شرحه بالعلوم الأخرى ـ أن الدكتور المبارك يذكر : أن الرمانى قد بلغ به الأمر ـ كأثر لدراسته لعِلْم النفس ـ أن أفردَ فى (الشرح) بابا خاصـــا بخصال النفس هو :

(باب مَصْدَرِ الخِصال التي تكون في النفس)(١) .

والواقع أن هذا منه غير صحيح ؛ إذ لم يأت الرماني بهذا الباب من عنده زيادة عما في (الكتاب) كما يُوهِمه قولُه ، وإنما هذا الباب مُقابِل لباب في (الكتاب) هو : (هذا بابٌ أيضا في الخصال التي تكون في الأشياء)(٢) .

والذى فعله الرماني في هذا إنما هو تغيير العنوان فقط .

كما أن الباب أيضا ليس مَعْنِيّا بدراسة النفس - كما يقول - ، وإنما الباب مَعْنِيٌّ بدراسة لَوْنٍ من المَصادر المتعلقة بخصال النفس وطبيعتها ؛ فهو باب صرفي .

وخلاصة الأمر عن منهج الرماني في شرحه ، ومُمَيِّزات هذا المنهج :

١ — وضع الرماني خطة عامّة للشرح مُمَثَّلة في جعله الباب يرتكز على عناصر أربعة : العُنْوان ، والغَرَض ، والمسائل ، والجواب .

وهذه الخطة المُحكَمة الوضع والتنفيذ من شأنها أن تجعل الذهن مرتَّبا غير مشوّش ، ومتصوِّراً لأبعاد البحث ، فكأن الأبواب الكثيرة بهذا الإحكام قليلة ، مِمّا يَدُلّ على عقل يُتقِن التصنيف ويُحسِن التأليف .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ٢١٠ أ . وانظر الرماني النحوى ٣٣٩ .
(٢) الكتاب ٤ / ٢٨ .

٢ — غَيَّر الرماني كثيراً من عنوانات (الكتاب) لدواعٍ تقتضي ذلك وهذا يُساعِد القارىء منذ اللحظة الأولى على تصوُّر موضوع البحث إذ العنوان أول ما يطالعه فيه .

٣ — حِرْصُه على ذِكْر (الغَرَض) دوما يَجعل القارىء على ذِكْر مستمرّ للهدف من دراسة النحو الذى هو بيان ما يَجوز مما لا يجوز فى الاستعمال اتِّباعا للأسلوب العربى الصحيح ذى المعنى المستقيم ، فلا تَلتَوِى عليه الدراسة ولا يَخرج بها عن جادّة الصواب .

٤ — عُنْصُرا المسائل والجواب هما الأساسيان فى (الشرح) ، وعنصر الجواب هو الشرح حقيقة ، وعنصر المسائل كالتمهيد له والمُعاوِن .

وهذه الطريقة من عرضه لكتاب سيبويه على صورة أسئلة ثم الإجابة عنها ، تُساعِد القارىء على تَصوُّر الجزئيات العِلْمِية التى يبحثها سيبويه فيكون ذهنه أكثر استحضاراً لها بعد أن كان قد قرأها دفعة واحدة فى (الكتاب) ثم وَقف عليها الآن مُنفصِّلة مبيَّنة ، فإذا ما جاء الجواب عن تلك المسائل بعد هذا الاستعداد الذهنى وبعد أن تكون النفس قد تَشَوَّفَتْ إليه وتهيّأت له — استقرّ أيّما استقرار ، ومع هذا أيضاً فإن القارىء — بهذه الطريقة — يكون قد تابع البحث أربع مرات : مرة عند قراءة (الكتاب) ، وأخرى عند قراءة (المسائل) ورَبْطها بالكتاب ، وثالثة عند قراءة (الجواب) ورَبْطه بالمسائل ، ورابعة عند مُعارَضة تلك الإجابات بالكتاب .

٥ — هذا المنهج الذى ارتآه الرماني لشرحه يتفق مع ما يَتنادَى به علماء التربية الحديثة من ضرورة حَثّ الذهن وتحريك العقل لمُحاوَلة الاستنباط .

وكأن الرمانى فى تلك الخطة المنهجية التى تتواءم وسمات النفس البشرية ، قد نقل خلاصة تجربته ودراسته لطبائع النفس وخصالها من خلال العلوم التى تُعْنَى بذلك والتى كان له فيها مجال .

٦ — يَبدأ الرمانى مسائله بسؤال عامّ : ما الذى يَجوز ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ثم يتابع بعد ذلك مسائله الجزئية . وفى مُقابَلة السؤال العامّ يضع إجابته فى أول (الجواب) على صورة أصْل عامّ يَنعقد عليه الباب ، ثم الإجابات الجزئية .

٧ — بعضُ الأسئلة مَبْنِىّ على كلام سيبويه وبعضها قد استدعاه المقام

والرمانى ذو قدرة على توليد الأسئلة بعضها من بعض ، وقد تَتعدّد الأسئلة حول جزئية واحدة ، وقد تَتغاير فى الأسلوب وتتّحد فى المضمون ، وبعض الأسئلة يكون جوابا عن سابقها .

وللرمانى اهتمام واضح بأسئلة العلّة والمقارنات .

٨ — قد يَترك الرمانى من (الكتاب) بعض الفقرات التى ليست أصيلة فى البحث .

٩ — قد يترك الإجابة عن بعض الأسئلة لأسباب مختلفة أوضحتُ بعضها سابقاً .

١٠ — قد يَسير فى ترتيب المسائل والأجوبة حسب (الكتاب) وقد يُخالِف ذلك .

١١ — قد يَعتمد على (المسائل) فى بعض الأشياء .

١٢ — عناية الرمانى بالقواعد الكلية والأصول العامّة فى (الشرح) واضحة ، وهذا يُيسِّر على الباحث الإلمام بمسائل النحو الكثيرة ، انطلاقا من فكرته التى يُنادِى فيها بوجوب تقليل الأصول وتكثير الفروع حتى يمكن استيعاب تلك الأصول .

١٣ — أسلوب الرمانى المُوجَز المركَّز الذى يَحرص عليه دائما أعْوَن على الاستيعاب وأوْفَر للزمن بالنسبة لشرح كِتابٍ استعظمه المتقدِّمون كمًّا بعد أن بهرهم كيْفاً .

١٤ — لا يَهتمّ الرمانى كثيراً بتفسير عبارة سيبويه ، فشَرْحُه – كما يقول بعض المستشرقين – : « قد رُوعِىَ فيه رُوحُ الكِتاب لا حَرْفِيّته »[1] .

١٥ — التزام الرمانى بوحدة الألفاظ والصِّيَغ فى داخل الأبواب جميعاً بعد الالتزام بالخطة العامّة ، أيسر وصولا إلى المراد وأقرب .

١٦ — تلك الخطة فى جُملتها وتَسَلْسُل مراحلها وتَدَرُّجها من العامّ إلى الخاصّ، هو المنهج المنطقى الذى يَتلاقى مع العقل وطبيعته.

هذا هو منهج الرمانى فى شرحه ، وهذه هى مميزاته .

أمّا المنهج : فهو فَريد – فيما أعلم – بين كتب النحو جميعاً فى القديم والحديث .

---

(١) مقدمة الكتاب لمحققه ١ / ٤٧ .

والحقّ أن الرمانى فى هـذا المنهج قد اختار لنفسه طريقة صعبة ، وألزم نفسه بها ذلك الالتزام الصارم ، ولم يترك لها الحرية ليجرى فى مضمارها تبعا لطبيعة البحث الذى يتناوله وطبيعة (الـكتاب) فى أسلوبه وطريقة عرضه الموضوع ، وإنما تجشّم الصعاب وركب مُتون المشقات ليُخرِج للعربية كنزا من ذخائرها ، وليبعث لنا سِفْرا يَستحقّ صاحبـه أن يحيا به فى الخالدين .

وأما المميِّزات : فهى واضحة جَليّة لـكلّ مَنْ تَملّق من الإنصاف بسبب ، ونظر إلى الشىء من خلال واقعه الذى هو عليه لا من خلال أفـكار الآخَرين وأحكامهم عليه .

وتزداد وتتعاظم تلك المميزات حين تتراءى من خلال شرح لـكتاب عظيم المنفعة جَمّ الفائدة كالـكتاب ، الذى أجمع الأولون والآخرون على أنه قرآن النحو ومعيار العربية .

شَرْح الرُّمّانىّ بين الشَّكْل والمَضْمُون

إنّ أىّ مؤلَّف له وَجْهان :

أحدهما - الوجه التصنيفى ، وهو ذلك القالب الذى يَصبّ فيه المؤلِّف أفكاره ، ويَتّخذ منه منهجا يَعرض من خلاله ما يريده الوجه الثانى - هو تلك المادّة العِلْمية التى تضمنها المؤلَّف .

أمّا عن الوجه الأول ، فقد تَقدّم فى هذا الفصل ما فيه منه غناء ومقنع .

وأما عن الوجه الثانى[1] ، فإنى أريد هنا أن أبرز منه عِدّة نقاط لعلّها تكشف - فوق ما مضى - عن شىء من أمر (الشرح) فى هذا الجانب .

وهذه النقاط هى:

١ - موقف الرمانى فى شرحه من أصول النحو .

٢ - موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخلافية .

٣ - موقفه من المدرستين الكبيرتين : البصرة ، والكوفة .

٤ - موقفه من بعض الآراء التى نُسِبتْ إليه وفى (الشرح) ما يُعارِضها .

---

(١) تقدم شىء من الحديث عن هذا الجانب أيضا فى الفصل الثانى تحت عنوان : (أفكار طريقة الرمانى) ص ٩٩ وما بعدها .

أولا : موقف الرمانى فى شرحه من أصول النحو :

السّماع ، والقياس ، والإجماع

وفى هذه الدراسة لا أقصد إلى البحث فى أصول النحو تفصيلا إذ ليس المجال لذلك ، وإنما القصد أن أبيّن بإجمال موقف الرمانى منها ، ومدى نظرته فى الاعتماد عليها فى بحوثه ، وأثر تلك النظرة فى آرائه وأقواله ، وفى الشرح بوجه عام .

وأسارع هنا – رغبة فى الإيجاز – فأقول : إن الرمانى كجمهور النحويين البصريين ومَنْ تابعهم ، ينظرون إلى المسموع المُوثّق على أنه هو الدليل الأول والأصيل الذى يَستمد منه النحو حجته وعليه تُبنَى أحكامه وقواعده ، إذ العرب هم المرجع فى كل ذلك ، يُستعمَل ما استعملوه ، ويُهمَل ما أهملوه ، يقول الرمانى :

« كلّ ما أهملته العرب للاستغناء عنه بغيره ، فإنه يجب أن يهمل ؛ لأنهم الأصول فيما يجرى من الكلام الصحيح وما يُرفَض منه مما لا ينبغى أن يُتكلّم به . . . ، فإذا فُهِم رفضُ شىء عنهم للاستغناء عنه بغيره وجب أن يُرفضَ »[1] .

والسماع عند الرمانى مقدّم على القياس ، وهو أساس الاختيار ، وإليه المرجع فى ترجيح قول على قول ، وهو يرفض الأقيسة النظرية التى لا يُؤيّدها السماع ، والأقيسة التى تؤدّى إلى عدم النظير .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٣٦ ب .

وإذا نحن أردنا أن نتعرف على الشروط الواجب توافرها فى القياس من خلال شرح الرمانى لوجدناها كما يلى :

١ — أن يكون القياس صحيحا مستقيما .

٢ — أن يكون مؤدِّيا إلى مذاهب العرب وطرائقها فى الكلام .

٣ — أن يكون وراءه سماع .

٤ — أن يكون هذا المسموع مطرداً .

٥ — أن تكون العلة تامّة بين المقيس والمقيس عامة .

٦ — أن لا يكون مؤدِّيا إلى عدم النظير .

وأما عن ظاهرة التعليل بوجه عام[1] فشرح الرمانى مُفْعَم بها .

وإذا كان النحاة يذكرون أنواعاً كثيرة للعلة[2] ، فإن الرمانى قد طبقها فى شرحه بأعمق ما يكون ، ويكفى نظرة سريعة فى قسم التحقيق لتبدو لنا هذه الأنواع بوضوح وبدون عناء ، مما لا داعى معه إلى الإطالة بسَوْق الأمثلة .

هذا ، ولم يقف الرمانى عند حد استخدام العلة بأنواعها المختلفة ، وإنما تجاوز ذلك إلى شىء من الدراسة النظرية ، فقد صرح بذكر بعض هذه

---

(١) سواء ما كان منها أحد أركان القياس ، أم ما كان غير ذلك .

(٢) انظر الاقتراح ١١٥ ، ١٢٤ .

الأنواع : من العلة الوضعية ، والعلة البرهانية ، والعلة القياسية ، والعلة الفاسدة[1] .

ومما يؤكد اهتمام الرمانى بالعلة تلك العبارات الكثيرة التى يَحُثّ فيها على تدبر علل الأشياء ولَفْت الأنظار إليها ، كأن يقول : فتَدبَّرْ هذه العلة ، فتدبر هذه العلل لتَفهم .. ، فتدبر هذا وما ذكرناه من العلل فيه لتُجرِىَ كلّ شىء على حقه وتُنزِله فى منزلته ...

وقد كان وراء قدرة الرمانى على التعليل الذى يُشكِّل عنصراً أساسياً فى نحوه ، عوامل متعددة كما يتبين من خلال تعليلاته ، وهى : إحساسٌ لغوى أصيل جعله يتمثل الأحكام النحوية والأساليب العربية وألفاظها ومعانيها بل وحروفها تمثلا رائعا ، وكذلك ثقافته الواسعة التى امتدت إلى معظم معارف العصر ، والتى كان المنطق والفلسفة والكلام أحد المعالم البارزة فى مكتبته العلمية ، وهى بلا ريب مادة خصبة للتعليل . ويضاف إلى ذلك كله عقل ثقيف ينفذ من خلاله إلى أسرار الأشياء ودقائقها ، ولو أخذنا فى الاعتبار أنه عقل اعتزالى — وهو ذو قدرة بارعة فى مجال التعليل — لوضح لنا كثير من أمر التعليل عنده .

كل ذلك قد أمد الرمانى فى ميدان التعليل النحوى بمَعين لا ينضب حتى لكأنه يغترف من بحر دافق يفيض ولا يغيض ، فقد كان — رحمه الله — يُمسك بالعلة فى يمينه فإذا العقول لما يقول منقادة والقلوب مطمئنة ، فجاء التعليل

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٦١ ب ، ٤ / ٨٥ ب ، ٥ / ١٨٠ أ .

عنده فلسفة نحوية بكل ما فى الكلمة من معنى ، مما يُضفِى على (الشرح) لذة وإمتاعا .

وأما عن الأصل الثالث من أصول النحو وهو (الإجماع) :

فمَنْ يتتبع الرمانى فى المواضع التى احتَجّ فيها بالإجماع تبدو له نظرة التقدير التى كان يضفيها على هذا الأصل النحوى الذى لا تصح مخالفته عنده ، فهو يرى أن مَنْ خرج عليه فقد ألحق بنفسه الخِزْىَ والعيب ، ووصم نفسه بالغُرور الذى هو قَرين الجهـــل ، فاسمعه يُعلّق على إلزام سيبويه لبعض مخالفيه ، فيقول :

« فإن التَزمَ هذا خالَفَ جميع النحويين ، وكفى بذلك عيبا مخالفة جميع أهل الصناعة ، كما لو خالف مخالِفٌ فى مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لـكان ذلك عيبا ، وكذا لو خالفهم فى مسألة قد أجمعوا عليها فى الجَبْر والمُقابَلة، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء فى أمر من الأمور وادَّعَى أن عقله فوق جميع العقول ، وكفى بذلك عيبا وخِزْيا »[١] .

كما أن الرمانى ينعت الخارج عن الإجماع أيضا بأنه مَرْذُول القول خارِجٌ عن حَدّ العقل والتدبير ، فيقول :

« كُلّ مَنْ خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول »[٢] .

ويقول : « فيَخرج .. عن إجماع النحويين وماتتقبله طِباع العرب والمُولَّدين

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٦٥ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٧٤ أ .

ويكون سبيل ذلك في مُنافَرة الطباع كسبيل مَنْ تَزَيّا بزِيٍّ مرذول عند الجميع ، ومِثْلُ هذا لا يَحمل نفسَه عليه عاقل متدبّر »(١) .

تلك هى نظرة الرمانى إلى (الإجماع) ، وهى نظرة – كما ترى – تقوم على التقدير له بحيث لا تجوز مخالفتُه .

ولا ينبغى أن يُفهَم من ذلك أن الرمانى كان رَهين التقليد للنحويين السابقين حَبيس الترديد لأقوال الآخَرين ، بل كان على العكس من ذلك يتمتع بقَدْر كافٍ من حرّية الرأى فى أقواله ومناقشاته كما يبدو لنا ذلك بوضوح من خلال شرحه للكتاب ، وبخاصة فى المسائل الخلافية – مما سأعرض له فى موضع قادم – والتى كان فيها ذا شخصية مستقلة لا تبعية عنده لأحد ، وإنما كان يَنظر ويُدقّق ويُطيل التفكير فيأخذ ما يأخذ عن بيِّنة واقتناع ، ويَترك ما يترك كذلك عن بينة واقتناع . ولذلك سنراه أنه قد انفرد فى بعض المسائل بالرأى من دون الجميع .

وهنا يبرز سؤال : إذا كان الرمانى قد اشتد فى منع الخروج عن الإجماع إلى ذلك الحد الذى ذكر ، فكيف نُوفِّق : بين موقفه هذا وبين موقفه المذكور من أنه قد تَفرّد فى بعض المسائل بالرأى من دون النحويين جميعا ؟

والجواب : أن الرمانى كان – كما بدالى – لا يُجيز الخروج عن الإجماع فى الأصول التى أجمع عليها النحويون وأيدتْها الكثرةُ الغالبة من فصيح الكلام .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٧٥ ب .

أما فيما وراء ذلك فيجيز المخالفة ، لكن بشرط أن يُسوِّغها قياس ويَسنُدها سماع .

ولذلك لو رُحْنا ننظر فى المسائل التى تفرّد الرمانى فيها بالرأى من دون النحويين ، لوجدناها من هذا القبيل .

ولعلّ نظرة الرمانى تلك إلى الإجماع والتى كانت قائمة على احترامه ، هى التى قلّلت من المسائل التى تفرّد فيها برأى خاصّ ، إذ لم يكن يميل إلى المخالفة أو الإغراب فى القول والإبعاد فيه .

وأمّا عن فكرة العامل التى هى إحدى الأفكار الهامة فى النحو العربى إن لم تكن أهمها جميعا ، فالناظر فى (الشرح) يرى رأى العين كيف يبنى الرمانى نحره على أساس هذه الفكرة ، وأن شرحه هذا يُعدّ تجسيداً حيّا لها إذ لا تكاد مسألة نحوية تمر فيه إلاّ ولها بفكرة العامل ذِكْر أو تتعلّق بإحدى قضاياها بسبب .

واهتمامه بهذه الفكرة اهتمام بالغ يفوق اهتمام سيبويه فى كثير من الأحيان .

وباختصار ففكرة العامل تدور مع كل شىء فى (الشرح) حيثما دار الكلام .

فحديث الرمانى عن عِلّة العمل وفلسفته ، وعن التلازم بين العامل والمعمول ، وتنويع العامل ، ومراتبه قوّة وضعفا ، ومقارناته بين العوامل المختلفة ، كل هذه الدراسة وما يدور فيها ويتعلّق بها ، هى — بحق — دراسة أصولية للنحو .

والخلاصة :

أن تلك الأصول النحوية : مِن السَّماع ، والقياس ، والتعليل ، والإجماع ، والعامل - كانت من أهمّ الركائز التى انعقد عليها نحو الرمانى ، وقد كانت له فى معظمها سمات تَفرَّدَ بها وخصائص بَدَتْ من خلالها شخصية الرجل العلمية .

وهذه الأصول - كما عرفنا - فى جوهرها ومنزعها الأصلى - بصرف النظر عما كان للرمانى فيها من طابع خاص به - لا تَخرج عن منهج البصريين ومَنْ سار على دربهم[1] .

ثانيا : موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخلافيّة :

لعلّى بما أوردتُه فى الفصل الثانى من أفكار طريفة للرمانى قد سادت فى شرحه للكتاب وكانت له أشبه ما يكون بنجوم قطبية يسير على هُداها[2] ، وما ذكرتُه فى هذا الفصل الثالث عن منهج الرمانى فى شرحه[3] ، وعن موقفه من أصول النحو - لعلى بهذا أكون قد أوضحتُ جانبا من شخصية الرمانى النحوية التى احتجبت طويلا خلف ستار كثيف من الغيوم التى صنعتها الأحداث .

---

(١) انظر الحديث عن المذهب البصرى فى : نشأة النحو ١٢٤ وما بعدها ، والمدارس النحوية : ١٧ وما بعدها

(٢) انظر هذه الأفكار فى ص ٩٩ ، وما بعدها .

(٣) انظر هذا المنهج فى ص ١٤٠ وما بعدها .

وإذا كان لى أن أزيد ذلك بيانا وتوضيحا فستبقى تلك الحرية الفكرية التى كان يتمتع بها الرمانى فى شرحه مَعْلَمًا بارزاً للوقوف على أمر تلك الشخصية، ونافذة يتراءى الرجل من خلالها .

وقد بَدَتْ تلك الحرية فى جوانب كثيرة من (الشرح) : سواء فى منهجه وخطته العامة ، أم فى طريقة عرضه وأسلوبه ، أم فى تذليل مُشْكِلات (الكِتاب) التى استَعصتْ على أفهام بعض الفُحول ، حتى إذا مَسَّها الرمانى بعصاه السحرية فإذا هى ذَلُول مُسلَّمة ، كما تبدو تلك الحرية أيضا فى تلك السيول المتدفقة من التعليلات التى تدل على إحاطة شاملة ودقيقة للعربية أصولا وفروعا ، وعلى حِسٍّ لغوى وبَصَرٍ بِفِقْه العربية وأسرارها ، وعلى ثقافة واسعة فى فروع المعرفة الأخرى .

ولا ريب فى أن المسائل الخلافية تُعدّ دليلا قويا على تلك الحرية ، وميزانا صادقا للحكم على فكر الرجل ومدى حريته : فقد كان فى تلك المسائل التى عَرَض لها عالِما حُرّ الفكر ، ذا شخصية مستقلة فى مناقشاته للنحويين وفى اختياراته ، بحيث لم يكن ينحاز إلى شيخ بعينه أو مذهب يؤيِّده باستمرار ، وإنما كان مع الصواب حيث كان ، يَنظر ويُدقِّق فى القضية التى يعالجها لا يُبالِي لِمَنْ تكون النتيجة ؟

ومن هنا نجده أحيانا مع سيبويه ، وأحيانا مع غـــيره عليه ، ومرة ثالثة لا مع سيبويه ولا مع غيره بل مع نفسه ، أو بعبارة أخرى : لم يكن مع هـذا أو ذاك وإنما يتفرّد بالرأى من دون الجميع ، ومرة رابعة يَلزم الحياد .

كما أننا نجده أحيانا إلى جانب البصريين حين يرى الحق معهم ، وحينا مع الكوفيين حين يجد الحق يميل نحوهم ، وتارة ثالثة يستقل برأيه عن الفريقين جميعا حين لا يرى الحق مع هؤلاء أو أولئك .

وإمعانا من الرمانى فى اعتناق الحرية مذهبا ، أنه لم يكن يُكثر من عرضه المسائل الخلافية على كثرتها — مع أن (الشرح) موضع صالح لذلك — وإنما يَذكر فقط منها ما يراه وجيها وحقيقا بالذكر ، ويَطْرَح ما لا وَجْهَ له كما صَرَّح هو بذلك[1] .

ومن هنا لم يرد منها فى (الشرح) — على طُوله واتساعه — سِوَى ثمانين ومائة (١٨٠) مسألة تقريبا ، وهو عدد يَظهر منه — بالإضافة إلى جماع المسائل الخلافية — كيف أن الرمانى قد أغمض عينه عما لم يره وجيها .

وإذا نحن أردنا اتصالا أوثق بتلك المسائل الخلافية ، فسنجد الرمانى — على الرغم من أنه كان ينظر إلى سيبويه وكتابه نظرة قائمة على الثقة المطلقة بإمام النحاة وقرآن النحو ، وأن ما جاء فى (الكتاب) يُعدّ أصح وأصدق المصادر ، وأن آراء سيبويه وبخاصة ما التقى فيها مع أستاذه الخليل تُعدّ أسلم الآراء وأقربها إلى الصواب ، مما جعله يقف فى أغلبها إلى جانبه بعد البحث والتمحيص لا تبعية وتقليداً — فسنجده على الرغم من ذلك كله أنه لم تَحُلْ تلك النظرة إلى سيبويه وكتابه بينه وبين أن يَعتمد عقله وثقافته الواسعة وحرية

---

(١) حيث قال عن خلاف بين سيبويه وبين عيسى ويونس : « والذى نختاره مذهب سيبويه لهذه العلة التى بينا ، ولكن شرحنا عالى يونس وعيسى على ما يتوجه لهما ، لئلا يطرح مذهبهما اطراح مالا وجه له » الشرح .

فكره فيخالفه الرأى فى مسائل عِدّة بلغت فى (الشرح) وحده أربعا وثلاثين (٣٤) مسألة : تابع الرمانى فى هذه المخالفة غيره من النحويين فى تسع عشرة (١٩) مسألة ، وتفرّد بمخالفته فى خمس عشرة (١٥) مسألة كما أحصيتُ .

فقد تابع الرمانىُّ الخليلَ فى ست مسائل[1] ، وتابع يونسَ[2] فى واحدة ، وتابع الأخفش[3] فى ثلاث ، والمازنى[4] فى واحدة ، والمبرد فى ست ، وابن السراج فى واحدة ، وتابع الرمانى معاصره السيرافى فى مسألة واحدة[5] .

ثالثا : موقف الرمانى من المدرستين الكبيرتين : البصرة والكوفة :

إذا كان ما مضى هو موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخلافية ، فلعل من الخير فى هذا المقام أن أذكر ـ بإيجاز ـ موقفه أيضا من المدرستين الكبيرتين (البصرة والكوفة) لتكمل الصورة وتتضح معالم تلك الشخصية النحوية التى توارت طويلا عن الساحة نتيجة لأمور كان بعضها من صُنْعه ، وبعضها من نسج الأسطورة التى حوله ، وبعض ثالث ساقته الأحداث وجاءت به صروف الدهر .

---

(١) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى ، مات سنة ١٨٣ هـ ، البغية ٢ / ٣٦٥ .

(٢) الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعود ، وهو الأخفش الأوسط ، البغية ١ / ٥٩٠ .

(٣) المازنى : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، مات سنة ٢٤٩ ، البغية ١/ ٤٦٣ .

(٤) انظر تفصيل هذه المسائل فى رسالتنا للدكتوراه ١ / ٢٦٤ وما بعدها .

ولقد أشرتُ في التمهيد أول البحث : أن البصرة هي الأب الشرعي لعلم النحو ، وهي الأمّ الرءوم التي حَنَتْ عليه طفلا ويافعا ، وهي المهد الذي رعاه حتى شَبّ واستوى قائما ، ثم تعلقت الكوفة بالأهداب ، ولحقت بها في الركاب فتواضعت البصرة ومنحتها أخوّة فيه ، ومدّت إليها يد الزمالة فرفّتْ راية النحو فوق الجميع .

ولكن شأن الحياة دوما وئام وخصام ، وورود وأشواك ، نسمات وعواصف ، والبصريون والكوفيون ناسٌ من الناس ، جرَتْ بهم الأمور كما تجرى على غيرهم . وفي النهاية كان الخير أقوى ساعدا وأبسط كفا وأندى راحة ، فأطلّ النحو من عليائه يفيض بالخير ويمد النفع ، فتطلعت إليه بغداد ، فمدّ لها في البساط ، ودخلت الميدان على ما فيه ، وأخذ أهلها عن هؤلاء وأولئك ، والناس على دين شيوخهم ، فتنوعت اتجاهاتهم ـ كما قلت في التمهيد المشار إليه ـ إلى ثلاثة : نزعة كوفية غالبة أول الأمر ، ونزعة بصرية غالبة آخِره ، وثالثة جامعة بينهما لها السيادة بعد حين

امتلك هؤلاء الجامعون بين النزعتين شجاعة قلوبهم وحرية عقولهم واصطفوا سعة ثقافتهم ، فوضعوا المذهبين (البصرى ، والكوفى) على بساط البحث ونظروا وأطالوا النظر ، وتجردوا عن الهوى ، واعتمدوا الموضوعية في البحث منهجا ، وهؤلاء هم الذين يتعارف عليهم العلماء الآن باسم (البغداديين) ، إلا أن النحو البصرى كان أقوى ساعداً من النحو الكوفى فغلب أخيراً على عقول البغداديين لا عن عصبية وإنما عن اقتناع[1] .

---

(١) انظر في هذا : نشأة النحو ١٧٠ وما بعدها ، والمدارس النحوية ٢٤٥ وما بعدها ، وظهر الإسلام ٢ / ١١٥ .

والرمانى أنموذج صادق لهذه الطائفة من النحويين ، فهو بغدادى يميل نحو البصريين ، ولمعرفة هذه الحقيقة من أمر مذهبه النحوى فعلينا أن ننظر فى نحوه من خلال أمور ثلاثة :

منهجه العامّ فى النحو ، ومنهجه فى أصـــول النحو ، وموقفه من المسائل الخلافية .

فأما منهجه العام فى النحو : فقد بانَ لنا من الدراسة السابقة أنه لم يخرج عما عُرف عند البصريين من اعتماد العقل أداة هامة فى وضع قواعدهم وأصولهم وما يجب لها من سلامة واطراد وإحكام ، وما خرج عن ذلك من الـكلام فلا يُعبأ به فى التشويش على القاعدة العامة ، ولم يخرج كذلك عما عُرف عنهم من ميل إلى تأصيل الأشياء وربطها برباط عام ، ومن نزوعهم فى البحث ـ بوجه عام ـ نحو المنطق والفلسفة ، ومِنْ أخذهم لأنفسهم فى دراسة النصوص وخواصها بأخذ الحزم والعمق(٢) .

وأما عن منهج الرمانى فى أصول النحو : فقد رأينا لدراستنا لذلك أنه لم يخرج أيضاً عن السنن الذى رسمه البصريون وسيبويه . ومن هنا يكون الرمانى بصريا من هاتين الجهتين .

وَأما بالنسبة لموقفه من المسائل الخلافية : فسنرى أنه كان مع البصريين أحيانا ، ومع الـكوفيين حينا ، وتارة ثالثة كان يستقل برأيه عن الفريقين جميعا .

---

(١) انظر نشأة النحو ١٤٧ وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٨ وما بعدها .

فقد وقف مع البصريين فى أغلب المسائل ، ووقف مع الكوفيين فى ثلاث مسائل ، وجوّز المذهبين فى مسألة واحدة ، واستقل برأيه عن الفريقين فى أربع مسائل[١] .

ومما سبق يتبين لنا أن الرمانى كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية : من حرية البحث والاختيار ، والموضوعية فى البحث والبعد عن حُمّى التعصب المذهبى ، كما يتبين لنا أيضاً أن النحو البصرى بعامة كان لديه أوفر حظا وأحسن حالا من النحو الكوفى .

رابعا : موقف الرمانى من بعض الآراء التى نُسِبتْ إليه وفى (الشرح) ما يعارضها :

أشرتُ فيما مضى إلى أن (نحو) الرمانى قد غاب عن الكثيرين كأثر لتلك الشهادة الفارسية القاسية ، وما صاحب ذلك مما تناقله الكُتّاب وأصحاب التراجم حتى اليوم من أن الرمانى منطقى فى نحوه مُغرِق فى المنطق والفلسفة إلى حد بعيد ، وقد ساعد على تمكين هذين السببين من نفوس الناس ما عرفناه عنه من أسلوبه وطريقته المنطقيين فى معالجة البحث النحوى وبخاصة فى شرحه للكتاب .

أضف إلى ذلك كله : أن أكثر آثار الرجل قد سقطت من يد الزمن .

---

(١) انظر تفصيل هذه المسائل فى رسالتنا للدكتوراه ١ / ٢٨٩ ومابعدها .

ومن أجل هذا فقد توارت شخصية الرمانى النحوية عن العيون ، حتى سمح ذلك الأمر بأن تُنسَب إليه بعض الآراء التى تخالِف حقيقة مذهبه ويدفعها ما فى شرحه لكتاب سيبويه .

وقد يأخذ الظن طريقه إلى النفس بأن تلك الحرية الفكرية التى كان يتمتع بها الرمانى كانت وراء حدوث مثل ذلك ، فلعله كان يرجع عن بعض آرائه إلى آراء أخرى يَبِين له صوابها فيذكرها فى مصنفاته المختلفة .

وهانذا أسوق طائفة من المسائل التى نسب إلى الرمانى فيها ما يعارضه الذى فى (الشرح) :

المسألة الأولى :

حُكم اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا نكرة :

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا ، معرب منصوب بها نحو : لا رجلَ فى الدار .

وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح »[1] .

ونقل السيوطى فى الهمع أن الرمانى ممَّنْ ذهب إلى أن المفرد معها معرب وحُذف التنوين منه تخفيفا لا بناء[2] .

---

(١) الإنصاف ١ / ٣٦٦ مسألة ٥٣ (ط محي الدين) .

(٢) انظر الهمع ١ / ١٤٥ .

فبناء على ما نقل السيوطى يكون الرمانى فى هـذه المسألة ذاهبا مذهب الـكوفيين ، ولـكن الذى فى شرحه لـكتاب سيبويه يعارض هـذا النقل إذ صَرّحَ فيه بوضوح بأن اسم (لا) فى هـذه الحال مبنى كما هو مذهب البصريين[١] .

هذا ، ولم ينقل ذلك عن الرمانى فيما بين يدىّ سوى السيوطى ، أو بعبارة أخرى : لم يصرح أحد باسم الرمانى فى القول بهذا الرأى سوى السيوطى[٢] .

المسألة الثانية :

حكم اسم (لا) النافية للجنس عند الفصل بينه وبينها :

شرط النحويون لعمل (لا) شروطاً منها: أن لا يُفصَل بينها وبين اسمها، فإن فُصلتْ أُهملت[٣] .

وذكر السيوطى : أن الرمانى جوّز بقاء النصب مع الفصل ، وحكى لذلك : لا كزيد رجلا ، وغيره[٤] .

---

(١) انظر الشرح ٣ / ١٨ أ ، ١٩ ب . ويمثل ما فى الشرح ما ذكره أيضا فى كتابه: (معانى الحروف) ٨١ .

(٢) انظر التسهيل ٦٧ ، وابن يعيش ١ / ١٠٦ ، والرضى ١ / ٢٥٥ ، والمغنى ١ / ٢٤٨ (ح الدسوقى) .

(٣) انظر التوضيح والتصريح ١ / ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٤) انظر الهمع ١ / ١٤٥

وفى شرح الرمانى للكتاب ما يعارض هذا الذى ذكره السيوطى[١] .

وأما عن الأمثلة التى ذكرها السيوطى على أن الرمانى حكاها على إجازته النصب مع الفصل ، فالحق أن بعضها قد أورده الرمانى فى شرحه ، لكن لا على أنه يجعل هذه النكرة المفصولة اسما للا كما ذكر السيوطى ، وإنما على أن النكرة مفعول لفعل محذوف فى بعض الأمثلة وتمييز فى بعضها الآخَر[٢]، وهذا التخريج لم يختلف عما ذكره السيوطى فى تخريجها[٣] .

ومن هنا يكون ما نقله السيوطى عن الرمانى متعارضا تماما مع ما فى (الشرح) ، على أنه قد حُكى فى التسهيل الإجماع على بُطلان العمل عند الفصل[٤] .

المسألة الثالثة :

هل تفارق (سِوَى) الظرفية فى الاختيار ؟

ذهب الكوفيون إلى أن (سِوَى) تكون اسما وتكون ظرفا .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها ظرف منصوب لا تفارقه إلا فى الشعر .

---

(١) انظر الشرح ٣ / ٧ ب .

(٢) انظر الشرح ٣ / ١٧ أ .

(٣) انظر الهمع ١ / ١٤٥ .

(٤) انظر التسهيل ٦٨ .

وذهب الزجاجي وابن مالك[1] : إلى أنها لا تكون ظرفا ألبتة[2] .

ونقل ابن هشام[3] في (التوضيح) أن الرماني يرى أنها ظرف غالبا ، وكغير قليلا[4] .

وتابع ابنَ هشام في ذلك السيوطي والأشموني[5] .

والذي في شرح الرماني يعارض هذا الذي نقلوه عنه ، وإنما هو مع جمهور البصريين إذ قال بما قالوا[6] .

المسألة الرابعة :

حكم الخبر المفرد الجامد من جهة تحمله لضمير المبتدأ :

المشهور أن الكوفيين هم القائلون بتحمل الخبر المفرد الجامد مطلقا لضمير المبتدأ[7] .

---

(١) ابن مالك : هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني ، مات سنة ٦٧٢ هـ البغية ١/١٣٠ .

(٢) انظر الإنصاف ١/٢٩٤ مسألة ٣٩ ، والهمع ١/٢٠١ ومابعدها ، والأشموني ٢/١٥٨ وما بعدها .

(٣) ابن هشام : هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، الأنصاري . مات سنة ٧٦١ هـ . البغية ٢/٦٨ .

(٤) انظر التوضيح بشرح التصريح ١/٣٦٢ .

(٥) انظر الهمع ١/٢٠١ ، والأشموني ٢/١٦٠ ، والأشموني : هو أبو الحسن علي نور الدين ، مات سنة ٩٢٩ هـ . الأعلام ٥/١٦٣ .

(٦) انظر الشرح ٣/٥٨ ب .

(٧) انظر الأشموني ١/١٩٧ ، والرضي ١/٩٧ .

ولكن الأنبارى وابن يعيش[١] والسيوطى وخالد الأزهرى[٢] ، نقلوا جميعا ذلك عن الرمانى أيضاً[٣] .

وفى شرح الرمانى ما يعارض هذا ، وإنما هو آخذ بمذهب البصريين فى أن الخبر فى مثل هذا لا يتحمل ضميراً[٤] .

المسألة الخامسة :

نَصْبُ اسم الفاعل المقرون بأل للمفعول :

ذكر ابن مالك فى التسهيل والسيوطى فى الهمع : أن الرمانى ممن يرى أن نصب اسم الفاعل المقرون بأل المفعول مخصوص بالماضى فقط ، لا مطلقا كما يرى الجمهور[٥] .

ولكن الأشمونى عندما عرض لعبارة التسهيل حكاها على أن المُخالِف للجمهور هو المازنى لا الرمانى ، وتابعه فى ذلك الصبان[٦] .

---

(١) ابن يعيش : هو أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش ، الحلبى ، مات سنة ٦٤٣ هـ . البغية ٢/٣٥١ .

(٢) مات الأزهرى سنة ٩٠٥ هـ . الأعلام ٢/٣٣٨ .

(٣) انظر الإنصاف ١ / ٥٥ م ٧ ، وابن يعيش ١ / ٨٨ ، والهمع ١ / ٩٥ ، والتصريح ١ / ١٦٠ .

(٤) انظر الشرح ٣/١٤٤٣ .

(٥) انظر التسهيل ١٣٧ ، والهمع ٢/٩٦ ، وانظر أيضا الرضى ٢/٢٠١ .

(٦) انظر الأشمونى والصبان ٢/٢٩٦ ، والصبان : هو أبو العرفان محمد بن على ، مات سنة ١٢٠٦ هـ ، الأعلام ٧/١٨٩ .

وأرجع محقق التسهيل حكاية الأشمونى من أن المخالف هو المازنى : إلى السهو أو التحريف المطبعى[1] .

وبالرجوع إلى شرح الرمانى نجد ما يشير إلى ما يُعارض ذلك الذى نسبه إليه ابن مالك والسيوطى من أن نصب اسم الفاعل المقرون بأل مخصوص بالماضى منه دون غيره[2] ، وأن الرمانى يرى ما يراه الجمهور .

ثم أقول : هل يمكن أن يكون هذا الذى نسبوه إلى الرمانى قد أخذوه من كون المثال الذى ذكره الرمانى (مررتُ بأخيك الضاربِة عمرًو) فى حال المُضِىّ كما هو ظاهر المثال ؟

لكنّى أقول : إن هذا المأخذ لا يكفى فى هذا المقام ؛ إذ الرمانى متابع فى صُورة المثال هذه لِسيبويه[3] ، فلو ساغ تصوير رأى الرمانى فى المسألة اعتماداً على إيراده المثال على صورة الماضى ، لكان سيبويه هو الأولى بأن يُنسب إليه هذا الرأى ما دام هو صاحب المثالِ الأولَ .

المسألة السادسة :

العامل فى البدل :

نَسب ابن يعيش والرضى[4] إلى الرمانى القول بأن العامل فى البدل مُقدّر

---

(١) مقدمة التسهيل لمحققه ٩١ .

(٢) انظر الشرح ٢ / ١٠٣٣ ، ١٠٤٨ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣٥ .

(٤) الرضى : هو محمد بن الحسن الاستراباذى ، مات سنة ٦٨٦هـ ، الخزانة ١/١٢ ، والبغية ١/٥٦٨ .

من جذس العامل فى المبدل منه[1] .

ولـكن ظاهر كلام الرمانى فى (الشرح) يعارض هـذا : إذ يرى أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ، فقال : « الذى يجوز فى التوابع إجراء الثانى على إعراب الأول ؛ لأن العامل يعمل فيه على طريق التبع للأول من أجل أنه أولا فى المتبوع ثم يعمل فى التـابع بما يجب لـكل واحد منهما من المرتبة »[2] .

فالرمانى — كما ترى — قد أطلق الحـكم فشمل كلامه جميع التوابع .

المسألة السابعة:

فتح العين للمكسورة من الرباعى فى النسب إلى نحو (تَغْلِب) :

نقل أبو حيان[3] عن بعضهم أن الرمانى يقيس على ما ورد منه[4] .

والذى فى (الشرح) يعارض هذا ، ويدل على أن الرمانى يقف فى مثل هذا عند حد المسموع لأنه تغيير نادر كما هو مذهب الخليل وسيبويه فيه[5] .

يقول الرمانى : « والتغيير فى (تَغْلَبِيّ ... لا يُقاس عليه »[6] .

---

(١) انظر ابن يعيش ٣ / ٦٧ ، والرضى ١ / ٣٠٠ .

(٢) الشرح ٢ / ٨٣٢ .

(٣) أبو حيان : هو أثير الدين محمد يوسف بن على ، الأندلسى ، مات سنة ٧٤٥ هـ ، البغية ١ / ٢٨٠ .

(٤) انظر الهمع ٢ / ١٩٥ ، والأشمونى ٤ / ١٨٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٤١ .

(٦) الشرح ٤ / ١٤ ب .

المسألة الثامنة :

اتصال أو انفصال الضمير مع الفعل الناسخ فى نحو : كانَهُ ، أو كان إياهُ :

ذكر الأشمونى أن الرمانى اختار اتصال الضمير مع الفعل الناسخ فى نحو : كانه مخالِفاً بذلك سيبويه والجمهور[١] .

والذى فى (الشرح) يخالف هذا ، يقول الرمانى :

« وتقول : كان إيّاهُ ، وهو أكثر من : كانَهُ ، لأنه ليس بفِعْل حقيقى فهو أقرب إلى العامل الضعيف وهو فى مرتبة المصدر لأنهما جميعاً فى المنزلة الوُسْطَى من العمل »[٢] .

وقد أكد الرمانى كلامه هذا فى نص آخَر يلى هذا النص المذكور .

ومذهب الرمانى فى المسألة ـ كما جاء فى النص السابق ـ هو مذهب سيبويه، يقول سيبويه :

« ومِثلُ ذلك[٣] : كان إيّاه ، لأن (كانَهُ) قليلة »[٤] .

فبانَ من هذا أن الرمانى مُتابِع لسيبويه لا مُخالِفٌ له .

---

(١) انظر الأشمونى ١ / ١١٨ وما بعدها .

(٢) الشرح ٣ / ٦٦ أ .

(٣) أى مثل : عجبت من ضربى إياك ، فى كثرة انفصال الضمير الثانى على ضربيك ، بالصاله . وهو المثال المذكور قبل هذا .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

كتاب سيبويه

وإذ كان ما مضى من دراسة إنما يتعلق بالشرح وصاحبه ، فينبغى بعد هذا أن أذيل الحديث عنهما بكلمة عن الكتاب المشروح (كتاب سيبويه) ، وذلك للحاجة إليها فى هذا المقام ، فأقول[1] :

لقد صنع سيبويه للنحو والصرف فى كتابه ما لم يصنع أحد : جمع فيه من المادة اللغوية والأساليب العربية شعراً ونثراً الشىء الكثير ، واستنبط منها الأحكام والقواعد ، وسجّل آراء السابقين وأقوالهم ، وقارن بين تلك الآراء مؤيّداً أو معارضاً .

كل ذلك فى ألمعيّة وذكاء ، فالكتاب - بحق - هو قُرآن النحو ودستور العربية ومعيارها الأمثل .

وما كاد الكتاب يخرج إلى الناس حتى وقفوا منه موقف الشك والحيرة أول الأمر ، ثم نظروا فيه فإذا هو جــــدير بالإعجاب ، وصاحبه حقيق بالتصديق .

ولكن الأمر لم يمض على هذا إلى آخر الشوط ، فليس ذا من عادة الأيام، فقد وُجّهتْ إلى الكتاب الاتهامات والنقود من جوانبه المختلفة على مدى الأيام ، سواء فى ألفاظه وعباراته ، أم فى نصه وتحقيق نسبة ذلك النص إلى

---

(١) انظر تفصيل كل ما أجملته هنا ، فى رسالتنا للدكتوراه ١ / ٣١٨ .

صاحبه ، أم فى عناوينه ، أم فى مسائله العلمية ، أم فى ترتيب أبوابه وعدم صُدوره فى هذا الترتيب عن فكرة جامعة .

ولا غرو ، فهذا شأن كل عمل عظيم ، وبخاصة إذا ما بعثه صاحبه ومضى دون أن يُدافِع عنه ، أو يَردّ عنه العوادى ، إذ المعروف أن سيبويه قد وافاه الأجل فى ريعان الشباب ومقتبل العمر ، وقد تَقطّع ما بينه وبين الأحياء فما يستطيع رَدّا ولا دفاعا ، إلاّ أنه بما أودع فيه من دلائل العظمة وآيات البقاء فقد غدا شامخا عبر القرون ، لم ينل منه عادٍ ، فكان لصاحبه آية فى الخالدين ، ولسان ثناء فى الآخِرين .

ومنذ خرج الكتاب إلى الناس وهو قِبلة الباحثين وموضع عنايتهم ومحور دراستهم ، فتعددت حوله الدراسات ، وتَنوّعت بشأنه المؤلفات ، مما هو أكبر شاهد وأعظم دليل على روعته وجلاله .

وقد كان للرمانى يد بيضاء فى هذا المجال ، إذ كان له فيه عدة مؤلفات ، أوسعها وأحفلها بالكتاب هو ذلك الشرح الكبير الذى نعمل ـ بتوفيق الله سبحانه ـ على نشره وإخراجه دُرّةً ثمينة وخريدة فريدة .

والحق أنه إذا كان لهذا الشرح من حسنات تجاه الكتاب ، فلا شك فى أن أعظمها نفعا وأجلها أثراً ، ذلك الدفاع المجيد فى وجه تلك النقود التى أشرِعتْ صوب الكتاب وصاحبه ، وحَلّ تلك المُشْكِلات التى ظلت حينا تنفث سمومها وترمى بشررها نحوهما ، فقد وقف أمامها بعضهم حاقداً ، وبعضهم حائراً مُتشكّكا ، وبعضهم واهما ، فلما تناولها الرمانى أزال وهم الواهمين ، ورد كيد الحاقدين ، ورفع عنها ـ بتلطف والمعية ـ سحابة الشك والحيرة .

وحقا لقد كان للرمانى براعة فائقة وقدرة عجيبة فى حَلّ تلك المشكلات، فلا تكاد تعترضه مشكلة أو يستشعرها هو إلا وقد شَهر لها سيف العقل المؤيَّد بالثقافة والمدعوم بالإدراك العميق لدقائق الكتاب والنحو بوجه عام والمستعصم بخلق يعصمه من التجنى يدفع به ما عساه أن ينال من الكتاب أو يوهن من عظمته ، إذ قد استقر فى دخيلته أن سيبويه هو الإمام المتبوع ، وأن كتابه هو العَلَم المنصوب . فإذا هو فى النهاية يُلوِّح بالكتاب فى يمينه دليلَ انتصار وآيةَ توفيق .

وينبغى أن أشير هنا إلى أننى قد عالجت كثيراً من مشكلات الكتاب التى لم يتحدث عنها الباحثون ، ووقفت أنا عليها من النظر فى مطبوعتى الكتاب (ط هارون ، رط بولاق) ، وفى بعض مخطوطاته على ضوء ما أثبته هارون فى حواشى طبعته ، ومن النظر فى شرح الرمانى .

وقد سِرْتُ فى معالجة تلك المشكلات مسترشِداً بشرح الرمانى ، إلى جانب أمور أخرى : من استهداء نص (الكتاب) فى المواضع المختلفة ، والقواعد العلمية .

وهذه المشكلات التى وقفتُ عليها من النظر فى مطبوعتى الكتاب ، تؤكد أن مثل تلك الأعمال العظيمة من تحقيق الكتاب لا ينبغى أن يَتصدَّى لها فَرْدٌ واحد ، إذ هو — أولا وأخيراً — بشر والعصمة لله وحده ، وإنما ينبغى أن يتوفر على تحقيق الكتاب جمع من أمثال الأستاذ / عبد السلام هارون ، والذين لهم — كَمَا لَهُ — باع طويل ، وخبرة عظيمة فى مجال التحقيق .

ولقد جمع سيبويه النحو والصرف فى كتابه ، وجعل لكلٍّ منه مكانا لا يشركه الآخر فيه ، وبدأ بالنحو وثنّى بالصرف . واختطّ سيبويه لنفسه منهجا سار عليه فى ترتيب أبواب (الكتاب) ومباحثه .

وهذا المنهج وإن كان مغايراً لما نألفه اليوم فى كتب النحو والصرف ، إلاّ أنّه يُعدّ منهجا متكاملا وسديداً يأخذ بعضه بحجز بعض ، ويصدر صاحبه فيه عن فكرة جامعة أملتْ عليه هذا الترتيب الذى نراه ماثلا فى (الكتاب) ، وأدار عليها البحث ، فجاءت — لذلك — الأبواب على النسق الذى رآه هو ، كلٌّ فى مكانه الأشكل به .

وهذه الفكرة الجامعة ، هى فكرة العامل بالنسبة للقسم النحوى من الكتاب ، وأما بالنسبة للقسم الصرفى منه فالفكرة الجامعة فيه ، هى الجمعُ بين الشىء ونظيره أو مقاربه وضمُّ كلِّ لِفْقٍ إلى لِفْقه ، وليس ذلك من سيبويه بعجيب ، ولا عليه بعزيز ؛ إذ هو صاحب العقلية الفذّة ، والألمعية النادرة ، والفكر الثاقب ، والذكاء الواعى ، ولذا جاء كتابه على غير مثال شاهدا له بالبراعة والاقتدار ، وآية توفيق له وتقدم فى علم العربية .

وعلى الرغم مما قيل ويقال حول هذه المسألة ، إلا أنى ما زلتُ عند رأيى هذا الذى قد تولد عندى من قراءتى المتأنية والمستوعبة للكتاب الذى ينبغى على من تصدى له أن يُنعِم النظر فيه على تأنٍّ ومَهَل ، وأن يقرأه كله بتدبُّر وإمعان ، بل عليه أن يُعاوِد النظر فيه المرة بعد المرة حتى يأنس به وبأسلوبه وألفاظه ومصطلحاته .

أما القراءة العاجلة فلا تُجدِى نفعا ، ولا تُحقِّق غرضا ، اللهم إلا تشتيت الفكر ، وخطل الرأى ، وفساد الحكم على الكتاب وصاحبه .

ولقد استوعب سيبويه فى كتابه جميع مباحث النحو والصرف ، فلم يترك لمن جاء بعده من العلماء أن يضيف إلى ما قرره فيه من قواعدهما إلا ما لا خطر له وقد بدأه بالنحو وثنّى بالصرف كما قلت ، ولعل ذلك لكثرة المباحث النحوية وتشعّب فروعها ، فَضْلا عن أنه أسبق العِلْمين نشأةً .

فالكتاب فى واقعـــه قسمان : اختُصّ الأول منهما بالنحو ، والآخر بالصرف .

الخاتمة

نتائج البحث

تتنوع هذه النتائج إلى ثلاث جهات :

١ — منها ما يتعلق بالرمانى وشرحه للكتاب .

٢ — ومنها ما يتعلق بسيبويه وكتابه .

٣ — ومنها ما يتعلق بالنحو بوجه عامّ .

أمّا من جهة الرمانى وشرحه :

فقد كشف البحث عما يأتى :

١ — الرمانى ليس مُعقِّد النحو كما أشيعَ عنه ، وبخاصّة فى شرحه الذى هو موضوع تلك الدراسة .

٢ — أوغلَ الرمانى فى المنطق إلى مدى بعيد فى شرحه ، ولكن مع هذا فقد كان المنطق فيه وسيلة إيضاح وتقريب المادّة النحوية على عكس ما أشيعَ عنه .

٣ — أوضحَ البحث عن الأسباب التى أخفَتَتْ صوتَ الرمانى فى كتب النحو وقلّلتْ من الأخذ عنه .

٤ — أظهرَ البحث من خلال (الشرح) لونا من الدراسة النحوية يتّفق مع ما يَتنادَى به علماء التربية من إثارة الذهن وتحريك العقل استشرافا لِما

سيُلقَى إليه من المعلومات ، مع تحديد وتركيز للمسائل التى يُعنَى ببحثها حتى ترِد على الذهن بدون تشويش .

وأما من جهة سيبويه وكتابه :

١ — فقد أشار البحث إلى سُقوط كثير من المُشكِلات التى وُجِّهت إلى (الكتاب) فى القديم والحديث .

٢ — أشار البحث أيضاً إلى أن سيبويه قد جعل كتابه قسمين : أولهما للنحو ، وثانيهما للصرف ، وأنه فَصَلَهما ومَيَّزهما من بعضهما واختصّ كلا بمكان لا يشركه فيه الآخَر .

٣ — دَعا البحث إلى ضرورة إعادة تحقيق (الكتاب) على يد لجنة مُتخصِّصة فى فروع العربية المختلفة .

فأمّا من جهة ما يتعلق بالنحو بوجه عام :

١ — أظهر البحث من خلال (الشرح) أن لغة التصنيف ينبغى أن يُراعَى فيها الوضوح ، والتركيز ، وتقليل الاصول لتمكن من النفس ، وتكثير الفُروع ، مع حُسْن الترتيب ووُضوح الهدف ، وذلك للإعراب عن الفكر فى قليل من الزمن والجهد معا .

٢ — أظهر البحث أيضاً من خلال (الشرح) أن حُسْن المنهج التصنيفى والالتزام به من الأهمية بمكان ، إذ لا يقلّ منهج التصنيف أهمية عما تضمّنه المصنَّف من المادة العلمية ، فضلا عن أن حُسْن المنهج التصنيفى العامّ الذى يحكم البحث مع الالتزام به ، يَعكس - بحق - الصورة العلمية فى عقل صاحبها .

٣ — كشف البحث عن أفكار (رُمّانيّة) تدلّ على سلامة منهج النحويين العرب في بعض القضايا .

٤ — قوّمَ البحث بعض الآراء والأقوال .

٥ — وضع الرماني مبدأ أخلاقيا هامّا عندما يتناول الباحث مسألة لغيره قد يُفْهَم منها الخطأ ، فيجب البحث أولاً عن مَخْرَجٍ حسَن يكون ممكنا .

مع وجُوب تناول آراء الغير في حَيْدة موضوعية بعيدة عن التعرض لأشخاصهم .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

محتويات الكتاب

رقم الايداع ٧٥٢٣ / ١٩٨٨